

# قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية

بنية المكونات  
أو التمثيل  
الطرق في - التركيبي

دائرة الأمن  
الرياض

مكتبة لسان العرب  
www.lisanarb.com

٥٠ أحمد الحنوك

# قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية

بنية المكونات  
أو  
التمثيل الصرفي - التركيبي

دار الأمان

للنشر والتوزيع

٤، زنقة المأمونية

الهاتف: 72.32.76 / الرباط



الايداع القانوني : 1130796

ردمك 8-5-9785-9981

مطبعة ومكتبة (الزنتية) - الرباط

## فهرست

5	فهرست الكتاب :
11	تقديم :

### الفصل الأول

#### محمول الجملة : صيغته وبنياته

15	1 - مدخل :
15	1 - التحليل العنقي :
18	2 - الأوزان / الصيغ :
21	3 - الصيغ الصرفية :
21	3 - 1 - تكوين الصيغ الصرفية :
22	3 - 2 - أقطاب الصيغ الصرفية :
25	4 - الأفعال المحمولات/الأفعال الناقصة :
25	4 - 1 - شروط المحمولة :
27	4 - 2 - الأفعال الناقصة :
27	4 - 2 - 1 - مسلسل التحجر :
33	4 - 2 - 2 - الفعل المساعد/ الفعل الرابط :
35	4 - 2 - 3 - الأفعال الوجهية : محمولات أم أفعال ناقصة ؟ :
44	5 - صياغة المحمول :
44	5 - 1 - صورة المحمول المجردة :

- 45..... : 5 - 2 - المخصصات : .....
- 45..... : 5 - 2 - 1 - المخصصات العامة : .....
- 45..... : 5 - 2 - 1 - 1 - المخصصات الأولية : .....
- 46..... : 5 - 2 - 1 - 2 - المخصصات الباقية : .....
- 46..... : 5 - 2 - 2 - المخصصات الجزئية : .....
- 48..... : 5 - 2 - 3 - قيم المخصصات : .....
- 48..... : 5 - 2 - 3 - 1 - قيم المخصص الإنجازي  $\pi_1$  : .....
- 49..... : 5 - 2 - 3 - 2 - قيم المخصص القضوي  $\pi_2$  : .....
- 50..... : 5 - 2 - 3 - 3 - قيم المخصص الحملي  $\pi_3$  : .....
- 57..... : 5 - 2 - 3 - 4 - قيم مخصص المحمول  $\pi_4$  : .....
- 61..... : 5 - 2 - 3 - 5 - وجهها الاثبات والنفي : أي طبقة ؟ .....
- 64..... : 5 - 2 - 4 - قيم المخصصات الباقية : .....
- 68..... : 5 - 3 - تحقق المخصصات : .....
- 68..... : 5 - 3 - 1 - مبادئ عامة : .....
- 75..... : 5 - 3 - 2 - صياغة المحمول في اللغة العربية : .....
- 75..... : 5 - 3 - 2 - 1 - صياغة المحمول الفعلي : .....
- 98..... : 5 - 3 - 2 - 2 - المحمول غير الفعلي : .....
- 106..... : 6 - إشكالات عالقة : .....
- 107..... : 6 - 1 - «س/سوف» و«لن» : زمن أم وجه : .....
- 108..... : 6 - 2 - الأدوات النافية «المركبة» : .....
- 110..... : 6 - 3 - إعراب المحمول : .....
- 111..... : 6 - 3 - 1 - المحمول غير الفعلي : .....
- 113..... : 6 - 3 - 2 - المحمول الفعلي : .....
- 115..... : 6 - 4 - المحمول في الجمل المركبة : .....

## الفصل الثاني بناء المركب

- 123 ..... 0 - مدخل : ..... 123
- 123 ..... 1 - نحو تنميط للحدود : ..... 123
- 128 ..... 2 - الحدود المشتقة : ..... 128
- 128 ..... 2 - 1 - اسم الفاعل : ..... 128
- 129 ..... 2 - 2 - اسم المفعول : ..... 129
- 130 ..... 2 - 3 - المصدر : ..... 130
- 132 ..... 3 - الحد الاسمي النموذجي : دوره ونشأته : ..... 132
- 132 ..... 3 - 1 - دور الحد : ..... 132
- 132 ..... 3 - 1 - 1 - الإحالة وتعريف الحد : ..... 132
- 133 ..... 3 - 1 - 2 - طبيعة الإحالة : ..... 133
- 134 ..... 3 - 1 - 3 - أنماط الإحالة : ..... 134
- 139 ..... 3 - 1 - 4 - طبيعة المحال عليه : ..... 139
- 141 ..... 3 - 1 - 5 - أنماط المحال عليه : ..... 141
- 142 ..... 3 - 1 - 6 - الإحالة والتعبير : ..... 142
- 143 ..... 3 - 2 - بنية الحد : ..... 143
- 143 ..... 3 - 2 - 1 - النموذج الأول : ..... 143
- 143 ..... 3 - 2 - 1 - 1 - البنية العامة : ..... 143
- 144 ..... 3 - 2 - 1 - 2 - المقيدات : ..... 144
- 153 ..... 3 - 2 - 1 - 3 - هل كل عناصر الحد مقيدات : ..... 153
- 156 ..... 3 - 2 - 1 - 4 - مخصصات أخذ : ..... 156
- 158 ..... 3 - 2 - 1 - 4 - 1 - التعريف/التنكير : ..... 158

- 165..... 3 - 2 - 1 - 4 - 2 : العام/ انخاص :
- 169..... 3 - 2 - 1 - 4 - 3 : الإشارة :
- 181..... 3 - 2 - 1 - 4 - 4 : هل الجنس من المخصصات ؟
- 182..... 3 - 2 - 1 - 5 : حدود خاصة : الحدود الضمائر :
- 182..... 3 - 2 - 1 - 5 - 1 : ضمير الإشارة
- 182..... 3 - 2 - 1 - 5 - 2 : ضمير الشخص
- 183..... 3 - 2 - 1 - 5 - 3 : ضمير الإستفهام
- 184..... 3 - 2 - 1 - 5 - 4 : الضمير الموصول
- 187..... 3 - 2 : النموذج الثاني :
- 187..... 3 - 2 - 2 - 1 : الحد والحمل :
- 190..... 3 - 2 - 2 - 2 : الحد والقضية :
- 195..... 4 - الوظائف :
- 195..... 4 - 1 : وظائف الحد :
- 195..... 4 - 1 - 1 : أنماط الوظائف :
- 200..... 4 - 1 - 2 : إسناد الوظائف :
- 202..... 4 - 2 : الوظائف داخل الحد :
- 202..... 4 - 2 - 1 : في التركيب المعطفي :
- 203..... 4 - 2 - 2 : في التركيب الإضافي :
- 203..... 4 - 2 - 2 - 1 : اخذ النموذجي :
- 205..... 4 - 2 - 2 - 2 : الحد غير النموذجي :
- 206..... 5 - من الحد إلى المركب :
- 207..... 5 - 1 : انتقاء الرأس :
- 209..... 5 - 2 : نقل المخصص إلى محدد :

- 212..... 5 - 3 - الإعراب : .....  
 212..... 5 - 3 - 1 - تعريف الإعراب : .....  
 213..... 5 - 3 - 2 - أنماط الإعراب : .....  
 215..... 5 - 3 - 3 - إسناد الإعراب : .....

## الفصل الثالث رتبة المكونات

- 221..... 0 - مدخل : .....  
 221..... 1 - مسائل عامة : .....  
 221..... 1-1 - مفهوم الرتبة : .....  
 222..... 1-2 - الرتبة وتنميط اللغات : .....  
 226..... 1-3 - المكونات الخارجية : .....  
 227..... 1-4 - الوظائف بين الإعراب والرتبة : .....  
 229..... 1-5 - الرتبة الأصل / الرتب الفرعية : .....  
 230..... 1-6 - الرتبة في النظريات اللسانية : .....  
 231..... 2 - البنية التحتية : سلمية / ترتيب .....  
 231..... 2-1 - التشبيل الدلالي - التداولي : .....  
 233..... 2-2 - البنية التحتية غير مرتبة : .....  
 234..... 2-3 - التنظيم الفلّمي للبنية التحتية : .....  
 236..... 3 - من العلاقات إلى الرتب : .....  
 236..... 3-1 - قواعد الموقعة : .....  
 236..... 3-1-1 - محددات الرتبة : .....  
 237..... 3-1-2 - البنيات الموقعية : .....  
 240..... 3-1-3 - قواعد إسناد المواقع : .....



- 242 ..... 3 - 2 - من القواعد إلى المبادئ :
- 243 ..... 3 - 2 - 1 - لماذا المبادئ ؟
- 245 ..... 3 - 2 - 2 - من مبادئ الترتيب
- 245 ..... 3 - 2 - 2 - 1 - مبدأ الترتيب العاكس :
- 246 ..... 3 - 2 - 2 - 2 - مبدأ الاستقرار الوظيفي :
- 247 ..... 3 - 2 - 2 - 3 - مبدأ الإبراز التبادلي :
- 247 ..... 3 - 2 - 2 - 4 - مبدأ تمام المجال :
- 248 ..... 3 - 2 - 2 - 5 - مبدأ مجانس المجالات :
- 250 ..... 3 - 2 - 2 - 6 - مبدأ التعقيد المتزايد :
- 250 ..... 3 - 2 - 2 - 7 - مبدأ الإسقاطية :
- 251 ..... 3 - 2 - 3 - تفاعل مبادئ الترتيب
- 255 ..... المراجع :

## تقديم

بتعين على الباحث الذي يروم وصف وتفسير خصائص اللغات الطبيعية متخذاً نظرية النحو الوظيفي (وكل نظرية مؤسّسة تداولياً) إطاراً أن يرصد تلك الخصائص في مستويين تمثليين، مستوى البنية الدلالية التداولية ومستوى البنية الصرفية - التركيبية، وأن يستكشف ويصوغ القواعد والمبادئ التي تكفل الربط بين هذين المستويين.

في هذا الاتجاه، عرضنا في بحث سابق (قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : البنية التحتية أو التمثيل الدلالي - التداولي) « كيفية التمثيل الدلالي و التداولي لخصائص الجملة في اللغة العربية من خلال قضايا تنظيم المداخل المعجمية والالتباس والترجيح التقضي والترجمة.

ونتناول هنا القواعد والمبادئ التي تضطلع بنقل البنية الدلالية - التداولية التحتية إلى بنية مكونات مقسمين البحث إلى ثلاثة فصول : فصل أول يعنى بكيفية تحقق الصورة المجردة لمحمول الجملة في صيغ وبنيات صرفية وفصل ثان يهتم بنقل الحدود باعتبارها بنيات دلالية - تداولية إلى مركبات، أي بنيات صرفية - تركيبية، وفصل ثالث يستهدف وضع وصياغة القواعد المسؤولة عن إسناد الرتبة داخل كل من المركب والجملة والمبادئ العاخة (الكلية) التي تحكم هذه القواعد.

ولئن كان البحث منصبا على خصائص الجملة في العربية الفصحى بالدرجة الأولى فإننا نعرض أثناء فصوله الثلاثة لإشكالات وقضايا تهم اللغات الطبيعية بوجه عام ساعين بذلك في تمحيص مدى استجابة نظرية النحو الوظيفي لأحد مزاعمها الكبرى : الكفاية النمطية.

من أبرز الإشكالات التي أوليناها اهتماما خاصا :

(أ) فقدان خصائص المحمولية وتحول فئات من الأفعال إلى لواصق عبر مسلسل تحجر تدريجي.

- (ب) ومدى صحته اقتراض مشاكلة بنية المركب لاسم الجملة «لاليا -  
تدولسا وتركيبا»  
(ج) ودور العلاقات السلمية الحيزية في تحديد رتبة المكونات،  
(د) وعمقية الرتبة / سطحيته،  
(هـ) ومدى ورود تنصيف اللغات على أساس بنيات رتبة قائمة على  
الوظائف التركيبية.  
(و) ومدى الريح الذي يعود على النظرية من الانتقال من القواعد  
الخاصة إلى المبادئ العامة.

والله ولي التوفيق

الرباط، 15 نونبر 1995

مكتبة لسان العرب  
[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

الفصل الأول

محمول الجملة :  
صيغته وبنياته



## الفصل الأول

# محمول الجملة : صيغته وبنياته

### 0 - مدخل :

بيّنا في (المسوكل 1995) أن محمول الجملة يردّ في مستوى البنية التحتية، في شكل «صورة مجردة» هي عبارة عن جذر (ثلاثي) مضموماً إليه وزن من الأوزان باعتباره إما محمولا أصلاً أو محمولا مشتقاً ناتجاً عن إحدى قواعد تكوين المحمولات.

تنتقل هذه الصورة المجردة إلى صورة محققة، أي صيغة صرفية، بواسطة إجراء فئة معينة من قواعد التعبير. وهدفنا في هذا البحث هو تحديد القواعد المسؤولة عن صياغة المحمول أي عن نقله من جذر موزون إلى صيغة صرفية وتحديد العناصر التي تشكل دُخْل هذه القواعد ومدى تأثير كل عنصر منها. في هذا الإطار نفسه، سنقوم بتمحيص مجموعة من المبادئ التي تعدّ هي نظرية النحو الوظيفي (ديك 1989 و 1990) ضابطة للعلاقات الحيزية القائمة بين مخصصات مختلف طبقات البنية التحتية ولتفاعل هذه المخصصات فيما بينها وكيفية تحققها في شكل صُرُفَات سطحية.

### 1 - التمثيل التحتي :

نذكر بأن المحمول يُمثّل له في مستوى البنية التحتية في شكل صورة مجردة تتكون من الجذر وأحد الأوزان (الأصلية أو المشتقة) كما يتبين من التمثيل العام التالي :

(1) محمول = [س. س. س (وزن)]

هذه الصورة المجردة هي التي نحددها في المدخل المعجمي ذاته كجزء من إطار الحملي كما يتبين من المدخل المعجمي للفعل «شرب» :

(2) ش. ر ب [قَبِل] ف (س ا : < هي > ) متف (س<sup>2</sup> : < سائل > ) متق

ونذكر، كذلك، بأن المدخل المعجمي الممثل له في شكل إطار حملي هو ما يشكل مصدر اشتقاق الجملة حيث يمر بالمراحل التالية :

(أ) إدماج الوحدات المعجمية المناسبة في محلات الحدود :

(ب) تحديد مخصصات المحمول والحمل والقضية والإنجاز ولواحق هذه العناصر (إن كان ذلك وارداً) وفقاً للبنية العامة (3) :

(3)  $4\pi$  وي :  $3\pi$  من ي :  $2\pi$  وي :  $1\pi$   $\Phi$  (س) ... (س) (س) ... (س) (س) (46) (36) (26) (16) (1)

حيث :  $\Phi$  = محمول : س<sup>1</sup>، س<sup>2</sup> = متغيرات الحدود الموضوعات : وي،  
س ي، وي = متغيرات الإنجاز والقضية وأخمل :  
 $4\pi$ ،  $3\pi$ ،  $2\pi$ ،  $1\pi$  = مخصصات الإنجاز والقضية والحمل  
والمحمول : 46، 36، 26، 16 = لواحق الإنجاز والقضية  
وأخمل والمحمول :

(ج) إيساد الوظائف التركيبية والتداولية (فاعل ومفعول : محور وبؤرة).  
على هذا تكون البنية التحتية للجملة (4) هي البنية (5) :

(4) شرب خالد قهوة

(5) [أخب وي | س ي | مض وي | تا | ش ر ب | فعل] ف  
(ع | ذ س<sup>1</sup> : خالد) منف فامح  
(ع | ث س<sup>2</sup> : قهوة) متق مف يؤجد [||||]

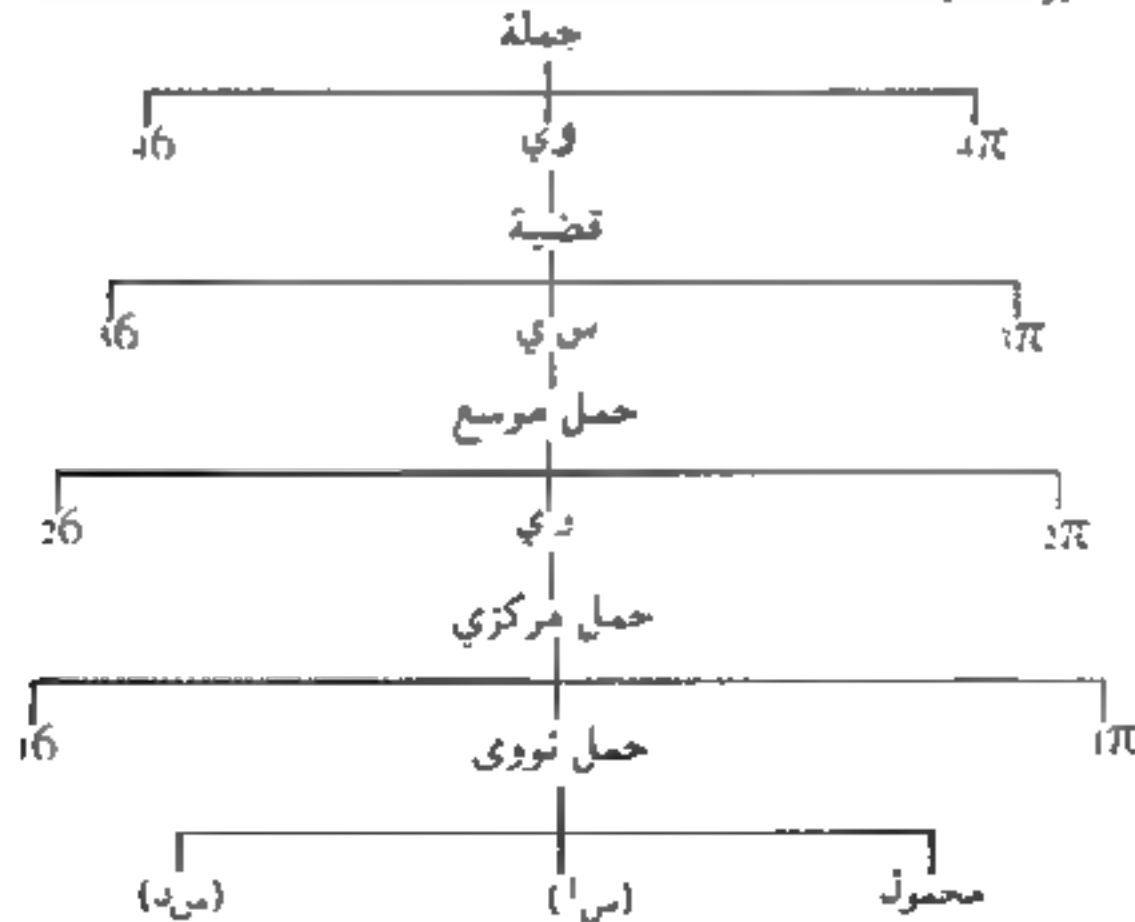
تستدعي البنية التحتية العامة (6) ومثالها البنية (5) الملاحظات التالية:  
(1) تتكون بنية الجملة ككل من أربع طبقات هي الإنجاز والقضية  
وأخمل الموسع والحمل المركزي. ويتألف الحمل المركزي من أخمل الرواة (المحمول وحدوده  
الموضوعات) مضافاً إليه مخصص المحمول  $1\pi$  وأحد لواحق المحمول 16، وتتكون  
الحمل الموسع من أخمل المركزي ككل مضافاً إليه مخصص الحمل  $2\pi$  وأحد اللواحق  
الخطية 26 وتتكون القضية من الحمل الموسع مضافاً إليه مخصص القضية  $3\pi$  وأحد  
لواحق القضية 46. أما الطبقة الرابعة، طبقه الإنجاز، فتتألف من القضية مضافاً إليها  
المخصص الإنجازي  $4\pi$  ولواحق إنجازي 46<sup>(12)</sup>.

(2) تؤثر المخصصات  $4\pi$  و  $3\pi$  للقوة الإنجازية والوجه القضوي، ويؤثر  
المخصص  $2\pi$ ، مخصص الحمل، إلى مجموعة من السمات منها الوجه الحظلي (في  
مقابل الوجه القضوي) والزمن (مضي، حاصر، مستقبل)، أما المخصص  $1\pi$ ،

مخصص المحمول، فإنه يؤشر للسمات الخفية (بام / غير تام ؛ مستمر / منقطع ...)، هذه السمات نفسها تعبر عنها داخل الجملة باللواحق 6 ويكمن التفرق بين هاتين الوسيلتين في أمرين اثنين :

- (أ) تؤشر المخصصات للسمات التي يتم التعبير عنها بوسائل نحوية (صرفية) هي حين أن اللواحق وسائل معجمية سخر للتعبير عن نفس السمات<sup>١</sup>
- (ب) تشكل اللواحق، بالنسبة للوسائل الصرفية المؤشر لها بالمخصصات وسائل بذائل تماز بقدرتها على التعبير عن نفس السمات بكيفية أدق كما يتبين، مثلاً، من المقارنة بين صرفة الرمن المعنى واللواحق الرمائية في الجملة (6) :
- (6) شرب خالد لبناً الهارحة صباحاً أثناء فطوره.

(٣) تقوم بين مختلف طبقات الجملة علاقة سلمية، بحيث يعلو الحمل المركزي الحمل الموسع ويعلو الحمل الموسع القضية وتعلو القضية الحمل المركزي وأخيراً يعلو الإنجاز طبقة القضية. هذه السلمية القائمة بين الطبقات نجدها مؤشراً لها في الهيئتين (3) و(6) بواسطة الخاصات. ويمكن أن يؤشر لها كذلك في شكل تشجيرة التالية :





وسرّتب عن السلسلة القائمة بين طبقات الجملة أن مختلف المخصصات يقع بعضها في حيز البعض حيث يوجد  $\pi$  في حيز  $2\pi$  و  $2\pi$  في حيز  $\pi$  الذي يوجد في حيز  $\pi$ . ولهذه العلاقة الحيزية القائمة بين المخصصات أهميتها في عملية نقل صورة المحمول المجردة إلى صيغة الصرفية كما سنرى في المباحث التالية.

(ع) يتضح من البنية العامة (3) والبنية التحتية (5) للجملة (4) أن لتمثيل النحتي للمعارات اللغوية تمثيل دلالي - تداولي صرف يتضمن وحدات معجمية ومخصصات ووظائف (دلالية وتركيبية وتداولية) والأنت للانتباه هنا هو أن كل هذه العناصر مؤشرات مجردة لمعلومات تتخذها قواعد التعبير دحلاً لها في عملية لتحقيق الصرفي - التركيبي للبنية التحتية. معاد هذا بالنسبة إلى المحمول الجملة على الخصوص أن الجذر الموزون ومختلف المخصصات النتمية إلى طبقات الجملة تشكل مؤشرات المعلومات التي تقتضيها القواعد الصرفية المسؤولة عن نقل صورة المحمول المجردة إلى صيغة صرفية معينة

## 2 - الأوزان / الصيغ

تسند مهمة تكوين المفردات في نظرية النحو الوظيفي إلى نسليين من لقواعد متمايزين (أ) «قواعد تكوين المحمولات وأخوده» و(ب) «قواعد صياغة لمحمولات والحدود». ويندرج هذان السقان من القواعد في مكونين مختلفين : «مخزن المفردات» و«قواعد التعبير» تصطلع القواعد الأولى، قواعد تكوين المفردات، بدشتقاق المفردات الفرعية من المفردات الأصول أما قواعد التعبير فتشكل بتحديد لصيغة الصرفية للمفردات الأصول أو المشتقة التي يتم التمثيل لها في المنحرف في شكل أطر حملية تشكل المداخل المعجمية لهذه المفردات. بعبارة أخرى، يمكن أن نقول إن الصرف في نظرية النحو الوظيفي يشوزع على مكونين اثنين : قواعد اشتقاقية وقواعد صرفية (بضم الصاد).

في إطار التمييز بين هاتين الفئتين من القواعد، قواعد الاشتقاق وقواعد الصياغة، نتمتع بالنسبة إلى اللغة العربية، الطرح التالي :

- (أ) الوزن والصيغة مفهومان مختلفان تماماً بحيث لا يسوغ الخلط بينهما ؛
- (ب) ينتمي الوزن إلى نسق القواعد الاشتقاقية، قواعد تكوين المفردات في حين تنتمي الصيغة إلى القواعد الصرفية من نسق قواعد التعبير ؛

(ج) وظنفة الوزن وظيفتان : (أ) التأشير لباب المحمول إذا كان محمولاً أصلاً ( = باب «فعل»، باب «فعل»، باب «فعل» ) و (ب) اشتقاق محمول فرعي من محمول أصلي. من ذلك اشتقاق المحمولات العلوية (أو الجعلية) التي على وزني **أَفْعَل** أو **فَعْل** أو على وزن **استَفْعَل** واشتقاق المحمولات الانعكاسية التي على وزني **أَنْفَعَل** أو **أَفْتَعَل** والمحمولات الدالة على المطاوعة الواردة على وزني **أَنْفَعَل** أو **أَفْتَعَل** وغير ذلك من المحمولات الفروع التي وصفتها أواليات اشتقاقها في (التوكل 1988 أ)

(د) يصاحب عملية الاشتقاق هذه تغيير في دلالة المحمول دخل القاعدة لاشتقاقية كما يمكن أن تبين ذلك من قاعدة اشتقاق المحمولات العلوية التي تأخذ الشكل العام التالي :

#### (8) اشتقاق المحمولات العلوية

**دَخَلَ** : عل - س س س [فعل] ف (س<sup>1</sup>) ... (س<sup>ن</sup>)  
**خَرَجَ** : س س س [فعل] ف (س<sup>0</sup>) مَعْلَل (س<sup>1</sup>) مَعْلَل ... (س<sup>ن</sup>)  
 معنى : « يتسبب (س<sup>0</sup>) في أن تتحقق الواقعة الدال عليها الإطار المحلي - الدخل ».

(هـ) وقد ينتج عن القواعد الاشتقاقية تعبير كذلك في المقولة المعجمية مفردة الدخل كما هو شأن قاعدة «التسمية» التي تنقل محمولاً فعلياً إلى محمول سمي «كُتِبَ» «كُتِبَ» أما قواعد الصياغة فلا ينتج عنها تعبير في معنى لمحمول الدخل ولا في مقولته المعجمية بل يظل هذا المحمول محافظاً على معناه المعجمي الأصلي وأيضاً على مقولته.

(و) ينبع عن قواعد الاشتقاق خلق مفردة من مفردة أخرى، مفردة فرع من مفردة أصل، في حين أن قواعد الصياغة الصرفية لا تفعل ذلك وإنما تحدد الصيغة الصرفية لنفس المفردة.

(ز) يتم اشتقاق المفردات من بعضها البعض خارج الصياغ في حين أن تحديد الصيغة لا يتأني إلا إذا كانت المفردة مدمجة في جملة معنوية منتزعة إلى نص معنى

(ح) تستخدم قواعد الصياغة من المعلومات مالا تستخدمه قواعد الاشتقاق كما سنبين في المباحث اللاحقة

(ط) وبرز الفرق القائم بين قواعد الصيغة وقواعد الاشتقاق أن القواعد الأولى يمكن أن تحرى لا على مفردات أصول فحسب بل كذلك على مفردات مشتقة. هذه الملاحظات يمكن، في رأينا، أن نعتقد في الاستدلال على أن الوزن والصيغة شيان مختلفتان رغم ما يبدو بينهما من تقارب.

يجب الآن أن نتساءل عن مدى وروء الوزن كعنصر من عناصر المدخل لمعجمي مضاف إلى الجذر. بعبارة أخرى، ماذا يبرر التأشير إلى وزن المحمول في إطار الحمل بالإضافة إلى جذره؟ سبق أن أشرنا إلى أن وظيفة الوزن هي التأشير إلى «باب» المحمول الأصل من جهة وإلى نوع المحمول إذا كان مشتقاً من جهة ثانية (محمول منعكس، محمول علي، محمول مطاوع) (١). ويلزم التأشير إلى الوزن في الإطار الحلمي طبقاً للتشيل العام (١) من جهتين

(١) تستلزم قواعد الاشتقاق تبين وزن المحمول الدحل مثال ذلك أن قاعدة اشتقاق لأفعال انمالية تفتصي أن يكون انمعل دحلها إما على وزن «فعل» أو «فعل» كما يتبين من (٨) ولا يسوع اشتقاق فعل علي من فعل وارد على وزن غير هذين الوزنين، لا يندرجوا إلى الفعل المساعد «جعل» كما هو الشأن، مثلاً، في الجملة التالية:

(٩) جعل كلام الناس عمرواً بطلق زوجته.

ومثال ذلك كذلك أن اشتقاق «اسم الفاعل» (= «اسم المنعذ» في مصطلح النحو الوظيفي) قاعدة يجب أن «تظر» في وزن الفعل الدحل فتعطي «فاعلاً» إذا كان الوزن وزن ثلاثي و«فعللاً» إذا كان الوزن وزن رباعي و«مفتحلاً» و«مستفعللاً» إذا كان الفعل - الدحل على وزن «افتعل» ووزن «استفعل» على التوالي

(٢) وتحدد الصيغة الصرفية للمحمول يلزم كذلك أن يعرف لا جذر محمول فحسب بل كذلك وزنه. فصيغتنا «الماضي» و«المضارع» وإن توحدتا في جميع الأحكام من حيث يمكن أن توصف الأولى بأنها «صيغة لا حقيقة» (Suffixed form) والثانية بأنها «صيغة سابقة» (Prefixed form)، تختلفان بالنظر إلى وزن الفعل

.. مكن كذلك أن نسد إلى طبقين الحمل المركزي والحمل السوي متميز علي عرار طبقات الإعراب و«معصية» والحمل فوشح حسب اقترح كوفاني (كوفاني ١٩٧٦)، مشكور بذلك البنية العامة للجملة هي البنية التالية

$$(1) \quad [\pi, \text{وي}] [\pi, \text{م}] \text{ ي } \pi \text{ وي } [\pi, \text{م}] \text{ ي } \phi \text{ (س)} \quad , \quad [\pi, \text{م}] \text{ (س)} \quad , \quad [\pi, \text{م}] \text{ (س)} \\ (2) \quad [\pi, \text{وي}] [\pi, \text{م}] \text{ ي } \pi \text{ وي } [\pi, \text{م}] \text{ ي } \phi \text{ (س)} \quad , \quad [\pi, \text{م}] \text{ (س)} \quad , \quad [\pi, \text{م}] \text{ (س)}$$

يدخل، فماضي ومضارع «فعل» غير ماضي ومضارع «فعل» أو «أفعل» أو «افتعل» أو «استفعل».

نستخلص من هذا العرض عن الوزن والصيغة أمرين اثنين :

(أ) ان التميز بين هذين المفهومين وارد :

(ب) وأر التأشير لوزن المحصول الدخل تهرره مقتضيات قواعد الاشتقاق والقواعد الصرفية جميعا.

إذا صيغ هذان الاشتتاجان أمكننا أن نقول إن ما يشكل دخل القواعد الاشتقاقية أو القواعد الصرفية (قواعد الصياغة) إطار حتمي يؤثر فيه بالإضافة إلى الجذر والمقولة المعجمية والحدود إلى الوزن كما يتبين من التمثيل العام التالي .

(11) س س س {وزن} ف (س) ... (س)

### 3 - الصيغ الصرفية

#### 3 - 1 تكوين الصيغ الصرفية

من المعروف أن اللغات، من حيث تكوين الكلمات، غطان لغات سلسلية ولغات غير سلسلية. (Concatenational / non - concatenational languages).  
ميزة لطائفة الأولى من اللغات هي أن تكوين الكلمات يتم فيها بواسطة إضافة لوصق (سوابق أو لواحق أو سوابق ولواحق) إلى جذع ما (Stem) مثال ذلك، تكوين الصيغ «work-s» و«worked» و«working» في اللغة الانجليزية. انطلاقا من الجذع «work» بإضافة اللواحق «s» و«ed» و«ing». أما اللغات غير السلسلية فبن تكوين الكلمات فيها لا يتم بواسطة إضافة لوصق إلى جذع ما اللغة العربية من هذه اللغات حيث إن الكلمة فيها تنتج عن «قولية» جذر ما في وزن معين. مثال ذلك أن نحصل على الكلمات «كتب» و«كاتب» و«كتابة» و«مكتوب» بقولية الجذر «ك ت ب» في الأوزان «فعل» و«فاعل» و«فعالة» و«مفعول» على التوالي

إلا أنه من الملاحظ أن عملية الإلصاق ليست مستثناة استثناء كلما حدث اتحاد مجموعة من الكلمات ناتجة عن إضافة لاحقة كما هو الشأن بالنسبة للمفردات «انكتب» و«استكتب» و«أكتب» المحصول عليها بإضافة اللواحق «إن» و«أست» و«أ» على التوالي إلى المحصول الفعلي «كتب» بناء على ذلك يمكن أن نقول إن

الكلمات في اللغة العربية يمكن تكوينها جزئياً بطريقة غير سلسلية وجزئياً بطريقة سلسلية. وهذه المسطرة المزودة تصلق على قواعد الاشتقاق كما تصدق على قواعد الصياغة كما ستبين في الفقرة الموالية.

### 3 - 2 أنماط الصيغ الصرفية

الصيغ الصرفية التي يمكن ان يتحقق فيها محمول الجملة نمطان : صيغ بسيطة وصيغ مركبة. الصيغ البسيطة صيغ ثلاث وهي صيغة «الماضي» وصيغة «المضارع» وصيغة «الأمر». ويتحقق المحمول في إحدى الصيغ الثلاث وفقاً للمسطرة العامة التالية :

(أ) يشكل دخلاً لقاعدة الصياغة محمولاً محدداً جذره ووزنه ومقوته المعجمية وسماته الإنحارية والوجهية والزمنية والجهية كما سري ذلك بالتفصيل في بحث لاحق ؛

(ب) تُنقل هذه الصورة المجردة إلى صيغة صرفية بواسطة قاعدة تشتغل طبقاً للمعلومات التي أشرنا إليها أعلاه والتي توجد مثلاً لها في البنية التحتية، بما في ذلك وزن المحمول.

**ملحوظة** تستدعي هذه المسطرة في تحديد الصيغ الصرفية الملحوظتين لهاتين التاليتين :

**أولاً** حين نتحدث عن «الماضي» في مقابل «المضارع» و«الأمر» فإننا نتحدث عن صيغة صرفية لا عن الزمن الماضي الذي يأخذ، في النحور الوظيفي، إحدى قيم مخصص الرمان كما سري لذلك، درماً لكل التباس بين الصيغة والزمن، نقترح مصطلح «الماضي» للصيغة ومصطلح «الماضي» للزمن ويمكن، كذلك، تبني مصطلحي «الصيغة اللاحقة» و«الصيغة السابقة» للدلالة على هاتين الصيغتين كما يفعل بعض اللغويين. وحين نتحدث عن الماضي كصيغة فإننا نميز بينه وبين الصورة المجردة للمحمول (حذر + وزن) كما هي واردة في المدخل المعجمي أو في السمة الشحنة للحملة فإذا أخذنا على سبيل المثال، كلمة «خرج» فإننا نجد أن تحملها التحتي (= صورتها المجردة)، يعطى النظر عن المحصنات، هو الممثل (11) :

(11) خرج [فعل] فـ

المؤشر فيه إلى ثلاثة عناصر : الجذر (خ ر ج) والوزن (فعل) والقوة المحمبة (فعل) ما تشكل هو التماثل بين الوزن وبين صيغة الماضي التي يأخذها المحمول بحكم سماته الرسمية إلا أن هذا التماثل لا يجب أن يحجب عنا الفرق الواضح بين مفهوم الوزن باعتبار مؤشرا لنوع المحمول (أصلية أو فرعيتة) وبابه (فعل / فعل / فعل) ودلالته المعجمية (العلية، الانعكاس، المطاوعة، المشاركة ..) ومفهوم لصيغة باعتبارها التحقق الصرفي للصورة المجردة بعبارة أخرى، نفس «البناء» «فعل» وزن باعتبار الصورة المجردة وصيغة باعتبار التحقق الصرفي ويمكن، درأً وليس القائم بين الوزن وصيغة الماضي أن يؤثر للوزن، في الصورة المجردة، برمز معين فتكون الصورة التحتية للعمل «مخرج»، على هذا الأساس هي الصورة (12) عرض عند الصورة (11) :

### (12) خ ر ج { ز ي } ف

حيث : ز ي = أحد الأوزان (الأصلية أو الفرعية).

ثانها : في هذا التصور، لم يعد وارداً أن نتحدث عن العلاقة بين الماضي والمضارع أبهما مشتق من الآخر، فلا ننصبي مشتق من المضارع ولا المضارع مشتق من ماضي بل أن الصيغتين معا وصيغة الأمر تتعدو انطلاقاً من المعلومات المثل لها في لينة التحتية (أو على الأخص، الصورة المجردة للمحمول) بما هي ذلك الوزن بعبارة أخرى، يأخذ المحمول صيغة مضارع معينة لا لأن له صيغة ما معينة بل لأنه وارد، في صورته المجردة، على وزن معين فالفعل «كتب» (ك ت ب (فعل) ف)، مثلاً، يأخذ كصيغة مضارع الصيغة «يكتب» لأنه وارد على وزن «فعل» لا لأن صيغة ماضيه لصيغة «كتب»

نحدثنا عن الصيغ الصرفية الثلاث على أساس أنها صيغ بسيطة والرافع أنها ليست بسيطة بالمعنى المألوف أي مكونة من عنصر واحد، فكل صيغة من هذه الصيغ تشكل مخففا لصرفات متعددة إحصائية ووجهية وزمانية ووظيفية مثال ذلك أن الصيغة الفعلية «يكتب» في الجملة (13) :

### (13) أتمنى أن يعود خالد

مجمع للصرفات التالية (أ) صرفة النمط الجملي «الخبر» و(ب) صرفة لرمز «المستقبل» و(ج) صرفة الجهة «غير تام» و(د) صرفة الوجه (لاحقة الصب) :

و (هـ) صيغة المطابقة (المابقة «ي» الدالة على الشخص والجنس واللاحقة الدالة على العدد)

إلا أن هذه الصيغ رغم تعقيدها تبدو بسيطة إذا قورنت بما أسميناه «الصيغ المركبة» وهي الحالات التي يرد فيها المحمول مكوناً من إحدى صفتي الماضي والمضارع مضافاً إليها مكون آخر. ويكون هذا المكون المضاف فعلاً مساعداً كما في الجمل (14) و (15) و (16) و (17) و (18) :

(14) أ - كان خالد تناول فطوره قبل الخروج

ب - كان الطفل يلهو في بهر الدار

(15) أ - أصبحت هند تكتب القصص

ب - أمسى خالد ينتقد أصدقاءه

(16) أ - شرعت هند في تحرير رسالتها

ب - طفق خالد يوزع الهدايا على الصبرف

(17) أ - مازال عمرو يكتب الشعر

ب - ما انفكت زينب تعشق بكراً

(18) كاد الطفل يسقط من على السرور

ويكون كذلك فعلاً وجهياً كما في الجملتين (19) أ - ب) :

(19) أ - أهن أن خالداً يمشق هدناً

ب - يجب أن تعتلو هد لخالد

كما يكون «أداة» كما في الجملة (20) :

(20) قد عاد الجنود إلى الوطن

ويمكن أن تتعدد مكونات المحمول فرد متضمناً لإحدى الصفتين مضافاً إليها فعل مساعد أو فعل وسعي وأداة كما في الجملة (21) :

(21) كان خالد قد تناول فطوره قبل الخروج

## 4 الأفعال المحمولات / الأفعال «الناقصة»

يمكن أن نميز داخل مجموعة الأفعال، في جل اللغات الطبيعية، بين الأفعال التي تستوفي شروط المحمولة والأفعال التي لا تتوافق فيها جميع هذه شروط بعد الأفعال الأولى أفعالاً محمولات والأفعال الثانية أفعالاً «ناقصة» (على أساس أنها غير مستوفية لجميع شروط المحمولة).

## 4 - 1 شروط المحمولة :

يمكن تلخيص أهم شروط المحمولة، حسب تعريف هذا المفهوم في نظرية النحو الوظيفي، في ما يلي :

(١) يدل الحصول على واقعة في عالم ما من العوالم الممكنة<sup>(١)</sup> . وتكون هذه الواقعة «عصلاً» أو «حدثاً» أو «وضعاً» أو «حالة» وهذه أمثلة لهذه الأنماط الأربعة من الوقائع<sup>(٢)</sup>

(22) أ - أغلقت هند النافذة (عمل)

ب - أغلقت الريح النافذة (حدث)

ج - يقف خالد بالباب (وضع)

د - حزنت هند لغياب أخيها (حالة)

(٢) يتطلب الحصول عدداً معيناً من المشاركين في الواقعة التي يدل عليها. ويحمل المشاركون، حسب دورهم في الواقعة، وظائف دلالية معينة كوظيفة «المتفعل» (هند في الجملة (22 أ)) ووظيفة «القوة» (الريح في الجملة (22 ب)) ووظيفة «الموضوع» (خالد في الجملة (22 ج)) ووظيفة «الحائل» (هند في الجملة (22 د)). هذا العدد من المشاركين (مشارك، مشاركان، ثلاثة مشاركين ...) هو ما يشكل محلاتية المحمول فيكون المحمول إما أحادياً أو ثنائياً أو ثلاثياً

(٣) يقتضي المحمول من حدوده الموضوعات أن تتسم بسمات معينة تشكل قسود توارد كما هو الشأن بالنسبة للمفعول «شرب» الذي يفرض أن يكون حدثاً لأرل «حيثاً» وحده الثاني «سائلاً» كما يثبتن من الإطار المحلي (2).

<sup>١</sup> حصصاً لوعي الطبقات الأربع وما يميز بينها مفصّله في (المشركل (1993 ب))

<sup>٢</sup> يُعدّ «الإطار المحلي» تشبيهاً ذهبياً (بمعنى الذي يأخذ هذا المفهوم في إطار نظرية «التصادح» - «هسته» المقترحة عند جومر ليرد (1983)) للواقع لا وصفاً مباشراً له.

<sup>٣</sup> يحصل أنماط الوقائع والتأثير لها في المدخل المعجمي بواسطة الوظائف الدلالية في الفصل الأول من المشركل (1993).



(٤) يشكل الفعل، إذا كان محمولاً، دخلاً لقواعد تكوين محمولات أخرى. فمن الفعل «شرب» مثلاً، تشتق المحمولات «أشرب» و«شرب» و«شارب» و«استشرب». كما يمكن أن يكون المحمول ناتجاً عن قاعدة من قواعد تكوين لمحمولات كما هو الشأن بالنسبة للمحمولات المشتقة من الفعل «شرب».

(٥) يتضمن المحمول محتوى معجمياً تافهاً وذلك كما يؤكده لأن يكون له مدخل معجمي قائم الذات. فالفعل «شرب»، مثلاً، يحكم دلالة المعجمية («ابتنع سائلاً عن طريق الفم») يمثل له في المعجم بواسطة المدخل المعجمي (23) :

(23) ش ر ب {فعل} ف (س<sup>1</sup> : «حي») منف (س<sup>2</sup> : «سائل») متق

= ت

ب ل ع {افتعل} ف (س<sup>1</sup>) (س<sup>2</sup>) (ص<sup>1</sup> : «عن طريق الفم») أه.

حيث ت = تعريف دلالي

(٦) يشكل المحمول المكون الرواء في الجملة، لذلك لا يمكن حذفه دون أساس بسلامة الجملة.

(24) \* عمرو كتاباً

(٧) لا يمكن أن يتضمن الحمل الواحد أكثر من محمول واحد كما يدل على ذلك من الجملة (25) :

(25) \* خرج عاد خالد

ليست لهذه السمات السبع نفس الأهمية في تحديد المحمولية. ولعلّ التسليم التالية ترصد بقدر معقول أهمية هذه السمات بمصفاها بالنسبة إلى بعض :

(26) سلمية المحمولية :

تضمن محتوى معجمي تام > الدلالة على واقعة > سمات أخرى.

مبدأ السلمية (26) أن أول شرط يجب أن يتوافر في فعل ما لكي يكون محمولاً لجملة هو أن يكون له محتوى معجمي تام (أي أن يكون صالحاً لأن يمثل به في المعجم في شكل مداخل قائم الذات) وأن هذه الخاصية هي التي تؤهله للدلالة على أحد أعماط الوقائع الأربعة (عمل، حدث، وضع، حالة) ولعل تفسير التلازم القائم بين السمة الأولى والسمة الثانية كامن في أن الوقائع ليست إلا تعميمات لأحداث وموقف فردية تدل عليها المحمولات معتصي دحواها المعجمي، فالفعل «شرب» مثلاً،

يدل من حيث محتواه المعجمي على عمل معين يتدرج تحت أحد أنماط لوقائع الأربعة، عطف الأعمال. وتفيد نفس السلعة من حيث شغها الثاني أن فقدان لسعة الثانية (الدلالة على واقعه) يترتب عنه فقدان السمات الأخرى ما يعلن ذلك هو أن هذه السمات جميعها (٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧) من لوازم السعة (١).

#### 4 - 2 الأعمال الناقصة :

##### 4 - 2 - 1 مسلسل التحجر :

من المعلوم أن المفردات غالباً ما تتعرض عبر تطور اللغة لظاهرة ما يسمى « التحجر » (Grammaticalization) وتنقسم هذه الظاهرة بسمات ثلاث أساسية :

(أ) يتم التحجر في شكل مسلسل ردي مراحل متعددة وقد يستكمل هذا المسلسل مراحل جميعها كما يمكن أن يتوقف عند إحداها نقول، في الحالة الأولى، إن التحجر « تام » ونقول عنه، في الحالة الثانية، إنه « جزئي » :

(ب) يتم عبر مسلسل التحجر فقدان المفردة محتواها المعجمي جزئياً أو كلياً (حسب المراحل التي قطعها مسلسل التحجر) :

(ج) تنتقل المفردة من وضع عنصر معجمي إلى وضع عنصر نحوي (صرفي - تركيبى) كما تدل على ذلك التسمية العربية (Grammaticalization) .

فيما يخص المحمولات الأفعال، يلاحظ أنه من غير النادر أن تخضع لظاهرة التحجر بالمواصفات الثلاث الأتفة الذكر. ويمكن رصد تحجر الأفعال المحمولات بالشكل التالي :

(١) يفقد الفعل، بالتدرج، محواه المعجمي فيترتب عن ذلك، بطريقة آلية، فقدان الدلالة على واقعه مثال ذلك ما حصل للأفعال « أصبح » و « أمسى » و « أصبح » التي كانت تدل، حين كانت محمولات تامة، على « الدخول في الصباح » و « الدخول في المساء » و « الدخول في الضحى » على التوالي. بفقدانها السمتين الأساسيين للمحمولة، الدلالة على فحوى معجمي والدلالة على واقعه، تصبح هذه الأفعال مجرد أفعال « ناقصة ». ويمكن تحديد نقص هذه الأفعال على أساس فقدانها لمحواه المعجمي والدلالة على أحد أنماط الوقائع الأربعة، أي فقدانها للمحمولة. فهي إذن أفعال لكنها ليس محمولات، ويروى عدم محموليتها :

(أ) أنها لا يمكن أن تُتخذ دحلاً لقاعدة اشتقاق ما كما يتبين من الح  
(27 أ ج)

(27) أ - \* أكان خالد هنداً غائبه

ب - \* شَرَّع خالد هنداً تكتب رسالتها

ج - \* أطلق بكر خالداً يذوق مذكراته.

(ب) وأنها لا تقوى على أن تشكل محمولاً جملة ما كما يدل على ذلك  
من الجمل (28 أ د) التي لا يمكن أن تستعيد سلامتها إلا إذا أولت على أساس أن  
الأفعال فيها واردة على «التمام» :

(28) أ - \* كان خالد

ب - \* أصبحت زيب

ج - \* بات بكر

د - \* أمسيت سعاد

(ج) وأنها، بخلاف المحولات التامة كما سبق أن بينا، توارد فعلاً آخر  
في نفس الحمل كما يتبين من الجمل (14) - (17) مثلاً، حيث استعمالها العادي :

(د) وأنها لا دور لها في تحديد قبود التوارد المفروضة على الحدود  
لمضمرات إذ إن ما يفرض هذه القبود هو المحمول الحقيقي الذي يرد الفعل الناقص  
من توابعه :

(٢) حين يفقد الفعل محمولته يكتب دوراً آخر يكون غالباً بدلالة  
على سمات صرفية كالوجه والزمان والجهة كما سيتبين في مبحث لاحق.

ولنلاحظ هنا أن الأفعال المعنوية بالأمر فتتجان أفعال تفقد محمولتها  
فقداناً مائلاً وأفعال تُبقي على الاستعمال العادة إلى جانب استعمالها كأفعال  
بعضة من الفئة الأولى الأفعال «طلق» و«انفك» و«زال» (منقبض) ومن الفئة الثانية  
«كان» وإلى حد ما الأفعال «أصبح» و«أمسى» و«أضحى» و«بات».

(٣) من نتائج فقدان المحمولية أن الأفعال التي تعيننا هنا تفقد كذلك  
بعضاً من خصائصها الصرفية - التركيبية. من ذلك ما يلي

(أ) من هذه الأفعال ما تصبح الأداة الداخلة عليه جزءاً منه. مثال ذلك «ما زال» و«ما يرح» و«ما أنفك» و«ما دام» و«ما فتى». من روائز هذا الالتحام بين الفعل والأداة النفي أنه لا يسوع توسط عنصر ما بينهما خاصة إذا كان النافي «ما» كما يدل على ذلك نحو أجعل التي من قبيل :

(29) \* ما في الخديقة رآل الطفل يلعب

كما لا يحور توارد هذه الأفعال مع أحد توابع النفي مثل «شيء» و«أحد» و«قط». فالجمل (30)، مثلاً، لا تعد سليمة إلا إذا أولت على أساس أنها مشبهة :

(30) \* ما زال بكر يكتب شيئاً

في مقابل ذلك، يسوع تقديم أحد مكونات الجملة على الفعل خلاف ما يتعدى «ما» التي تأخذ عادة الصدارة المطلقة. قارن :

(31) أ - \* هنداً ما عشق خالد (ينير «هنداً»)

ب - هنداً ما زال حال بعشق (يسر «هنداً»)

(ب) من هذه الأفعال ما يبلغ تحطه درجة فقدان التصرف كما هو شأن «لهس» التي لا يأتي منها مضارع ولا أمر فيما يحص «ليس» بالذات، بيتاً في مكان آخر (المسوكل 1987 ب) أنها تنزل منزلة وسطى بين الفعل والأداة إذ إنها فعل من حيث كونها تطابق العاقل شخصاً وجسماً وعدداً وأداة من حيث كونها لا يجري عليها ما يجري على الأفعال المتصرفة.

(4) وقد بلغ التحجر انتهاء فتقلب هذه الأفعال إلى أدوات انقلاباً كلب من امثلة ذلك الفعلان «غفا» و«راح» اللذان تطورا بالشكل التالي :

(أ) كـ ا ل «غفا» و«راح» وضع محمولين تامين دالين على التنقل منكبي وقت «عمدة ووقت الرواح على التوالي، فأصبحا بعد ذلك فعلين ناقصين دالين على ما تبدل عليه الأفعال «أصبح» و«أصمى» و«أضحى» وغيرها هذا الاستعمال هو ما نجد في التراكيب التي من قبيل (12) :

أ - غدا خالد يقرض الشعر

ب - راحت هند تكتب قصصاً

ففي هاتين الجملتين يتضح أن المحمول هو «مقرض» و«تكتب» وأن تعين «غدا» و«راح» يقتصر دورهما على «المنة» على سمات صرفة رمزية وجهية.

(ب) إذا ما تبعنا تطور هذين الفعلين في العربيات الدوائر ألفبها هم قد قدما فعلتتهما وأصبحا مجرد أداتين تُسخران للدلالة على الزمن «المستقبل» كما هو الشأن في الدراجة المصرية مثلاً :

(33) راج { أكتب له جواب  
تكتب له جواب  
نكتب له جواب }

وعالبا ما تخضع هاتان الأداتان إلى ظاهرة التقلص<sup>(5)</sup> فتصبح «راج»  
«ع» في المصرية :

(34) ع اكتب له جواب

كما تصبح «عفا» «ع» في الدراجة المغربية :

(35) ع نشري سيارة في الشهر الجاي.

إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الظاهرة موجودة في أكثر من لغة،  
أمكننا القول إن ثمة نزوعاً عاماً في تحجر المحمولات يمكن صوغه كما يلي :

(36) أفعال محمولات ("تامة") ⇐ أفعال غير محمولات ("ناقصة")  
⇐ أدوات

مفاد (36) أن تحجر المحمولات مسلسل يتم، غالباً، في مرحلتين  
اثنين: انتقال المحمول الفعل إلى فعل ناقص بعد مقدانه للخاصيتين الأساسيتين،  
تضمنه لفحوى معجمي معين ودلالته على أحد أنماط الوقائع الأربعة السالفة الذكر، ثم  
انتقاله إلى مجرد أداة

ويعني هذا النزوع العام بالنسبة لنظرية الحو الوظيفي أن الفعل يستقل  
من وضع محمول للحملة إلى مخصص، وبذلك يمكن ترجمة (36) إلى (37) :

(37) محمول ⇐ مخصص { فعل ناقص  
أداة }

على أساس أن للفعل الناقص والأداة نفس الوضع، وضع مخصص  
محمولي أو حملي أو قضوي كما سنبين. ترجمة بديل للنزوع (37) هي (38)

(5) هذه أمثلة للظاهرة التي درسها كسفون (1976)، ظاهرة أن التقلص الدلالي ينتج عنه غالباً  
تقلص صرفي (phonological reduction)

$$\frac{1}{3}\pi \geq \pi \Leftarrow \varphi \quad (38)$$

حيث  $\varphi$  = محمول و  $\pi$  = مخصص

يستدعي الزوج (36) للملاحظات التالية :

(أ) يتم مسلسل تحجر المحمول الفعل، بمرحلتيه، لادفعة واحدة وإنما بطريقة تدرجية كما هو الشأن في مسلسل التحجر بوجه عام :

(ب) ليس من الضروري أن تتحقق المرحلة الثانية، مرحلة الانتقل إلى وضع مجرد أداة، فيظل الفعل الناقص فعلاً له جميع خصائص الفعل كما هو الشأن بالنسبة للأفعال «كان» و«أصبح» و«أمسى» وغيرها :

(ج) حين تتحقق المرحلة الثانية من مسلسل التحجر فإن ذلك يتم بصفة تدرجية. ويعني ذلك أن الفعل الناقص يمر بعدة مراحل فرعية قبل أن يتقلب إلى مجرد أداة. وتتمثل هذه المراحل الفرعية في فقدانه التدرجي خصائص الفعل (تصرفه، عمله ... من أمثلة ذلك أن «عسى»، إذا أخذنا برأي البعثة القدماء، فاق في تحجره «ليس» إذ أصبح من الممكن استعماله دون مطابقة كما في الجملتين التاليتين :

(39) عسى } خالد أن يتجح  
هد أن تقدم

اللتين تقابلان الجملتين (40) :

(40) ليس } خالد يكتب الشعر  
\* هد تقابل زينب

في حين أن «ليس» تفوق في تحجرها الأفعال الناقصة التي يمكن أن تنصرف في الماضي والمضارع معاً

(د) ينبغي، بعد هذا الوصف لمسلسل تحجر المحمولات وإواليات ومراحلها، أن نساءل عن الأسباب التي تجعل فئة معينة من المحمولات الفعلية متخرجة أكثر من غيرها لظاهرة التحجر من الصعب أن نجد جواباً شافياً الآن قبل أن نقيم بحثاً خاصاً عن هذه النقطة بالذات. في انتظار ذلك يمكن أن نلاحظ أن جل المحمولات التي نعرضها، في عدد هام من اللغات لمسلسل التحجر، هي المحمولات الدالة :

(١) على «الوجود» («كان»، «to be»، «être» :

(٢) على اللكبد ( = "To have" , "avoir" . )

(٣) على الأوضاع الفزيائية كما هو الشأن بالنسبة للفعلين «قام» و«قعد» اللذين أصبحا بدلان على جهة الشروع في الواقعة كما في الجملتين التاليتين

(41) أ - قامت هند تكتب رسالة إلى خالد

ب - قعد خالد يجمع ملفاته

هذا الاستعمال الجهي نفسه محده في الداريجة المصرية بالنسبة لفعل

«قام»

(42) «كنا مستبشرين صلاح ولما دخل قامت فوزية قالت له . كنت وبن

يا سبع البرمبة ؟»

وفي العربية بالنسبة للفعل «نهض» :

(43) «قالت حفيظة لامها . «علاش أمي ما جتيش عمدي البارح» .

ناضت أمها قالت لها «علاش انت ما جتيش ادتيقي»

(٣١) على التنقل المكاني كما هو شأن الأفعال العربية «راح» و«هنا»

و«رجع» و«عاد» و«أصبح» و«أمسى» و«أضحى» والمعل الانجليزي «To go» والفعلين الفرنسيين «aller» و«venir» . من الواضح أن هذه الزمرة من الأفعال كانت أفعالا محمولات ثامة تدل على التنقل إلى مكان ما أو الوصول إلى مكان ما في إحدى فترات اليوم فاصبحت في بعض استعمالاتها كأفعال ناقصة تدل على الزمن (المستقبل القريب أو الماضي القريب) أو على الجهة «الشروع المرسى»

بعد حصر المحمولات المتحركة في هذه الفئات الأربع، ينبغي أن نجيب

على السؤال التالي ماهي الخاصية التي رشتت هذه الأفعال بالذات للتحجر دون غيرها ؟ لا يمكن، في الوقت الراهن، إلا أن نجازف، للإجابة على هذا السؤال، ببعض استدلالات في انتظار ما يمكن أن يشبهها أو يبطلها، يمكن في هذا الاتجاه القول بأن ما يحدث، حين تحجر هذه الأفعال، هو عملية «انزلاق دلالي» من مفهوم إلى مفهوم أو من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر. ويسهل هذا الانزلاق الترابط القائم بين المفهومين أو الحقلين ويمكن أن نكمن الترابط في علاقة معروفة كالتي تجمع بين المكان والزمان وتتبع الاسفال من البعد الأول إلى البعد الثاني فتكون جسر عبور للأفعال الدالة على

سئل امكاني للانتقال إلى الدلالة على الرمز كما يمكن أن تكمن هذا الترابط في علاقة ثروم بين مفهوم ومفهوم كما هو الشأن بين مفهوم «الوجود» ومفهوم «الهيئة» التي يمكن أن تكون عليها الوجود إذ الموحود موجود على هيئة معينة (= مشارك في أحد ناطق الترميز الأربعة المحددة في النحو الوظيفي). هذا الترابط بين الوجود والهيئة هو ما يمكن أن يعلل انزلاق أفعال الوجود («كان»، «To be»، «être» ...) من الدلالة على الوجود إلى الدلالة على زمن اتخاذ الوجود هيئة معينة (زمن المشاركة في واقع).

من هذه التعليقات التي يمكن أن تكون خاطئة في جريباتها، يمكن أن نحتفظ بمبدأي الارتلاق والترابط القائم بين طرفي الارتلاق كإطار عام لتفسير ظاهرة تجمهر الأفعال التي تعنينا هنا (وربما تجمهر أفعال أخرى).

#### 4 - 2 - 2 الفعل المساعد / الفعل الرابط :

يمكن التمييز داخل الأفعال الناقصة التي عرضنا لها في ما سبق بين الأفعال التي لا توارد إلا محمولاً فعلياً والأفعال التي يمكن أن توارد أي محمول سواء كان فعلياً أم غير فعلي (صفة، اسم، ظرفاً) بقطع النظر عن اختلاف القائم بين وحدة مقدماء في الخصائص التواردية لبعض من هذه الأفعال، يمكن القول إن الأفعال التي لا يمكن أن توارد إلا محمولاً فعلياً هي الأفعال الدالة على انشروع والأفعال الدالة على المقاربة.

(١١) أ - طفق خالد يشرح لهند موقعه

ب - شرعت هند تزلف روايتها البارحة

ج - " طفق خالد كاتباً

د - " شرعت هند مؤلفة

(١٢) أ - كاد خالد يتوقف

ب - أوشك الطفل يسقط

ج - " كاد خالد مسوقاً

د - " أوشك الطفل ساقطاً

ويمكن للباقى من الأفعال الناقصة أن توارد المحمولات الفعلية أو محمولات غير الفعلية من أمثلة ذلك ما يلي



- (46) أ - كان خالد يدرس الحساب  
 ب - أصبحت هند نزور أقاربها بعد طول انقطاع  
 ج - مازال بكر يتردد على صديقه
- (47) أ - كان خالد يدرس حساب  
 ب - أصبحت هند مهندسة زراعة  
 ج - مازال بكر منتظراً بالباب.

ويمكن تعليل عدم جواز توارد أفعال الشروع وأفعال المقاربة مع محمولات غير فعلية بكون الشروع والمقاربة جهتين تسمان، بالأولى، الوقائع الحركية كالأعمال والأحداث (نحسبهما الوظيفيتين) لهذا ليس من العريب أن تصعب مواكبة هاتين الفئتين من الأفعال المحمولات الدالة على وقائع غير حركية، أوضاع أو حالات، ولو كانت هذه المحمولات أفعالية :

- (48) أ - ؟ طفق بكر يقف بالباب  
 ب - ؟ شرع خالد يمرض  
 (49) أ - ؟ كاد بكر يقف بالباب  
 ب - ؟ كاد بكر يحزن

ولعل ما يفسر صعوبة هذا التوارد أن الفئتين من الأفعال تتطلب محمولات دالة على وقائع تتم في مراحل، وهذه خاصية تنسب بها الأعمال والأحداث دون الأوضاع والحالات التي لا تخضع للتجزئة. إذا صح هذا التعليل أمكن القول إن توارد أفعال الشروع وأفعال المقاربة خاضع لسبب يمكن صوغها بالشكل التالي

(50) محمولات فعلية حركية < محمولات فعلية غير حركية >  
 محمولات غير فعلية

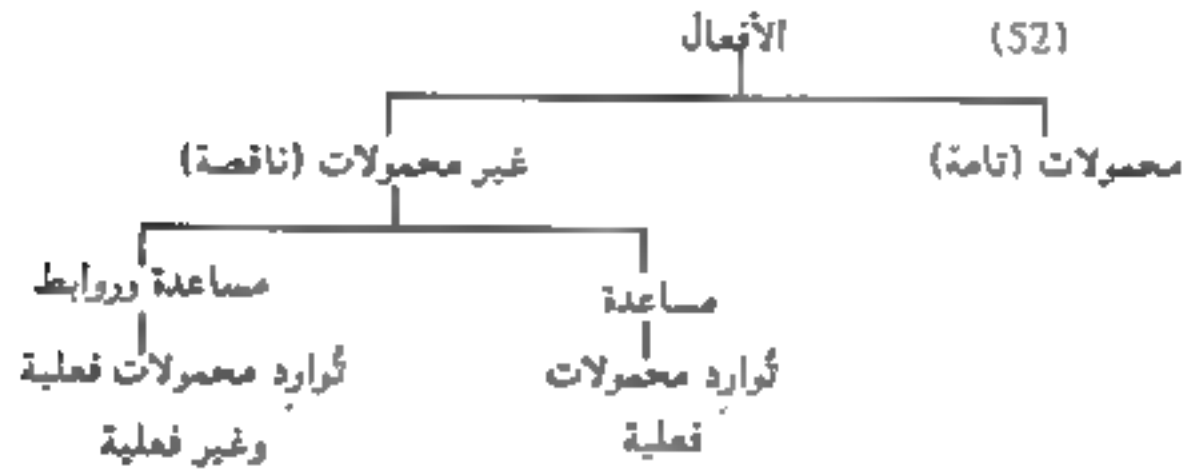
على أساس أن المحمولات غير الفعلية تشاؤت من حيث الدلالة على حركية بين ما هو مشتق وما هو اسم ذات أو اسم خاصة.

وتتدرج مقبولية التراكيب المتضمنة لفعل من فئتي الأفعال التي تعنينا من بين الفعلية (50) إلى يسارها كما يتبين من الجمل التالية :

- (51) أ - شرع خالد يضرب بكرأ

- ب - شرع خالد يحزن  
ج - شرع خالد ضرباً لعللي  
د - شرع خالد ضارباً علناً  
هـ - شرع خالد أستاذ رياضيات

يمكن بهذا تصنيف الأفعال الناقصة بالنظر إلى نوع المحمول الذي يمكن أن توارده طبقاً للرسم التالي .



#### 4 - 2 - 3 الأفعال الوجهية : محمولات أم أفعال ناقصة ؟

يبيّن في المتوكل (1995) أن مفهوم «الوجه» (Modality) يُحدّد، في نحو الوظيفي، بأنه ما يعبر عن موقف المتكلم :

(أ) من العلاقة التي تربط بين تحقق الواقعة وأحد المشاركين فيها (علاقة قدرة، علاقة وجوب ... ) ؛

(ب) من تحقق الواقعة نفسها بالنظر لمعارفه عن أنماط الوقائع وما يضبط تحققها من قواعد اجتماعية وشرعية وغيرها ؛

(ج) من صدق أو كذب القضية التي يتضمنها خطابها.

وبينما في نفس المكان أن الوجود، طبقاً للتشبيك الثلاثي لمواقف المتكلم، وجراً ثلاثة : وجه محمولي (أو وجه الطبعة الأولى) ووجه عملي (أو وجه لطيفة اثنية) ووجه قضوي (أو وجه الطبعة الثالثة).

كما يبيّن أن الوسائل التي تُسخرها اللغات لتحقيق هذه الأصناف الثلاثة من الوجود :

(١) وسائل معجمة ترد في شكل لواحق ظرفية ( = ظروف، مركبات ظرفية، بجملة...) كما هو الشأن في الجملة التالية .

(5١) أ - تروح خالد هنذا حقاً

ب - سيستصر جنودنا بكل تأكيد

ج - سينزل المطر غداً كما تؤكد ذلك أبحاث الجهر

(٢) وسائل نحوية تكون إما أدوات:

(54) أ - إن خالداً مسافر غداً

ب - قد سافر خالد صباح اليوم

أو لواحق فعلية كنوني التوكيد .

(55) أ - أخرجني الآن !

ب - لأعاقبك حين يعود !

أو صيغاً كصيغ التعجب

(56) أ - ما أجمل هنذا !

ب - أكرم بخالد !

أو أفعالا معلومة

ما يهمنا في هذا البحث هو طبيعة هذه الأفعال هل هي محمولات أم هل هي أفعال ناقصة ؟.

لنتأمل الأفعال الواردة في التراكيب التالية :

(57) يستطيع خالد أن يكتب قصة في أسبوعين.

(58) أ - يجب أن يعود خالد صديقه

ب - ينبغي أن ترجع هنذا إلى بيتها

(59) أظن أن بكرأ سافر البارحة إلى الخارج

تحدد الأفعال المصدره للجملة (57) - (59) في كونها واردة للدلالة على صواب وجهة. ففي الجملة الأولى بدل الفعل « يستطيع » على وجه محمولي ، استطاعة خالد تحقيق رافعة الكسابة ، وفي الجملة الثانية بدل الفعل « يجب »

« ينسقي » على وجه جملي في حين أن الفعل « أظن » وارد في الجملة الثالثة للدلالة على وجه قضوي (موقف المتكلم من صدق «كون بكر سافر إلى الخارج»)

بهذه الخاصية نضع من الصعب اعتبار هذه الأفعال نواةً لجملة على تكون الجملة التي تسها الجزء المدمج فيها. بعبارة أو صرح، من العسر أن نعدّ الجمل التي من قبل (57) - (59) جملًا مركبة، مؤلفة من جملتين نواتهما الفعل الوجهي والمحمول الذي يواكبه تحميلنا لهذا الضرب من التراكيب أنها جمل بسيطة مكوّنة من قضية واحدة ( = حمل واحد ومحمول واحد) وفعل وجهي محمولي (57) وحمل (58 أ - ب) وقضوي (59) كما يتبين من التمثيلات العامة التالية

(60) يستطيع يكتب [خالد قصة في اسرعين]

(61) أ - يجب [يعود خالد صديقه]

ب - ينبغي [ترجع هند إلى بيتها]

(62) [أظن] [سافر بكر الباحة إلى الخارج]

في هذه التمثيلات كلها تتخذ الأفعال المعية بالأمر وضع مجرد أفعال وجهية وإن تعاونت من حيث مستوى اتوجه الذي تدل عليه

إذا كان الأمر كذلك فما هي بالضبط طبيعة هذه الأفعال ؟

إذا نظرنا إلى دلالتها، وجدنا أن هذه الأفعال، في هذا الاستعمال، لا تدل على واقعة (عمل، حدث، وضع، حالة) بقدر ما تدل على سمات وجهية متعلقة بالواقعة الدال عليها المحمول الذي يواكبه (يكتب، يعود، ترجع، سافر) ومبنا يربط وجهية هذه الأفعال إمكان الاستعاضة عنها بعبارات ظرفية تؤدي نفس الوظيفة ١ = لواقع وجهية)

(63) أ - يجب أن تزور أبوك

ب - زر أبوك وجهاً

(64) أ - أظن أن خالدًا سيجع في شهرته.

ب - في نظري سينجح خالد في شهرته.

على هذا الأساس لا يمكن أن نعدّ هذه الأفعال محمولات تامة كالمحمولات التي ترد نواة حملها.

إلا أنه ليس من الممكن، أيضاً، عدّها أفعالا ناقصة نقصان الأفعال لمساعدة والأفعال الروابط التي عرضنا لها في الفقرة السابقة. من روائز أنها لم تبلغ من بلوغ هذه الأفعال من نقص أن الجملة التي تليها تظل تحتفظ بنوع من الاستقلال دليل ذلك ما يمكن استنتاجه من المقارنة بين مررتي الجمل التاليتين .

(65) أ - ماذا يستطيع خالد ؟

ب - يستطيع خالد ذلك

ج - أظن ذلك

د - ينبغي / يجب ذلك

(66) أ - \* ماذا يكاد عمرو ؟

ب - \* يكاد عمرو ذلك

ج - \* ماذا عسى خالد ؟

د - \* عسى خالد ذلك.

يتضح من المقارنة بين (65) و (66) أن المصدر «أن» وما يليه يحتفظ باستقلاله التركيبي في الجمل التي من قبيل (57) - (59) حيث يمكن إضماره أو لاستلها من عنه في حين أن ذلك غير مائع حين يتعلق الأمر بالأفعال المساعدة الصترف، مثل «كاد»، و«عسى» (أو «أوشك») ونلاحظ أن المحافظة على استقلال هذا المكون بنسبة للفعل الوجهي تتفاوت حسب كل فعل، فالمعلان الوجهيان «يجب» و«ينبغي» لا يحتملان أن تقدم عليهما القضية التي يؤجهاها :

(67) أ - \* أن يعود خالد صديقه يجب

ب - \* أن ترجع هدى إلى بيتها ينبغي

ولعلّ هذين الفعلين أقرب الأفعال الوجهية إلى وضع الفعل المساعد حيث إنهما، بخلاف الأفعال الوجهية الأخرى، لا يخضعان للمطابقة من حيث الشخص :

(68) أ - \* أحض

ب - \* نحم

ج - \* يحبان

د - \* يجرون

(69) أ - \* أَسْعِي

ب - \* تَسْعِي

ج - \* سَعْمَان

د - \* يَسْعُون

هل إن الفعل «يتبقي» لا يسوع حريقه في الماضي، قارن

(71) أ - وحب أن يعود خالد صديقه

ب - إبقى أن ترجع هند إلى بيتها

بناءً على هذه الملاحظات يمكن أن نقول إن «يجيب» و«ينبغي» أكثر لأفعال لوجهية تحجراً وإنهما قد قدرا أن يكونا معجزة أداتين وجهيتين.

فيما يتعلق بالأفعال الوجهية القصوى التي تحاقل «ظن» («ظن»، «حسب»، «غذ»، «اعتقد»، «زعم»، «خال»...) يمكن تلخيص سماتها الأساسية كأفعال وجهية كما يلي

(أ) لهذه الفئة من الأفعال استعمالان اثنان متباينان استعمالاً «وصفي» واستعمالاً «إنجازي». نفرد عن هذه الأفعال إنها مستعملة استعمالاً إنجازياً حين ترد في الزمن الحاضر (= زمن التكلم) وتأخذ كفاعل ضمير المتكلم كما في جملتين (59) و(64).

أما حين لا تتوافر إحدى هاتين السمتين فالاستعمال استعمالاً «وصفي» كما هو الشأن في الجملتين (71) أ - ب :

(71) أ - ظننتُ أن بكرأ سافر البارحة إلى الخارج

ب - تظنُّ هند أن بكرأ سافر البارحة إلى الخارج

فالفعل «ظن» في هاتين الجملتين مستعمل استعمالاً وصفيًا لأنه وارد في الزمن الماضي في الجملة الأولى ولأنه مسد إلى فاعل آخر غير المتكلم في الجملة الثانية

(ب) لا يمكن أن نقول إن هذه الأفعال أفعال دالة على وجه قصوي (= ظنُّ أو معين) إلا حين استعمالها استعمالاً إنجازياً. ففي الجملتين (59) و(64) تنصص الجملة قضية واحدة (سافر بكر البارحة إلى الخارج) مسبوقه بفعل وجهي (= «أظن»)

في حين أن الجملتين (68 أ - ب) تتضمنان جملتين اثنتين يُشكّل الفعل «ظن» وفعله  
«ولاهمها» و«سافر بكر البارحة إلى الخارج» ثابتهما كما سيين من التمثيلين (77 أ - ب)

(72) أ - [[ ظننت<sup>ج</sup> سافر بكر البارحة إلى الخارج ]]

ب - [[ تظن<sup>ج</sup> هند<sup>ج</sup> سافر بكر البارحة إلى الخارج ]]

(ج) من الروايز التي تدعم أطروحة أن هذه الأفعال أفعالاً وجهية في  
استعمالاتها الانجازية ما يلي :

(١) لا يجوز إضافة فعل وجهي آخر في التراكييب التي من قبيل (51)  
و(64) في حين أن ذلك ممكن حين يفقد الفعل إنجازيته :

(73) \* أظن أنني أظن أن بكرأ سافر البارحة إلى الخارج

(74) أ - أظن أن عمرو يظن أن بكرأ سافر البارحة إلى الخارج

ب - أظن أنني ظننت أن بكرأ سافر البارحة إلى الخارج.

يتبين من المقارنة بين الجملة (73) والزوج (74) أن «أظن» الثانية في  
الجملة الأولى فعل وجهي إذ لا يتحصل أن يراكبه فعل وجهي آخر في حين أن الفعلين  
«يظن» و«ظننت» في الجملتين الثانيةين فعلان محمولان عاديان يستطعيان استقبال  
فعل وجهي من نفس اللفظ كما هو شأن أي فعل محمول عادي.

(٢) يمكن نقل الفعل الوجهي إلى آخر الجملة كما في (75) :

(75) سافر بكر البارحة إلى الخارج، أظن

أما في الاستعمال الوصفي فيعبر ذلك :

(76) ٢ سافر بكر البارحة إلى الخارج، يظن خالد

(٣) يذهب بعض الحاة القدماء، في معرض الحديث عن ظهري  
«التعليق» و«الإلغاء»، إلى أن «ظن» و«أخواتها» يمكن أن تلحق عملها وإن تقدمت  
كما في الجملة (77) :

(77) أظن زيد قائم

ويبدو لنا أن الإلغاء، مرتبط بالاستعمال الإنجازي بحيث يمكن ألا يلحق  
عمل «ظن» إذا استعملت استعمالاً وصفاً كما في الجملتين التاليتين .

(78) أ \* يظن بكر زيد قائم

ب - ! ظنت زيد قائم

إذا صح هنا أمكننا القول إن الإلغاء في التراكيب التي من قبيل (77) من علامات تحلل الفعل وتقد انه لبعض خصائص الفعلية

(٤) سبق أن اشربنا إلى أن الفعل الوجهي يمكن أن يوصف بلاحق في معناه ومثلاً لذلك بالجمليتين (64 أ - ب) المكررتين هنا للتذكير :

(64) أ - أظن أن خالدًا سينجح في مهمته

ب - في نظري، سينجح خالد في مهمته

عملية التعريض بلاحق هذه غير ممكنة في الاستعمال الوصفي لهذه الأفعال :

(79) أ - يظن بكر أن خالدًا سينجح في مهمته

ب \* في نظري، سينجح خالد في مهمته

فالجملة (79 ب) غير مقبولة إذا عُدَّت مرادفة للجملة (79 أ)، ولوجهية الفعل «ظن» في الجمل الممثل لها بالجملة (64 أ)، لا يجوز توارده واللاحق الوجهي في نفس الجملة إذ إن هذا التوارد يكون إما مصدر حشو كما في (80 أ) أو مصدر ناقص كما في (80 ب)

(80) أ - \* في نظري، أظن، سينجح خالد في مهمته

ب - \* بلا شك، أظن أن خالد سينجح في مهمته.

(٥) يُعدُّ نفي الفعل الوجهي، كما هو معلوم، نفيًا «ضعيفًا» لمحوري لقضوي حيث تترادف الجملتان (81 أ - ب) ترادفًا شبه تام :

(81) أ - لا أظن أن بكرًا يكتب شعرًا

ب - أظن أن بكرًا لا يكتب الشعر

المعنى في الجملتين معاً الفحوى القصوي (= كتابة بكر الشعر) إلا أن معنى هذا الفحوى في الجملة الأولى أضعف منه في الجملة الثانية. هذه الخاصية غير واردة حتى تُسعمل الفعل «ظن» استعمالاً وصفياً. فلا ترادف بين الجملة (82 أ)، والجملة (82 ب) :



(82) أ - لا يظن خالد أن يكرأ يكتب شعراً

ب - يظن خالد أن يكرأ لا يكتب شعراً

رائز ذلك أن نفس التعقيب الإضرابي يمكن أن يوارد الجملتين لأوسين ويمتنع أن يوارد الجملتين الثابيتين :

(83) أ - لا أظن أن يكرأ يكتب شعراً وإنما يؤلف قصصاً

ب - أظن أن يكرأ لا يكتب شعراً وإنما يؤلف قصصاً

(84) أ - يظن خالد أن يكرأ لا يكتب شعراً وإنما يؤلف قصصاً

ب - " لا يظن خالد أن يكرأ يكتب شعراً وإنما يؤلف قصصاً

ج - لا يظن خالد أن يكرأ يكتب شعراً وإنما هو متيقن من ذلك.

فما يمكن استخلاصه مما أوردناه في هذا المبحث عن تحجر الأفعال النقاط الأساسية الأربع التالية

أولاً : تتعرض بعض الفئات من المحمولات الأفعال لظاهرة التحجر عن طريق فقدانها التدريجي لفعولها الدلالي وسماتها المحمولية :

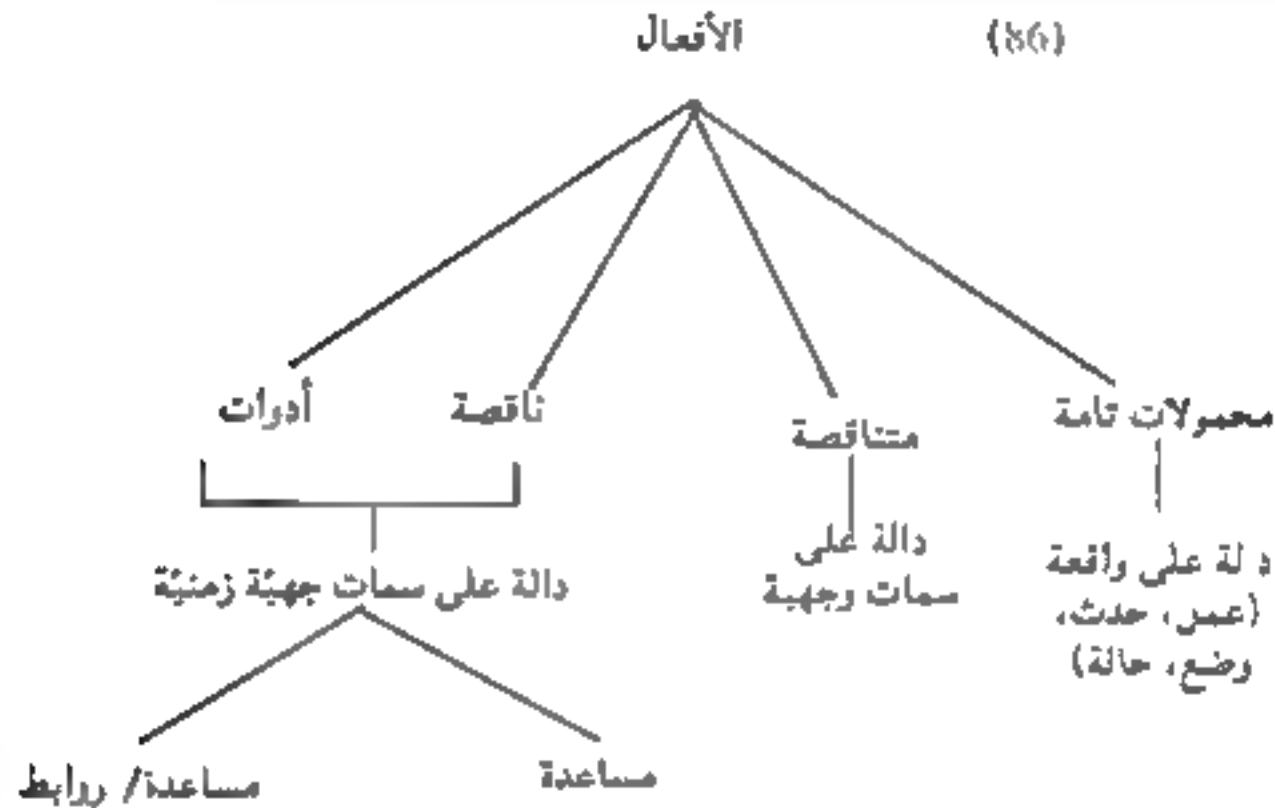
ثانياً يمر تحجر هذه الفئات من المحمولات عبر مراحل انطلاقة من وضعها كمحمولات تامة إلى انقلابها إلى مجرد أدوات. وأهم محطات مسلسل التحجر هذا ما يمكن التمثيل له في شكل السلمية التالية :

(85) محمولات > أفعال متناقضة > أفعال ناقصة > أفعال - أدوات >

أدوات.

نقصد بالأفعال المتناقضة هنا الأفعال التي ترل مرة وسطى بين المحمولات التامة والأفعال الناقصة وهي فئة من الأفعال تنحصر خاصة الأفعال الوجهية (وقد تسمى كذلك «أفعالاً شبه مساعدة»). ونقصد بالأفعال الناقصة الأفعال التي فقدت محمولاتها وأصبحت تسهر للدلالة على سيات صرفية (زمنية - جهنة) وبالأفعال الأدوات الأفعال الناقصة التي قطعت شوطاً هاماً نحو الانقلاب إلى مجرد أدوات من أمثلة ذلك «ليعى» و«عسى». أما الأدوات فهي الأفعال التي بلغت منتهى التحجر فأصبحت مجرد أدوات. وقد رأينا أن هذا يحصل غالباً عبر الانتقال من العربية الفصحى إلى دوارحها ومثلنا لهذه الفئة بصيرورة الفعلين «غدا» و«راح» في الدارجتين المعريه والمصريه.

ثالثاً : تقوم الأفعال المعندة حين يكون قد أخذت في التحجر، بوظائف صرفة حيث تنتقل من وضع محمولات إلى وضع مخصصات. فحينها ما يحدد مختلف السمات الوجهية ( = الأفعال التي أسمناها «متناقضة» ) ومنها ما يحقق السمات الوجهية و/ أو الزمنية بالنظر إلى محمول فعلي أو محمول غير فعلي. ويوضح هذه الوظائف الرسم التالي :



للاحظ أنه غالباً ما يحصل تداخل في الوظائف بين الأفعال الناقصة والأفعال المتناقضة حيث نزع أحياناً الأفعال الأولى إلى أن تدل على سمات وجهية من نعروض أن تدل عليها الأفعال الثانية كما سيبين لنا في المباحث التالية.

رابعاً : يحدث النزوع إلى الانتقال من وضع المحمول إلى وضع مجردة في لغات متعددة حتى لا يبدو أن هذه الظاهرة من الكليات اللغوية. إلا أن اللغات تختلف من حيث المرحلة التي سوفق عندها مسلسل التحجر حين دراسة هذه اللغات وبلغة العربية، مثلاً، لم يبلغ فيها مسلسل التحجر هذا انتهاء إلا في ما تفرع عنها من عرسات دوارح ولو كان بأبدنا ناربغ للغة العربية يرصد مراحل تطورها مرحلة مرحه لأمكننا تشع مسلسل التحجر بكففة أدق

### 5 - صياغة المحمول

سبق أن أشرنا إلى أن المحمول يرد في التمثيل التحتي للجملة في صورة مجردة فوامها جذر ووزن ونتمن في المباحث التالية كيف تنتقل هذه الصورة المجردة، عن طريق التثنية الصرفية من قواعد التعبير، إلى صورة محققة في مستوى التمثيل للبيبة المكرسة. وتجرى هذه الفقه من قواعد التعبير على أساس المعلومات المتوافرة في لصورة المجردة ذاتها (= الجذر والوزن والمقولة المعجمية) والمعلومات المؤشر لها بواسطة محصنات المحمول والحمل والتصية والانفجار والمحصنات السياقية.

#### 5 - 1 صورة المحمول المجردة :

تبين لنا في مبحث سابق أن المحمول، بالنسبة للغة العربية، يمثل له في مستوى البنية التحتية هي شكل ما أسمياه «صورة مجردة» وتتكون هذه الصورة المجردة من ثلاثة عناصر :

(أ) الجذر الذي ينتمي إليه المحمول وهو عبارة عن مادة صرفية قوامها ثلاثة أصوات سواكن :

(ب) ووزن المحمول الذي يؤثر لما يمكن تسميته «باب» المحمول إذ كان فعلاً أصلاً (- «فعل»، «فعل»، «فعل») ووصفه الاشتقاقي إذا كان فعلاً فرعاً ناتجاً عن إحدى «قواعد تكوين المحسولات» كأن يكون فعلاً علّياً (= «أفعل»، «فعل»، «استفعل» ..) أو فعلاً انعكاسياً (= «انفعل»، «افتعل» ..) أو فعلاً طبياً (= «استفعل») أو فعل مشاركة (= «فاعل»، «تفاعل» «افتعل» ..) أو غير ذلك :

(ج) والمقولة المعجمية التي ينتمي إليها المحمول حيث يؤثر إلى فعلته أو اسميته أو صفيته أو ظرفيته.

وتشكل هذه العناصر الثلاثة معلومات أولى تعتمد عليها قواعد التعبير في تحقيق المحمول صرفياً

وتتسم هذه المعلومات بكونها معلومات غير سياقية تتوافر في المحمول من حيث هو يمثل لها، لذلك، في المدخل المعجمي ذاته، بخلاف المعلومات التي يؤثر لها مختلف التخصصات والتي تعني المحمول من حيث هو مكون من مكونات حصنة معينة (وأردة في نص معش)

## 2-5 المخصصات :

لرسم صورة شاملة ومذققة لمحتلب المخصصات الواردة في الجملة يحسن أن نبرهن أصناف ثلاثة من المخصصات (أ) مخصصات عامة و(ب) مخصصات حرثة و(ج) التيم التي يأخذها كل من المخصصات الجزئية، كما أنه ينبغي التمييز بين ما هو « أولي » وما هو « ميباقي » داخل المخصصات العامة نفسها.

## 1-2-5 المخصصات العامة :

تنقسم المخصصات العامة إلى فئتين : مخصصات أولية تنتمي إلى بنية نشئية نفسها باعتبارها مخصصات ثابتة ومخصصات سياقية تخص المطابقة (من حيث الشخص والعدد والجنس).

## 1-1-2-5 المخصصات الأولية :

سبق أن أشرنا إلى أن لكل طبقة من الطبقات الأربع مخصصاً. فطبقة لإلجاز لمخصص الإيجاز  $\pi_1$  وللطبقة القضيبة المخصص القضيبي  $\pi_2$ ، أما مخصصا الطبقتين الحملية والحمولية فهما المخصصان  $\pi_3$  و  $\pi_4$  على التوالي.

فيما يخص تفاعل هذه المخصصات الأربعة في تحديد صياغة محمول جملة، يقترح ديك البنية العامة التالية (ديك 1994 : 354)

$$(87) \text{ أ - } \pi_4 - \pi_3 - \pi_2 - \pi_1 - \text{الجذع}$$

$$\text{ب - (جذع) } \pi_3 - \pi_2 - \pi_1 - \pi_4$$

$$\text{ج - } \pi_1 - \pi_4 - \text{(جذع) } \pi_2 - \pi_3$$

تمثل البنية (87 أ) مواقع المخصصات بالنسبة للجذع في اللغات التي تتقدم فيها المخصصات الأربعة على جذع المحمول في حين تمثل البنية (87 ب) لمواقع هذه المخصصات في اللغات التي تتأخر فيها عن الجذع. أما البنية (87 ج) فإنها تلائم معماريات أخرى مرد فسها بعض من هذه المخصصات متقدماً على الجذع في حين يتأخر بعض الآخر.

فيما يخص اللغة العربية يمكن أن نقول، مبدئياً، إنها تنتمي، من حيث مراتب مخصصات الأولية، إلى فصيلة اللغات ذات البنية (87 أ) كما سمين لها في مبحث لاحق. ويجدر هنا أن نلاحظ أن البنية (87 أ) لا تنطبق انطباقاً كلياً على السعة

العربية إذ إن صورة المحمول المجردة ليست جذعاً كما في اللغات العظمية وإنما هي جذر ووزن ( = وزن أصل أو وزن فرع). ويلزم، لذلك، أن نعوض البنية (87 أ)، بنسبة لهذه اللغة، بالبنية (88) :

$$(88) - \pi_4 - \pi_3 - \pi_2 - \pi_1 - \pi_0 \text{ من } \{ \text{وزن} \}$$

#### 5-2-1-2 المخصصات السياقية :

تختلف هذه الفئة من المخصصات عن المخصصات الأولية في كونها لا يُؤشّر لها في مستوى البنية التحتية، وعلة ذلك، في رأي ديك (ديك 1989، 994) أنها ليس لها ما للمخصصات الأخرى من الخصائص الدلالية الفردية.

تشمل زمرة المخصصات السياقية في رأي ديك (ديك 1994) مخصص «الباء» (= معلوم / مجهول) ومخصصات المطابقة (شخص، عدد، جنس). لا يجادل أحد في كون مخصصات المطابقة تنتمي إلى فئة المخصصات السياقية. أما البناء (المعلوم / للمجهول) فمس اللغويين من يرى، بحلاف ديك الذي يذهب إلى أن صيغتي المعلوم والمجهول تحدّدان بإسناد الوظيفة العاقل (إلى المنفذ أو غيره)، أنه من الأنسب أن يُعد البناء للمجهول قاعدة من قواعد تكوين المحمولات شأنه في ذلك شأن قواعد العلّة ولامعكاس والمطابقة والمشاركة وغيرها فبتم صوغه، على هذا الأساس، في مستوى مخزن المفردات ذاته<sup>(6)</sup>. إذا تبيّننا هذه المقاربة المعجمية للبناء للمجهول نقص مضمون زمرة المخصصات السياقية إلى مخصص المطابقة وحده.

#### 5-2-2 المخصصات الجزئية :

تنقسم كل مخصص من المخصصات العامة الأربعة إلى مخصصات فرعية. وتتلخّص المخصصات الفرعية المتداولة لحد الآن في أدبيات النحو الوظيفي في ما يلي :

(أ) يؤشّر المخصص الإنجازي  $\pi_4$  إلى مفهومين : (أ) النمط الجملي الذي ينتهي إلى العبارة (= خبر، أمر، استفهام...) و(ب) القوة الإنجازية التي تحملها العبارة والقوة الإنجازية، كما هو معلوم، قوتان. قوة حرقية وقوة مسترمة. وقد اقترحنا في مكان آخر (الموكل 1993 ب) أن نثل للقوة الإنجازية في إطار النحو الوظيفي بالشكل التالي .

(6) هذا الاقتراح هو ما تبيّنناه بالنسبة للغة العربية حيث استدللنا على أن البناء للمجهول في هذه اللغة عملية اشتقاقية تُرصد ضمن قواعد تكوين المحمولات. راجع ذلك في (الموكل 1988 أ).

(١) يمثل للقوة الإنجازية الحرفية في مستوى البنية التحتية الواردة في  
الغالب التحوي ذاته ؛

(٢) أها القوة الإنجازية المستلزمة فنظر في طبيعتها ؛

- إذا كانت لا تطابقها في سطح العبارة، خاصيةٌ صورية ما (=  
صرفية، تركيبية، تعميمية)، فإنه يمثل لها في البنية التحتية المشتقة الواردة في القلب  
لنطقي والساتجة عن قواعد الاستدلال ؛

- أما إذا كان لها ما يطابقها وما يؤشر لها في سطح العبارة ذاتها فلا  
حاجة إلى التجرؤ، إلى قالب آخر حيث يتم التثمين لها في القلب التحوي إلى جانب  
القوة الإنجازية الحرفية.

على أساس هذا الاقتراح، يؤشر للسطح الجملي وللقدرة الإنجازية الحرفية  
بمختصتي جملتين اثنتين .

(89) [ج 'ق' وي '...]]

حيث : ج = نطق جملي ، ق = قوة إنجازية

ولهما مضافاً إليهما محض ثالثٌ يمثل للقوة الإنجازية المستلزمة في  
حالة ورودها مدلولاً عليها بخاصية صورية

(90) [ج 'ق' 'ق' وي '...]]

حيث : ق = مؤشر القوة المستلزمة

(ب) يؤشر المخصص  $\pi$  للوجه (Modality) القضوي أو وجه الطبقة  
ثلاثة، ويشمل الوجه القضوي كما بيا في مكان آخر (المتموكل 1995) ثلاثة وجوه  
فصوية لربعة هي : (أ) الوجه المعرفي و(ب) الوجه الإرادي و(ج) الوجه المرجعي.  
ونمثل لجمال (٩١ أ) و(٩١ ب) و(٩١ ج) لهذه الوجوه الثلاثة على التوالي

(91) أ - أظن أن هنداً لن تعود

ب - لا أعاد الله تلك الأيام.

ج - يبدو أن حالداً سيبر

(ج) المقولات التي تندرج في المخصص الجملي العام  $\pi_2$  هي معولات الزمن والوجه على اعتبار أن الوجه هنا مقوله تنتمي إلى الحمل لا إلى القضية. على هذا الأساس يمكن تفريع المخصص الجملي بالشكل التالي :

$$(92) \pi_2 = \left\{ \begin{array}{l} \text{زمن} \\ \text{وجه} \end{array} \right\}$$

(د) أمّا المخصص المحمولي، مخصص الطبقة الأولى،  $\pi_1$  فإنه يحيل أساساً إلى السمات الجّهية :

$$(93) \pi_1 = \text{جهة}$$

وقد يحيل نفس المخصص  $\pi_1$  إلى الوجه المحمولي ( = استطاعة أحد المشاركين في الواقعة تحقيقها أو رغبته في تحقيقها ) في اللغات التي بلغت فيها الأنفـال الدالة على هذين المفهومين (الاستطاعة بالرغبة) شوطاً متقدماً في مسلسل التحجّر كما هو الشأن في اللغة الانجليزية بالنسبة للفعلين الرجيين «can» و «may» مثلاً. في هذه اللغات، يُصبح تفرّيع المخصص المحمولي بالشكل التالي :

$$(94) \pi_1 = \left\{ \begin{array}{l} \text{جهة} \\ \text{وجه} \end{array} \right\}$$

5 - 2 - 3 قيم المخصصات الجزئية :

5 - 2 - 3 - 1 قيم المخصص الإنجازي  $\pi_3$  :

نظّم الجملة في اللغات الطبيعة ثلاثة أنماط (أ) خبر و(ب) استفهام و(ج) أمر. وقد بنا في مكان آخر ( المتوكل (فيد الطبع)، المتوكل (95) أن لتعجب، بحلاب ما يذهب إليه باحثون آخرون (ديك 1989 مثلاً)، ليس نمطاً جملياً ولاقوة المجازية وإنما هو وجه من الوجوه القسوية. فالجملة (95)، مثلاً :

(95) ما أجمل عيون هند

نظّمها الجملي «خبر» وقوتها الإنجازية «إخبار» وتختلف عن الخمس الخبرية الإخبارية الأخرى من حيث إنها تتضمن وحها فضوياً معيّناً وهو التعبير عن موقف المسكلم من محتوى القضاة (= إعجابه بجمال عيون هند) في مقابل الجملة (96)، التي يعبر فيها عن وصف محايد لجمال عيون هند :

(96) عيون هد جملة

على أساس هذا التصنف الثلاثي يمكن أن نمثل للقيم التي يأخذها  
مخصص المعط الجملي بالشكل التالي :

$$(97) \left\{ \begin{array}{c} \text{حب} \\ \text{سه} \\ \text{امر} \end{array} \right\} = \text{ج}$$

حيث حب = خبر ، سه = استنهام

أما مخصص القوة الإنجارية فإنه يأخذ قیما مختلفة منها ما هو حرفي  
ومما ما هو مستلزم ومما ما يُمثل له في البنية التحتية الواردة في القالب النحوي  
ومما ما يُمثل له في البنية التحتية الواردة في قالب آخر (القالب المنطقي على  
الخصوص)

$$(98) \left\{ \begin{array}{c} \text{إخبار} \\ \text{سؤال} \end{array} \right\} = \text{ق}$$

$$(99) \left\{ \begin{array}{c} \text{التماس} \\ \text{وعد} \\ \text{وعيد} \end{array} \right\} = \text{ق'}$$

يتبين من المقارنة بين (98) و (99) أن ثمة بعض التطابق بين الأنماط  
جملية الثلاثة وقوى إنجارية معينة هي «الإخبار» و«الاستفهام» و«الأمر» إلا أن هذه  
لائحة الجملية «ثلاثة» تستطيع أن توارث قوى إنجارية مستلزمة أخرى. فالاستفهام،  
مثلا يفلت أن يدل على السؤال إلا أنه يمكن أن يدل على قوى إنجارية أخرى  
كالانتباس والإنكار والوعد وغيرها.

2 . 3 . 2 . 5 قِيمُ المخصص القضوي  $\pi_3$  :

يتفرع المخصص القضوي  $\pi_3$  ، كما سبق أن بينا، إلى ثلاثة وجوه فرعية  
هي الوجه المعرفي والوجه الإرادي والوجه المرجعي. على هذا الأساس يأخذ المخصص  
 $\pi_3$  قیما ثلاثا أولى هي

$$(100) \left\{ \begin{array}{c} \text{عر} \\ \text{إر} \\ \text{رج} \end{array} \right\} = \pi_3$$

حيث عر = معرفي : إر = إرادي : رج = مرجعي.



ويمكن تفرع هذه القيم الثلاث إلى قيم جزئية نجعلها في ما يلي :

(١) يأخذ المخصص المعرفي القسم «مؤكد» «محتمل» و«ممكن» ؛

(٢) ويأخذ المخصص الإرادي القيم: «التمني» و«الترجي» و«الدعاء»؛

(٣) أما المخصص المرجعي فيأخذ القيم السالبة : «مبلغ» حين يكون

فحوى القصية قد بلغ التكلم عن طريق شخص آخر و«تجريبي» حين يكون موقف

تكلم من القصية تابع عن تجربة شخصية و«استدلالي» حين يكون هذا الموقف نتيجة

لعملية استدلالية

وعلى هذا الأساس، يكون التمثيل لقيم المخصصات القسرية على

الشكل التالي :

$$(101) \pi_1 \text{ عر} = \left\{ \begin{array}{c} \text{كد} \\ \text{حم} \\ \text{مك} \end{array} \right\}$$

حيث : كد = مؤكد ؛ حم = محتمل ؛ مك = ممكن

$$(102) \text{إر} = \left\{ \begin{array}{c} \text{تم} \\ \text{تر} \\ \text{دع} \end{array} \right\}$$

حيث : تم = تمن ، تر = ترج ، دع = دعاء

$$(103) \text{رج} = \left\{ \begin{array}{c} \text{بع} \\ \text{تج} \\ \text{دل} \end{array} \right\}$$

حيث : بع = مبلغ ، تج = تجريبي ؛ دل = استدلالي.

3 - 3 - 2 - 5 قيم المخصص الحظي  $\pi_2$  :

نقدم أن مخصص الحظي  $\pi_2$  يتفرع إلى مخصصين جزئيين : مخصص الوجه

ومخصص الزمن. وبينما في مكان آخر<sup>(١)</sup> أن الوجه الحظي ومهان «وجه معرفي» و«وجه

شرعي». على أساس أن «شرعي» يأخذ المعنى الواسع لهذا المصطلح باعتباره دلاً على

كل ما يتعلق بالعواعد الأخلاقية والمجتمعية والعقدية التي تحكم مجتمعاً معيَّناً

يمكن أن يكون تحقق الواقعة، بالنظر إلى الوجه المعرفي، مؤكداً أو

محتملاً أو ممكناً أو مستحتملاً

(١) توجد تفاصيل مختلف التخصصات الوجهية في الفصل الثالث من الموكل (1995)

على هذا، تكون فمم المخصص الحملّي الوجهي هي التالية .

$$\left\{ \begin{array}{c} \text{كد} \\ \text{حم} \\ \text{مك} \\ \text{سح} \end{array} \right\} = \text{عر} = {}_2\pi \quad (104)$$

ملحوظة : يتبين حين المقارنة بين (104) و(101) أن المخصصين انقصوي والحملّي يأخذان تقريباً نفس القيم إلا أن هذه القيم المعرفية تتعلق بشيئين مختلفين تماماً : موقف المتكلم من صدق القضية على اعتبار ما يعتقد وموقفه من تحقق الواقعة بالنظر إلى قواعد عامة تسود في مجتمع معين. ففي الحالة الأولى نحن أمام موقف شخصي إزاء صدق قضية وفي الحالة الثانية نكون أمام تقويم موضوعي لإمكان تحقق واقعة. وثمّا بروز وروية التعبير بين المخصصين العربيين هذين رغم قائل قبهما إمكان تواردهما في نفس الجملة :

$$(105) \text{ أظن أن خالداً قد عاد من السفر}$$

حيث يدل « أظن » على الوجه المعرفي القضوي و« قد » على توجه المعرفي الحملّي دون أن يحتاج عن ذلك أي تناقص ( « بين الظن والتأكيد »).

أما المخصص الحملّي الشرعي فيأخذ القيم « واجب » و« مستحسن » و« قبيح » و« ممنوع » إلى غير ذلك مما يتعلق بالظوابط الأخلاقية والعقيدية وانتقاليّة السائدة في مجتمع ما. يمكن، إذن، أن نمثل لهذه القيم بالشكل التالي

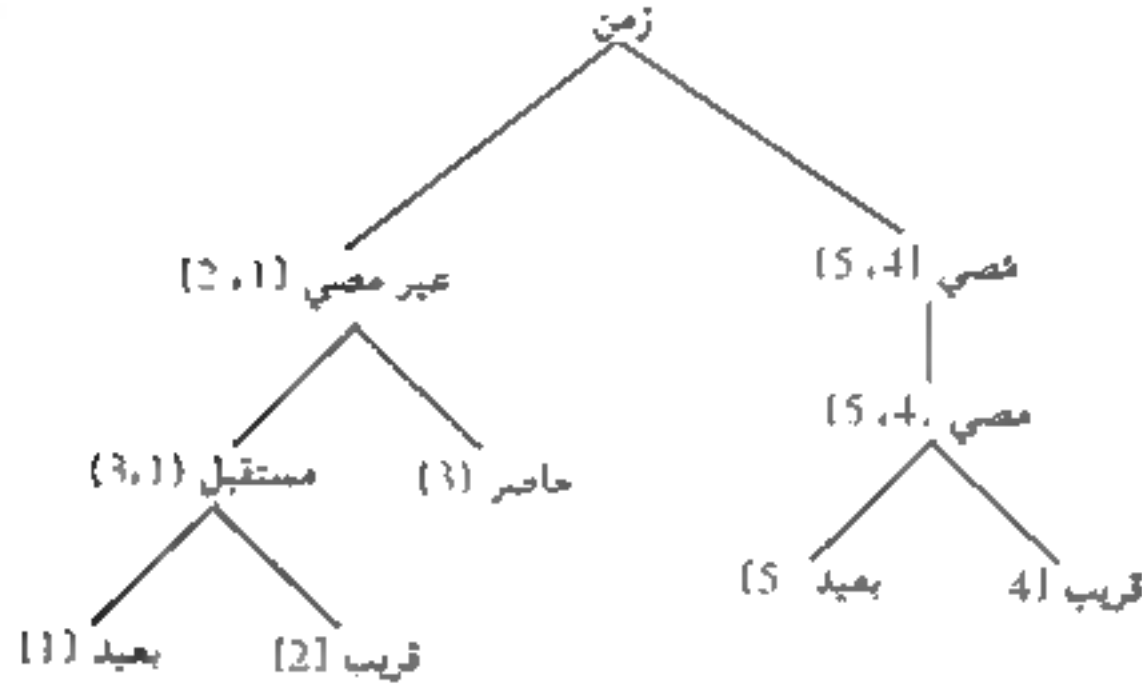
$$\left\{ \begin{array}{c} \text{جب} \\ \text{حسن} \\ \text{قبح} \\ \text{ممنوع} \end{array} \right\} = \text{شر} = {}_2\pi \quad (106)$$

حيث جب = واجب : حسن = مستحسن : قبح = قبيح : ممنوع = ممنوع

الزمن، كما هو معلوم، ثلاثة أزمنة : حاضر يطابق وقت التكلم ومضّي سابق لوقت التكلم ومستقبل لاحق لوقت التكلم ويضاف إلى الرمتين المضي والمستقبل زمان فرعيان يدلان على تحقق واقعة قبل واقع متحقق في المضي وواقعة ستحقق في المستقبل. يوضح هذه التعسيمات الرمزية الرسم التالي (ديك 1989 : 203) :

$$\begin{array}{ccccccc} 1 & & 2 & 3 & | & 4 & 5 & \dots & (107) \\ & & & & & & & & \\ & & & & & & & & \text{ز} \end{array}$$

حيث يمثل الخط غير المتواصل المعد الزمني ويرمز قد إلى الزمن المرجع والأرقام (1 - 5) إلى مواقع تحقق الواقعة بالنظر إلى الزمن المرجع حين يطابق الزمن المرجع وقت التكلم نكون أمام زمن مطلق (مضي أو مستقبل) وفي حالة عدم التطابق نكون أمام زمن نسبي (مضي أو مستقبل) وتتحدد العلاقات بين الواقعة والزمن المرجع حسبما يوضحه الرسم التالي (ديك : نفس المرجع) :



تشكل التقاليد الزمنية الموضحة في الرسم (108) كليات نظرية تقتطع منها اللغات ما يلائم نسقها الزمني :

(١) فمن اللغات ما لا يفرق بين المضي وغير المضي وتُعوض إزاء التقاليد الزمنية بلواحق زمنية (ظروف زمان) :

(٢) حين يشغل الأمر اللغات التي يُعبر فيها عن السمات الزمنية بوسائل صرفية (يوصف هذه الوسائل بتحقيقاتها بخصائص زمنية) تلاحظ الاختلافات الشابة :

(أ) تقع بعض اللغات عند التقابل الأول (مضي / غير مضي) بحيث لا تسخر لباقي التقاليد ووسائل صرفية :

(ب) وتصل بعض اللغات إلى مستوى التقابل بين الحاضر والمستقبل داخل مهولة غير المضي :

(ج) ونسجّل لغاتٍ أخرى المتعاقبة بين القريب والبعد داخل مقولة الماضي أو داخل مقولة المستقبل أو داخل المفولين معاً.

على هذا الأساس يمكن أن تُصنّف اللغات بالنظر إلى التقابلات الزمنية التي تسخر للتعبير عنها وسائل صرفية على الشكل التالي :

(109)

التقابلات الزمنية الصرفية				لغات
مضى / غير مضى	غير مضى حاضر / مستقبل	مضى بعيد / قريب	مستقبل بعيد / قريب	
+	-	-	-	لغات (أ)
+	+	-	-	لغات (ب)
+	+	+	-	لغات (ج)
+	+	+	+	لغات (د)
+	+	-	+	لغات (هـ)

فكما نرى بعض اللغات العربية والتفاعلات الزمنية الصرفية التي نجدها فيها ، يجب التمييز بين اللغة العربية الفصحى واللغات العربية الدارج

إذا أخذنا بمذهب من يقول إن الأداتين «من» و«سوف» تختلفان من حيث أن الأولى تدل على مستقبل قريب والثانية على مستقبل بعيد أمكنا أن ندرج العربية الفصحى في الرتبة الخامسة، رتبة (هـ)، ويمكن إدراج الدارجة المصرية في الرتبة (د)، حيث أنها تحقق قابلات الزمنية الواردة في (108) جميعها فهي بالإضافة إلى تحقق انتقالات : «مضى» / «غير مضى» و«حاضر» / «مستقبل» ، «تسخر وسائل صرفية للدلالة على التعاقب «بعيد» / «قريب» سواء بالنسبة للماضي :

(110) سرقت ليله واجعه من أوروبا

أم بالنسبة للمستقبل :

(111) ما تروم حش ! ميرفت زمانها جائئة

أما الدارجة المغربية فيمكن عدها من زمرة (ج) على اعتبار أنها تفرق، صرفاً، بين مصي قريب ومضي بعيد :

(112) أ - أحمد خرج

ب - أحمد عاد خرج

في حين أنها لا تفرق بين مستقبل بعيد ومستقبل قريب إلا باللجوء إلى ظروف<sup>181</sup> زمنية :

(113) أ - غادي يجي أحمد

ب - غادي يجي أحمد دايما/دروك/فيساع ...

نلاحظ أن الرسم (118) لا يقتصر التقابل مطلق/نسبي الذي أشار إليه ديك وهو يتحدث عن الزمن المرجع قد بالنسبة إلى وقت التكلم. ولا يمكن في رأيت أن يغفل هذا التقابل لماله من تأثير واضح في صياغة المحمول كما يتبين من المحمولين الواردين في كل من الجملتين التاليتين :

(114) أ - قابل خالد هذا اليوم وكانا (قد) تواعدا على اللقاء،

ب - سأعبرك هذه الرواية بعد أن أكون (قد) قرأتها.

في (114 أ) زمن المحمول «قابل» ماضي مطلق في حين أن زمن المحمول «كانا (قد) تواعدا» ماضي نسبي على اعتبار أنه دال على واقعة متحققة بالنظر إلى زمن مرجع غير مطابق لوقت التكلم. وفي (114 ب) زمن المحمول الأول مستقبل مطلق بيد أن زمن المحمول الثاني مستقبل نسبي (مستقبل بالنسبة لوقت التكلم مصي بالنسبة لزمن تحقق الواقعة الدال عليها المحمول الأول).

ملحوظة : يستدعي الحدث عن التقابل مطلق/نسبي ملاحظتين اثنتين .

أولاً، يجب التمييز بين المضي النسبي والمستقبل النسبي من جهة والمضي

6 يمكن أن تعد العبارة «دايما» بلغت من الشجر درجة متقدمة بحيث أصبحت مجرد أداة شواكيب تعمل للدلالة على المستقبل القريب كما في التراكيب التي من قبل

(11) دايما يجي محمد

عنى هذا الأساس يمكن أن نقول إن السمة الزمنية «المستقبل القريب» تتحقق صرفاً في الدرجة المغربية وأن هذه اللغة تسمى بالتالي إلى الزمرة (د)، أكثر مما تنتمي إلى الزمرة (ج).

البعيد والمستقبل البعيد من جهة ثانية. ودليل ورود هذا السبب أن لغات (كاللغتين الفرنسية والإنجليزية) تفرق صراحةً داخل معولتي المطلق والنسبي بين ما هو قريب وما هو بعيد :

(115) a - Il vient de partir

b - Il venait de partir lorsque tu entras

c - Il sera parti lorsque tu entreras

d - Il viendra de partir lorsque tu entreras.

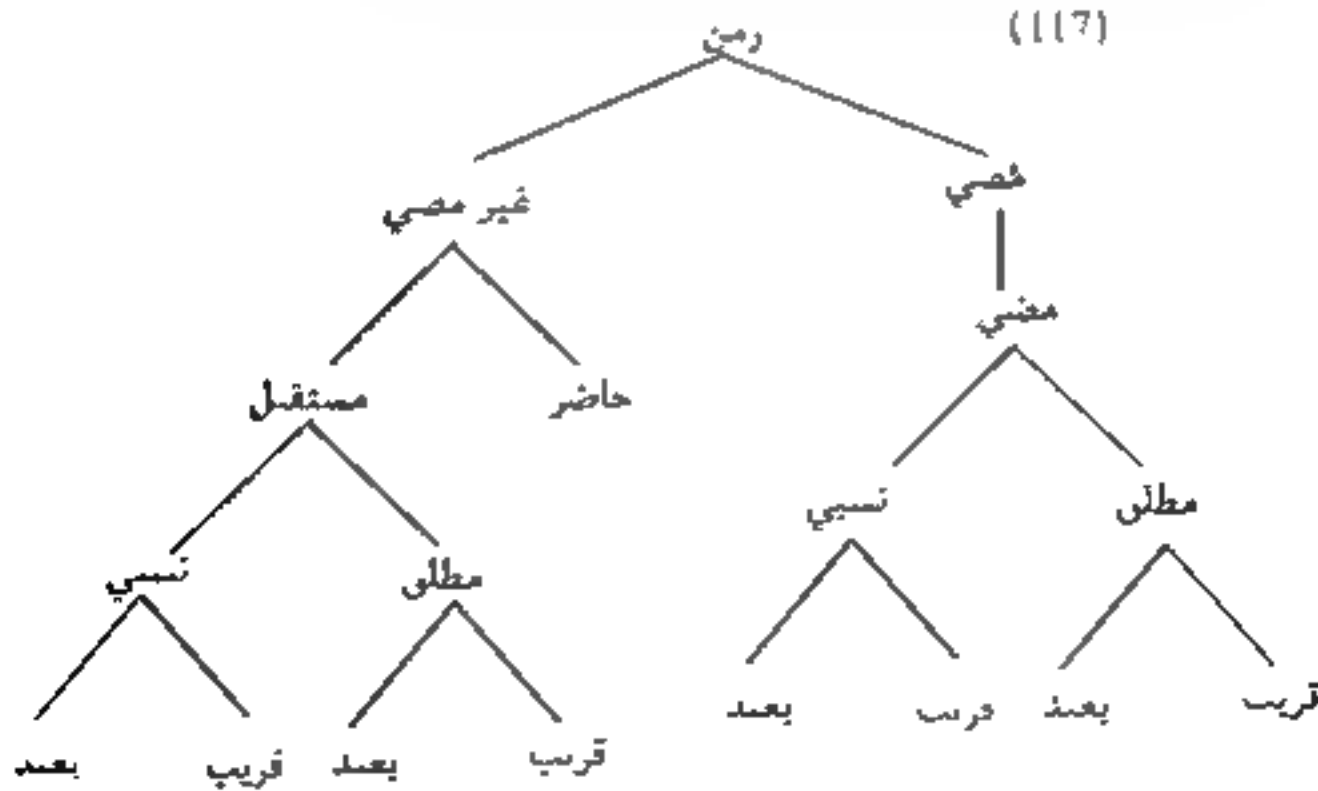
(116) أ - عاد خرج علي

ب - كان عاد خرج علي منين جيت

ج - غادي يكرن عاد خرج منين انت غادي تجي

ثانياً : يذهب بعض الباحثين إلى أن توسط الأداة «قد» بين «كان» والفعل، الماضي يفيد القرب حسب هذا الرأي يختلف التركيبان «كان فعل» و«كان قد فعل» من حيث إن الأول يدل على ماضي نسبي بعيد والثاني على ماضي نسبي قريب. ولا ننسى أن ذلك كذلك بل إن المعطيات توحي بأن دخول «قد» على التركيب «كان قد» يعبر عن سمة وجهية (سمة التأكيد) أكثر من تعبيره عن سمة زمنية.

إذا أدرجنا التقابل «مطلق» / «نسبي» في باقي مجموعة التقديرات الرسمية أصبح نسق التقابلات المسكة كالآتي :



تُحقق اللغة الفرنسيةُ جميع التقابلات الواردة في (117) في حين أن اللغة العربية الفصحى لا تحمدها كلها وتعبر معجمياً (= بواسطة لواحق زمنية) عن التعابلات التي لا تُحققها عن طريق الصرف.

بهذه المناسبة يمكن القول إن التعابلات الزمنية سواء ما ورد منها في ترسم (117) أم ما لم يرد، يوجد معبراً عنها في كل اللغات الطبيعية. إلا أن اللغات تتباين بالنظر إلى كيفية تحقيق هذه التعابلات بالشكل التالي :

(أ) من اللغات ما يحقق صرفياً أغلب هذه التعابلات (أو كلها) كاللغة الفرنسية. في هذه الفئة من اللغات التي تتميز بغنى نسقها الصرفي الفعلي، يصبح للوسائل المعجمية (ظروف الزمان) دور تدقيق.

تحديد زمن تحقق الواقعة الدال عليها المحمول مثال ذلك الدور الذي يقوم به اللاحقان الزمانيان «hier» و«la veille» في الجملة التالية :

(118) Paul se rendit hier, au cabinet du médecin. Il  
avait pris, la veille, rendez-vous avec celui-ci.

(ب) ومن اللغات ما لا يُحقق بوسائل صرفية كل هذه التعابلات وإنما يحقق بعضها دون البعض.

في هذه الفئة من اللغات، تقوم اللواحق الظرفية الزمنية بدورين اثنين :

(١) التعبير عن التعابلات الزمنية غير المعبر عنها صرفياً و(٢) تدقيق تحديد التعابلات التي توفّر اللغة وسائل صرفية للتعبير عنها.

(ج) أما اللغات التي لا تتوافر فيها وسائل صرفية كافية بالتعبير عن التعابلات الزمنية المرصودة في (117)، فإنه من المتوقع أن تصطبغ فيها الوسائل المعجمية (ظروف الزمان) بالتعبير عن هذه التعابلات من جهة وتدقيق تحديد زمن تحقق الواقعة من جهة ثانية. بالاضافة نفسه، نشير إلى أن ثمة نزوعاً عاماً يتجلى في حصوع الوسائل المعجمية بصفة عامة لمسلسل التحجير التي يقولها إلى أن تصبح وسائل صرفية. ولعلّ مسلسل التحجير هذا هو ما يعطّل الانتقال من الفئة الثالثة من لغات (= التي لا زمن صرفي فيها ) إلى الفئة الثانية أو الفئة الأولى وكذلك، لانتقال من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى. ولعل من الممكن اقتراض أن هذا المسلسل يتم تحقيقه بالشكل التالي :

$$(119) \quad \begin{array}{ccc} \text{لغات لا تحقق} & \text{لغات تحقق صرفيا} & \text{لغات تحقق} \\ \text{التقابلات الزمنية} & \text{بعض التقابلات} & \text{لغات تحقق} \\ \text{صرفا} & \text{الزمنية} & \text{صرفيا كل} \\ & & \text{التقابلات الزمنية} \end{array}$$

ويمكن أن نمثل لذلك باللغة العربية. إذا سلمنا بالأطروحة الذاهية إلى أن ظهور التقابلات الزمنية أتى، في هذه اللغة، متأخراً عن ظهور التقابلات الجهمية، أمكن أن نقول إن العربية الفصحى انتقلت، طبقاً للرسم (119) من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية وأن العرييات الدوارج تنزع إلى الاندراج في الفئة الثالثة.

إذا كانت هذه الملاحظات ترقى إلى قدر معقول من الصحة أمكننا أن نسند إلى المخصص الزمني، في العربية الفصحى، القيم التالية :

$$(120) \quad \{ \text{مض} \} = \text{زم} = {}_2\pi$$

حيث : مض = مضى : غ مض = غير مضى.

$$(121) \quad \{ \text{مض} \} = \text{غ مض} = \text{مض}$$

حيث : مض = مضى : حاض : سق = مستقبل

$$(122) \quad \{ \text{مض} \} = \text{مض} = \text{مض}$$

حيث : مض = مضى : مطلق : نس = نسبي

$$(123) \quad \{ \text{مض} \} = \text{مض} = \text{مض}$$

$$(124) \quad \{ \text{مض} \} = \text{مض} = \text{مض}$$

حيث : مض = مضى : مضى : مضى = مضى.

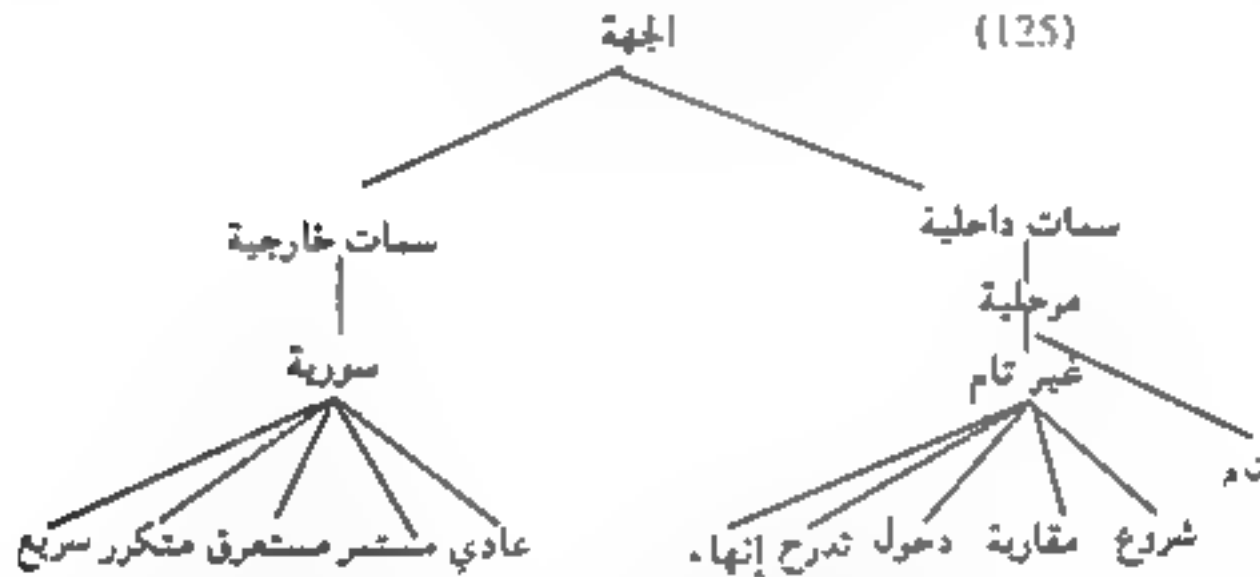
5- 2 - 3 - 4 قيم مخصص المحمول  $\pi$  :

ميز ذلك (ذلك 1989 : 200) داخل السمات الجهة فنتين من السمات :  
(أ) السمات السورية (Quantificational) و(ب) السمات المرحلية (Phasal).

تصطلع الفئة الأولى من السمات الجهة بتكميم الواقعة باعتبارها كلاً



عبر مجرداً في حين تتولى سمات الفئة الثانية وصف المراحل التي يمكن أن يتم عبرها تحقق الواقعة. وتشمل الفئة الأولى سمات مثل «عادي» و«متكرر» و«مستغرق» و«مستمر» و«سريع» ... أما الفئة الثانية فتتقسم إلى مقولتين جهتين رئيسيتين : «تام» و«غير تام»، وتدرج في المقوله «غير تام» المقولات الجهمية التي من قبل «الشروع» و«الدخول» و«المقارنة» و«الإنهاء» و«التدرج». وثما يُسز بين الجهات السوريه والجهات المرحلية أن الأولى سمات «خارجية» تنصب على الواقعة من الخارج باعتبار الواقعة كلاً وأن الثانية سمات «داخلية» تصف الواقعة من داخلها باعتبارها تنقسم إلى أجزاء أو مراحل. ويمكن توضيح التقابلات الجهمية التي يمكن أن ترد في اللغات الطبيعية عن طريق الرسم التالي :



ويصدق ما قلناه، أنما، عن التقابلات الرمزية، على التقابلات الجهمية : من السمات ما تتحقق فيها صرفياً جميع هذه التقابلات ومنها ما لا يتحقق فيها إلا بعضها. في الحالة الأولى تقوم العبارات الجهمية التي من قبيل «دائماً»، و«كالعادة» و«مستمرراً» وغيرها بدور تدقيق الجهة المدلول عليها صرفاً أو تركيبتها. أما في الحالة الثانية فتشكل هذه الفئة من العبارات بالدلالة على السمة الجهمية التي لا تسخر لها اللغة أية وسيلة صرفية.

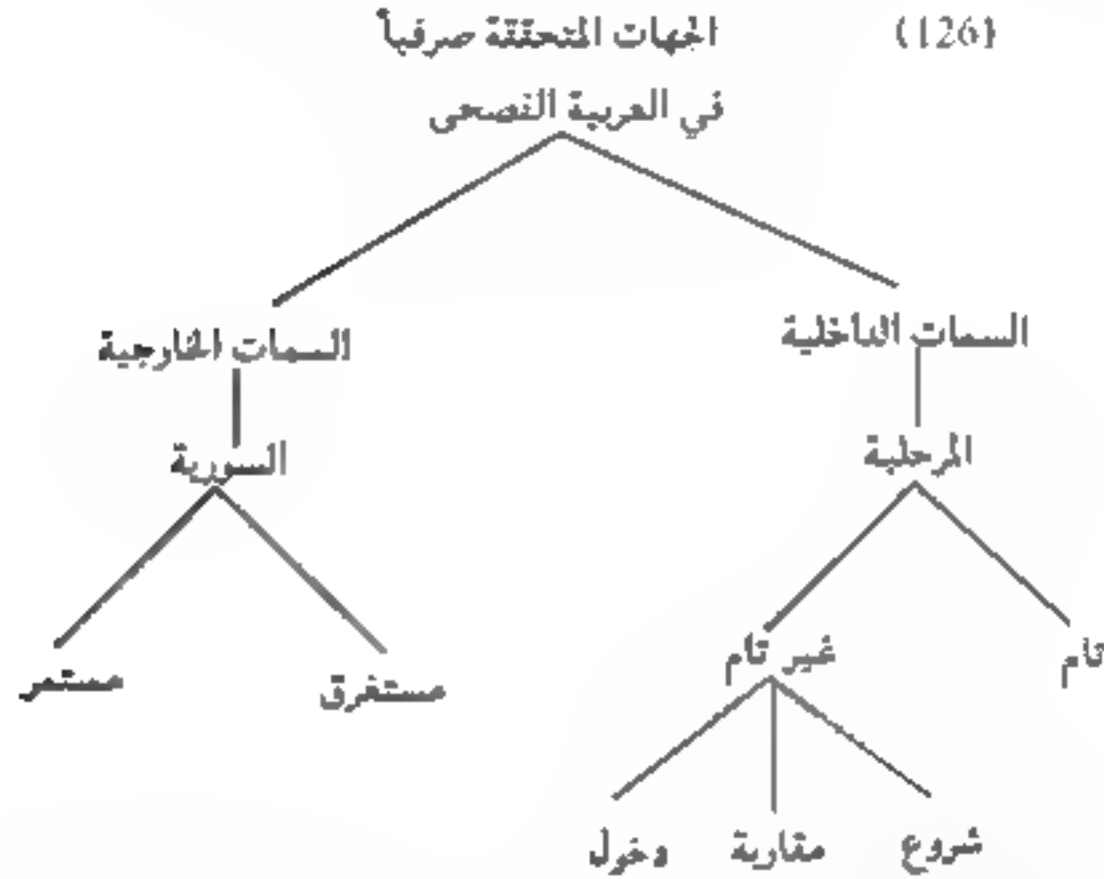
فيما يخص العربية، يمكن أن نلاحظ أن اللغة العصرية نُحَقِّق، من التقابلات الجهمية، ما يلي :

(أ) تسخر هذه اللغة وسائل صرفية للدلالة على السمات الداخلية المرحلية التالية : تام / غير تام : شروع : مقارنة : دخول في الواقعة :

(ب) أعا من السمات الخارجيه السورته فتُحقق عن طريق الصرف  
السمين «مستمر» و«مستغرق».

وترشد عبارات ظرفية (وتلويحيًا)، وكالعادة، «مرارا وتكرارا»،  
«دائما...» للدلالة على السمات الجبهة التي لا يتكفل بها الصرف.

إذا صحت هذه الملاحظات أمكن أن تلخص ما يتحقق صرفيا من  
السمات الجبهة في اللغة العربية الفصحى في الرسم التالي :



إذا احدا بعين الاعتبار التمييز الذي يقترحه ديك (ديك 1989 : 200) بين سمات الخارجية والسمات الداخلية وفكرة أن السمات الأولى تسند إلى المخصص الحسلي  ${}_2\pi$  في حين تُسند السمات الثانية، باعتبار لصوقها بالمحمول ذاته، إلى المخصص المحمولى  ${}_1\pi$ ، أمكننا رصد قسم المخصص الجهي في الطبقتين الأولى والثانية على الشكل التالي :

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{سفن} \\ \text{سمر} \end{array} \right\} = \text{حه} = {}_2\pi \quad (127)$$

حيث : سغق - مستغرق : ستم = مسمر

$$(128) \pi_1 \text{ جه} - \left\{ \begin{array}{c} \text{تا} \\ \text{غ تا} \end{array} \right\}$$

حيث تا : تام : غ تا = غمر تام.

$$(129) \text{ غ تا} = \left\{ \begin{array}{c} \text{شع} \\ \text{قا} \\ \text{دخ} \end{array} \right\}$$

حيث شع = شروع : قا = مقاربة : دخ = دخول

ويجدر أن نشير بهذا الصدد إلى أن التعريفات الدوارج تستعمل صيغة لمصارع معادة إليها لا سقة هذه اللاحقة هي «ك» في الدارجة المغربية و«عم» في الدارجة المصرية و«عم» في الدارجة السورية<sup>(10)</sup> ويحدد هذا التركيب («لاصقة + مضارع») سمات جبهة مختلفة بحددها السياق. من هذه السمات، السمة «هادي» :

(130) كنشوف أحمد دينا (مغربية)

(131) يا زور خالتي وأنا راجع م الثعل

والسمة «متكرر»

(132) منين شافنا علي مكا كايحيط علينا.

(133) شفت سنية وهي يتشارو ياديها لأحمد.

ونستعمل التعريفات الدوارج للدلالة على سمة «مستغرق» أو سمة «مدرج» التركيب «قاعد / جالس + مضارع» :

(134) علي وأحمد جالسين كايثناقشوا ف الباب (10)

(135) سنية وميرفت قاعدين برعوا مع بعض

1 هذه اللاحقة «تجة» عن تقلص صوري خوار لتقلص دلالي حاصل في محموله «الكاف» في العربية و«عم» في السورية تقلص للمحمولين «ك» و«ع» على الأرجح ولنلاحظ هنا، كذلك أن مسلسل التحجر متفاوت في هذه اللغات. مثال ذلك أن «عماله» في السورية بلغ من التحجر (= تقلص صوري) ما لم يلقه في المصرية، على أعراس أن «عم» تقلص لـ «عماله»

1 رائز تحجر «قاعد» و«جالس» في هذا الصرب من التراكيب فقدان الكلي لدوره الأصلي، وإمكان استعماله، بالتالي، مؤرداً لفعل نقص

(11) أ - علي وأحمد جالسين كايجرس بلا عابدة من هذا لها

ب - سنية وميرفت قاعدين ينظفوا

وستعمل العرصة المصرية «عقال + مضارع» للتعبير عن نفس السمين مع إضافة سيمه ويجهته (موقف المتكلم أو أحد المشاركين السليمي من الواقعة) :

(136) عقال أقاسي ليل ونهار

ويلاحظ، بالنسبة، أن هذه التراكيب محكومة وجهتاً بحيث لا تستعمل إلا مع لوائح المحققة ولعل ذلك من الجمل التالية .

(137) أ - عادي كاشوفك غداً

ب - بعيت كاشوفك الأسبوع الجدي

(138) أ - 'احب باشوفك كل يوم

ب - راح باشونك بكره

5 - 2 - 3 - 5 وجهات الإثبات والنفي : أي طبقة ١

يعد ديك (ديك (1989) الإثبات والسفي وجهين معرفيين وعلى الأدق لفظي الوجه المعرفي. أما من حيث موجعتهما فإنه يقترح اعتبارهما محصنين جزئيين من محصنات الطبقة الثانية، طبقة الحمل، أي قمتين من قيم تالي الوجهية المعرفية.

يمكن أن يقبل الشق الأول من هذا الاقتراح دون كثير جدال على اعتبار أنه من الطبيعي أن يعد الإثبات والنفي وجهين معرفيين. أما بالنسبة للشق الثاني من اقتراح ديك فقد بينت بعض الدراسات الوظيفية (المشوكل 1991 و1993 (أ) . البهاج (1995) أن الإثبات / النفي وجه معرفي يمكن أن ينصب على الحمل وحده بل كذلك على انقصية وعلى القوة الانجارية كما يمكن أن ينصب على وجه آخر. ومن مشة اختلاف هيوز النفي ما يلي :

(139) لا مثل في البيت

ب { لم  
لن } يكتب خالد شعراً

ج ما تروح خالد هدأ

د - لا يحب أن عطق هذا (بل بحوز)

هـ - لا أظن أن حالداً يكتب شعراً

و - لا أسألك لماذا لم تذهب مع (تم أحشك على الذهاب).

يتصب النفي في الجملة (139 أ) على الحد «رجل» فالنفي هنا نفي حد  
 و يتصب في الجملة (139 ب) على الحمل وفي الجملة (139 ج) على القضية. أما في  
 الجمل (139 د - و) فحيز الوجه الخطي والوجه القضوي والقوة الإنجازية على التوالي.  
 إذا صحت هذه الملاحظات أمكن القول إن النفي يمكن أن يكون قسم من  
 قيم مخصص القضية  $\pi_1$  أو مخصص الحمل  $\pi_2$  أو مخصص الحد  $\Omega$  :

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{تب} \\ \text{نف} \end{array} \right\} = \text{عر} = \pi_1 \quad (140)$$

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{تب} \\ \text{نف} \end{array} \right\} = \text{عر} = \pi_2 \quad (141)$$

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{تب} \\ \text{نف} \end{array} \right\} = \Omega \quad (142)$$

حيث : تب = إثبات ؛ نف = نفي

وأنه، إضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكل مخصصاً لمخصص آخر :  
 مخصص الحمل أو مخصص القضية أو مخصص الإنجاز ونستنتج من هذا أن النفي  
 يمكن أن يكون عنصراً من عناصر كل من طبقات الجملة وليس مقصوراً، كما يظن  
 ديك، على طبقة واحدة. هذا الاستنتاج هو ما توحي به الخصائص التوزيعية لمختلف  
 الأدوات النافية في اللغة العربية كما سنرى في مرحلة لاحقة.

ملحوظة: في ختام هذا البحث عن النفي، يجدر أن نشير الانتباه إلى أمرين :

(أ) أولاً : من المعلوم أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين النفي والبؤرة حيث يمكن  
 القول إن النفي يحسب على العصر البار في الجملة، مثال ذلك أن من الممكن أن نشق  
 من الجملة (143) :

$$(143) \text{ أهديت عمراً معطفاً}$$

الجمل المنفة التالية :

$$(144) \text{ أ - ما أهديت عمراً معطفاً}$$

$$\text{ب - ما أهديت عمراً معطفاً (بل بعته إياه)}$$

ج - ما عمراً أهديت معطفاً (بل خالداً)

د - ما معطفاً أهدت عمراً (بل مبعصاً)

تختلف الجمل (144 أ - د) بالنظر إلى حيز النفي الذي هو القضية رمتها في الجملة الأولى والمحمول في الجملة الثانية والحد المستقيل في الجملة الثالثة والحد المتقيل في الجملة الرابعة

ويعتدق على الأدوات الأخرى (لا، لم، لن ..) من حيز النفي ما قلناه على أداة «ما» ولا يرى تعارضاً بين موقع الأداة النافية (حمل، قضية ..) وحيز النفي في الجملة (144 أ - د)، مثلاً، يحتل النافي موقع المحصص التوضوي  $\pi$ ، لكن النفي ينصب على القضية كما ينصب على أحد عناصرها.

(ب) ثانياً : يتبادر إلى الذهن، حين الحديث عن موقع النفي في بنية الجملة لظبية، السؤال التالي : إذا كان النفي يمكن أن يلحق بالطبقة الثانية أو الطبقة الثالثة فهل يمكن أن يلحق كذلك بالطبقة الأولى فيكون بذلك قيسة من قيم محصص المحمول  $\pi$  ؟

تبين لنا في الشق الأول من هذه الملحوظة أنه بالإمكان أن ينصب لنفي على محمول وحده ولو كان النافي متنبأ إلى الطبقة الثانية أو الطبقة الثالثة شريطة أن يكون المحمول بؤرة كما هو الشأن مثلاً في الجملة (144 ب). وثمة حالات يرد فيها المحمول نفسه متنبأ بسنقة «لا» أو «غير» كما في الجملتين التاليتين .

(145) أ - هذا الموقف لا أخلاقي

ب - هذا الطرح غير وارد

لرصد ظاهرة النفي في هذا الصرب من التراكيب ثمة إمكانان :

(١) يمكن اعتبار الأدوات «لا» و«غير» لاصقتين فيصبح بذلك العنصر «لا / غير + صفة» ناتجاً عن قاعدة تشفافية من قواعد تكوين المحمولات يمكن تسميتها «قاعدة تكوين المحمولات السالبة» :

(٢) ويمكن اعتبار «لا» و«غير» مجرد اداتين ناصن فيتوحيب آنذاك افتراض أنهما تحقق لمحصص نفي محمولي وأن النفي هنا قسمه من قسم محصص المحمول  $\pi$ .

وترتبه عن تبني الإمكان الثاني أن النفي يمكن أن يلحق كذلك بالطبقة الأولى إضافة إلى الطبقتين الثانية والثالثة. ويمكن بذلك رصد قسمتي المخصص  $\pi_1$  كالتالي :

$$\{ \begin{matrix} \text{جه} \\ \text{نف} \end{matrix} \} = \pi_1 \quad (146)$$

#### 5 - 2 - 4 قيم المخصصات السياقية

سبق أن أشرنا إلى أن المخصصات السياقية تختلف عن المخصصات الأولية في أمرين :

- (أ) أنها لا يوثق لها في البنية التحتية لسياقيتها ؛  
 (ب) وأنها ناتجة عن العلاقة الصرفية القائمة بين المحمول وموضوعاته، الموضوع الفاعل أو الموضوع الفاعل والموضوع المفعول بالنسبة للغات التي يستلزم وصفها هاتين الوظيفتين التركيبيتين وبين المحمول وموضوعه الأول ( = المنفذ عامة ) أو موضوعه الأول وموضوعه الثاني ( = المنفذ عامة ) أو موضوعه الأول وموضوعه الثاني ( = المتقبل أو المستقبل ) بالنسبة للغات التي تستلزم عن الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول.

وسبق أن أشرنا كذلك إلى أننا نتجى، بالنسبة للعربية على الأقل، افتراض أن قاعدة البناء للمجهول قاعدة اشتقاقية لقاعدة صرفية تُدرج لطبيعتها هذه في زمرة قواعد تكوين المحمول وأنه بإقصاء هذه القاعدة من الصرف تنحصر المخصصات السياقية في مخصص واحد، مخصص الشطابق.

تقوم علاقة الشطابق في العربية الفصحى كما هو معلوم، بين المحمول والموضوع فاعله <sup>(11)</sup> (بمعنى النظر عن وظيفة هذا الموضوع الدلالية ووظيفته التبادلية) ويتم الشطابق، في هذه اللغة، بالنظر إلى سماتي الشخص والجنس دون سمة بعده كما يتبين من الأمثلة التالية

(11) أشرنا في مكان آخر (الموكل 1997 ب) إلى إمكان اعتبار «الضمير» في التراكيب «الاشتقاقية» التي مر قبيل هذا عشقها خالد

مجرد علامة شطابق بين الفعل والمفعول به اشقبت عليه ( = «الاشتقاق عنه» في اصطلاح النحاة )، على اعتبار أن هذا المكون «مبتدأ» حصص لظاهرة الامتصاص داخل الحمل

(147) أ - حضر خالد

ب - حضرت هند

ج - \* حضرت خالد

د - \* حضر هند

(148) أ - قدم الضيف

ب - قدم الضيفان

ج - قدم الصيوف

د - \* قدما الصيفان

هـ - \* قدموا الصيوف.

أما المكون المتصدر في التراكيب التي من قبيل (149) :

(149) الضيوف قدموا

فهو أحذر أن يُفقد مبتدأ من أن بعد فاعلاً. وقد بينا في دراسات سابقة (المتوكل 1985 و1987 أ و1989) أن بنية هذه التراكيب هي :

(150) [مبتدأ<sub>١</sub>، [فعل - ضمير<sub>١١</sub> فاعل]]

وليست :

(151) [فاعل فعل - علامة مطابقة]

وقد استدللنا لهذا الطرح بكون الفعل والضمير يشكلان جملة قائمة بذات في حين أن المكون المتصدر مكون خارجي يدل على خارجيته إمكان وروده قبل الأدوات الصدور بعلاق غير :

(152) أ - الضيوف هل قدموا ؟

ب - الضيوف أقدموا

ج - الضيوف إن قدموا استقبلناهم بحفاوة

(153) أ - \* الضيوف هل استقبلت ؟

ب - \* الضيوف استقبلت ؟

ج - \* الضيوف ان استقبل فرحوا



ومما عكس أن يزكي هذا الطرح أنه أدل كلفة إذ يُعقِّنا من وضع قاعدتين (أو قاعدة معقدة) على أساس أن لا تطابق من حيث العدد إذا تأخر الفاعل عن المحمول في حين يتحتم التطابق حين يرد متقدماً عليه.  
إذا صح هذا الطرح أمكننا رصد قسم مخصص للتطابق في العربية لمصحى كالتالي :

$$(154) \text{ تط } = \left\{ \begin{array}{l} \text{شخص} \\ \text{جس} \end{array} \right\}$$

حيث شخص = شخص : جس = جس

$$(155) \text{ شخص} = \text{ش}^1, \text{ش}^2, \text{ش}^3$$

حيث ش<sup>1</sup> = الفائب (أو «الشخص الثالث»)

$$(156) \text{ جس} = \left\{ \begin{array}{l} \text{ذ} \\ \text{ث} \end{array} \right\}$$

حيث ذ = مذكر ، ث = مؤنث

$$(157) \text{ عدد}^{(1)} - \left\{ \frac{1}{2} \right\} \text{ حيث } 1 = \text{مفرد} : 2 = \text{مثنى} : \text{ن} = \text{جمع}$$

أما بالنسبة للغة العربية المشتركة المعاصرة (أو «العربية النصحية»)<sup>(١)</sup> فإنه يلاحظ أنها تفرع إلى الاشتغال من البنية الرتببة «فعل - فاعل - مفعول» إلى بنية الرتببة «فاعل-فعل- مفعول» وقد اقترحنا في مكان آخر (المتركل ١٩٩٦، ب) كتفليل من التعليلات الممكنة لهذا الزوج، ظاهرة «انسلاق» المكونات الخارجية (مبتدأ، الذيل) داخل الجملة تحت الصفت الذي عارسه عليها محمول الجملة، تحت هذا الصعظ تُختصر، تدريجاً، هذه المكونات داخل الجملة فتتصبح حدوداً من حدود

(١) قصدنا قسمة الشخص على «الشخص الثالث» على افتراض أن الشخصين الأول والثاني (المتركل والمصاطبة) يشكلان فاعلي المحمول، على افتراض أن اللاصقة الثالثة على هذين الشخصين صيرت فاعل لا مجرد علامة مطابقة.

(٢) نورد هنا القسم الثلاث للمخصص العددي لكن على أساس أنها غير واردة في عملية التطبيق بين الفعل وفاعله في العربية النصحية.

الحمل تأخذ من الخصائص (الوظيفية والنموية) ما تأخذه الحدود الداخلية العادية. من ذلك أن المكون الخارجي المبتدأ خضع، خلال تطور العربية النصحى، إلى ضغط محمول، الجملة التي تليه خاصة في التراكيب التي لا يوجد فيها بثنة وبين هذه الجملة وحرك (أداة من الأدوات الصدور كإداتي الاستفهام «إن» ...) فانقل من مكون حرجي إلى حد فاعل وأصبح الضمير الفاعل، بفعل ايرلاق المبتدأ وأخذ الوظيفة الفاعل، معبر علامة مطابقة. على هذا الأساس، تكون بنية الجملة (158) هي البنية (159)

(158) الطلبة حضروا الدرس

(159) [ فاعل فعل - تط مفعول ]

إذا سلّمنا باستقرار البنية الرتبة «فاعل - فعل - مفعول» في العربية انصبة أمكن القول إن علاقة التطابق تتم في هذه اللمعة بين المحمول وفاعله لا بالنظر إلى الشخص والجنس فحسب بل كذلك بالنظر إلى العدد.

فيما يخص العربيات الدواجر منها ما استقرت فيه الرتبة «فاعل - فعل» كالفعلية ومنها ما تتحقق فيه الرتبة «فاعل - فعل» و«فعل - فاعل» كالفعلية، كما يتبين من المقارنة بين (160) و(161) :

(160) أ - المعازيم مشيوا

ب - مشيوا المعازيم

(161) أ - الضيفاء مشاوا

ب - مشاوا الضيفاء

يصدق على العثة الأولى من الدواجر ما يصدق على اللمعة العربية انصبة بالنظر إلى تطابق الفعل والموضوع فاعله باعتبار هذا الموضوع يرد دائما مقدما على الفعل أما فيما يتعلق بدواجر العثة الثانية فيمكن تعميم قاعدة تطابق المحمول مع الفاعل سواء تقدم الفاعل أم تأخر على أن المكون المتصدر في التراكيب التي من قسمل (161 أ) فاعل لا مبتدأ وأن المكون الثوارد بعد المحمول في التراكيب الممثل لها بالجملة (161 ب) فاعل لا ديل (= مكون خارجي).

**ملحوظة** - بيّنا في دراسة سابقه (المشوكّل 1993 ب) أن التراكيب التي من قسمل (161 ب) ناتجة عن ايرلاق المكون الخارجي الذيل داخل الجملة وأن هذا لا يؤول إلى انتقال المكون الميرلاق إلى وضع حد فاعل وانتقال الضمير الفاعل إلى علامة تطابق كما يتبين من المقارنة بين التمثيلين الآتيين :

(162) [ فعل - صمبر (١) فاعل ] ، ذيل (١)

(163) [ فعل - تط فاعل ]

وأشرنا، بنفس المناسبة، إلى كون هذه الظاهرة هي المسؤولة عن ظهور ما أسماه لنحاة بلغة «أكلوتي الجراغيث» التي يعتقد أنها مصدر مطابقة المحمول لفاعل لوارد بعده من حيث العدد.

### 3-5 تحقيق الخصائص :

بعد أن حددنا القيم التي تأخذها الخصائص على اختلاف طبيعتها ومواقعها، يجدر أن نتساءل عن كيفية تحقق هذه الخصائص والقواعد المسؤولة عن ذلك والمبادئ العامة التي يخضع لها هذا التحقق، على أساس أن المحمول محمولان : محمول فعلي ومحمول غير فعلي

### 3-5-1 مبادئ عامة :

تتخذ القواعد الصرفية، بشكل عام، الصورة العامة التالية (ذلك 1994، 155) :

(164) مخصص [مخصص] = قيمة.

إذا شروط 1، 2، ... ن

نقرأ القاعدة (164) كالآتي «ينصب مخصص ما على بنىة - دخل ما فتشع عن ذلك بنىة - خرج ما» إذا توافرت الشروط المتقناة.

وتعيد هذه القاعدة، حين يتعلق الأمر بصياغة المحمول، «أن مخصصاً من الخصائص (الأولية أو السياقية) ينصب على بنىة محمولية ما (صورة مجردة أو صيغة صرفية) لينتج عن ذلك بنىة محمولية - خرج ما إذا توافرت الشروط المتقناة».

ولنشر، بالمناسبة، إلى أن القواعد التي تتخذ الصورة العامة الممثل لها في (164) تمتاز بعلّة كلفتها إذ إنها بعكس بالصبط وضع كل من المخصص والمخصص في نسبة التحتية ذاتها فلا تحتاج صاغها إلى أدوات أخرى غير ما هو موجود في هذه النسبة

ونحصر تطبيق الفروع الصرفية المسؤولة عن صاعه المحمول، والتي  
تتخذ الشكل العام (164)، المبادئ العامة التالية :

(أ) يذهب ديك (ديك 1994 : 154) إلى أن نقل البنية التحتية ( =  
صورة المجردة والمخصصات ) إلى تركيب فعلي نقل «إسقاطي» (Projective) على  
معنى أن ترتيب العناصر في البنية السطحية يعكس ترتيب العناصر في البنية التحتية.  
مبدأ هذا المبدأ أن رتبة العناصر التي تحقق المخصصات بواسطتها  
تعكس رتبة هذه المخصصات في البنية التحتية وتوقع، على هذا الأساس، أن  
نحصر الدال على «جهة برد قبل العنصر الدال على الرمز الذي برد قبل العنصر الدال  
على لوجه الذي برد قبل العنصر المحقق للانحياز، انطلاقاً من الصورة المجردة للمحمول  
(أو الجذع).

ونعتمد مبدأ الإسقاط هذا وارداً سواء أنقذت المخصصات أم تأخرت أم  
تقدم بعضها وتأخر البعض كما تبين ذلك التمثيلات التالية

$$(165) \quad \begin{aligned} & \text{أ - } \pi - \pi - \pi - \pi \quad \text{[صورة مجردة / جذع]} \\ & \text{ب - } \text{صورة مجردة / جذع} \quad \pi - \pi - \pi - \pi \\ & \text{ج - } \pi - \pi \quad \text{صورة مجردة / جذع} \quad \pi - \pi \end{aligned}$$

على هذا الأساس، وإذا أخذنا مبدأ الإسقاط بنحوه الصارم أصبحت  
تحلقات التي يتقدم فيها الرمز على الجهة (  $\pi_2$  على  $\pi_1$  ) أو الانحياز على لوجه  
(  $\pi$  على  $\pi_1$  ) أو الوجه على الجهة (  $\pi$  على  $\pi_1$  ) أو الوجه على الرمز (  $\pi_2$  على  $\pi_1$  )  
تحلقات غير محكمة مؤدية إلى تراكيب فعلية لا حنة :

$$(166) \quad \begin{aligned} & \text{أ - } \pi^0 - \pi_3 \quad \text{صورة مجردة / جذع} \\ & \text{ب - } \pi^0 - \pi_2 \quad \text{صورة مجردة / جذع} \\ & \text{ج - } \pi^0 - \pi_1 \quad \text{صورة مجردة / جذع} \\ & \text{د - } \pi^0 - \pi_2 \quad \text{صورة مجردة / جذع} \end{aligned}$$

وبصدق مبدأ الإسقاط لا على المخصصات العامة  $\pi - \pi_4$  فحسب بل  
كذلك على المخصصات الجزئية التي تنفرع عن كل من هذه المخصصات العامة معنى  
ذلك أن المخصصات الجزئية التي تنفرع في  $\pi_2$ ، مثلاً، أي مخصصات الجهات السويرة

ومخصص الزمن ومخصص الوجه الجملي (بشقه المعرفي والشرعي) تخصص كذا  
للاسقاط بحيث يرى ديك (ديك 1994 : 360) أن الوجه السوربة تأتي قبل الوجه  
الجملي الذي يرد قبل الزمن كما يتبين من التمثيل التالي :

(167)  $\pi_1 - \pi_2$  [زم - وجه - جه -]  $\pi_3$  [صورة مجردة / جدع]

من المعلوم أن العناصر المحققة للمخصصات يمكن أن تكون لواصق أو  
'فعلاً مساعداً أو أفعلاً وجهية أو أفعلاً - أدواس. ويصدق مبدأ الإسقاط على هذه  
العناصر على اختلاف أنواعها إذ إن المطلوب هو رصد خصائص صيغ المحمول بنفس  
إاريات سواء أكانت اللغة موضوع الوصف لغة تأليفية أم لغة تحليلية أم منزلة بين  
المنزلتين (= تأليفية وتحليلية).

ولشر أيضاً بنفس المناسبة إلى أن من مزايا مبدأ الإسقاط أنه يقلص من  
المسافة الفاصلة بين البنية التحتية والبنية السطحية ويسدج، بذلك، في زمرة المبادئ  
لعامة التي تسهم في تبسيط البعوى بالقليل من القواعد الخاصة وهي جعله، بالتالي،  
يقترّب أكثر من الكفاية السطحية 1- أي القدرة على رصد وتفسير خصائص لغات  
مختلفة عطياً).

(ب) تُجرى القواعد الصرفية المسؤولة عن تحقيق مختلف المخصصات  
«من الداخل إلى الخارج»، أي من المخصص الأقرب إلى الصورة المجردة / الجذع إلى  
المخصص الأبعد. مفاد هذا أن هذه القواعد تبدأ بتحقيق المخصص  $\pi_1$  ثم ينطلق إلى  
تحقيق المخصص  $\pi_2$  فالمخصص  $\pi_3$  ثم المخصص  $\pi_4$ .

ويعطي ديك (ديك 1994 : 361)، مثلاً لذلك، تحقيق العبارة ("had  
been kissing") الذي يمر بالمراحل التالية :

(168) a - Progr [kiss] = be kissing

b - Perl [be kissing] = have been kissing

c - Past [ have been kissing ] = had been kissing

وتبين من القواعد (168 أ - ج) أن تحقق كل مخصص «يفضي» تحقق  
المخصص الذي يليه سلساً حيث إن القواعد (168 أ) تسلم ناتجها للقاعدة (168 ب)  
التي تسلم ناتجها للقاعدة (168 ج).

ثمة حالات لا يؤثر فيها أحدُ المخصصات في صياغة المحمول. في هذه حالات نُسلمُ نابعُ تحقق المخصص الذي قبله إلى القاعدة التي تحقق المخصص الذي يليه سلماً دون أي تقسيم على أساس أن القاعدة التي بينهما عملية فارغة ("vacuous operation").

(ج) نظراً لأن اللغات لا توفر صيغة مسجلة لتحقيق كلِّ مخصص حيث إن عدد المخصصات يتوق عدد الصيغ الصرفية، نجد، غالباً، أن مخصصات متعددة تتحقق في صيغة صرفية واحدة، مثال ذلك صيغة الماضي في اللغة العربية التي تحقق، على الأقل، مخصصي الجهة (تام) ومخصص الرمن<sup>(14)</sup> (مضي).

ويلزم عن هذا أن نفس القاعدة تستلزم في إجرائها أكثر من مخصص واحد.

(د) ذرأ لهذا الاشتراك الصرفي (= نفس الصيغة لأكثر من مخصص واحد) تسرع اللغات إلى توزيع تحقيق المخصصات بين الصيغة نفسها وبين ما ينصل بها من أفعال مساعدة وأدوات. ويمكن أن يلاحظ أن المخصصات الأقرب (إلى الصورة المجردة/ الجذع) تسرع إلى أن تتحقق في الصيغة نفسها في حين أن المخصصات الأبعد تترع إلى التحقق بواسطة أفعال مساعدة أو أدوات. من أمثلة ذلك أن المخصصات الجهة تتحقق غالباً في الصيغة بيد أن المخصصات الأخرى، الرمنية والوجهية، تتحقق بواسطة أفعال مساعدة أو أفعال أدوات أو أدوات.

(هـ) من التواعد الصرفية المستولة عن صياغة المحمول (أو التركيب المحملي) ما يشوق إجراؤه على ترابط قائم بين مخصصين أو أكثر. من ذلك أن المخصص الجهي «غير تام» يمكن أن يوارد المخصصات الزمنية «المضي» و«الحاضر» و«المستقبل» في حين أن المخصص الجهي المقابل «تام» لا يمكن أن يوارد إلا المخصص الرمني «المضي». من ذلك كذلك أن بعض السمات الوجهية، السمات التي تدرج في ما يسمى عادة «Mood» لا توارد، في اللغة العربية، إلا الجهة «غير تام»

ويمكن بهذه المناسبة، اقتراح وضع قبود توارد على المخصصات التي

(14) كان من المكر القول إن الصيغة (خاصي / انضارع) عموماً تدل على الجهة (= تام / غير تام) دور الزمن وأن الرمن يندك عليه بواسطة فعل مساعد لو لم يكن التقابل بين «خرج» مثلاً، و«كان خرج» الذي يؤثر إلى أن صيغة «الماضي» تحقق، في حد ذاتها، الزمن لمضي المطلق في مقابل الرمن المضي السبي الذي يحقق بها مصافاً إليها الفعل المساعد «كان».

يمكن أن تمواجد في نفس البنية التحتية. برامطة هذا الضرب من القيود يمكن أن نغير بين البنتين (169) و (170) على أساس أن الأولى سلمة وأن الثانية غير سلمة

$$(169) \pi_2 - \pi_1 \text{ حا غ تا صورة مجردة}$$

$$(170) \pi_2 - \pi_1 \text{ حا تا - صورة مجردة}$$

(و) نظراً لثقل الوسائل الصرفية في مقابل عدد المخصصات الواجب تحقيقها، يحدث أن يستعير، مخصصاً ما وسيلة تحقق مخصص آخر من امثلة هذه المظهرة في اللغة العربية ما يلي .

(١) تُشكل صيغة الماضي الوسيلة الصرفية التي يتحقق بواسطتها، كما رأينا، المخصصين الجهوي والرمسي «تام» و«مضي». وقد تستعار هذه الصيغة للدلالة على سمات وجهية (= سمات  $\pi_1$ ) كالدعاء

$$(171) \text{ أ - رعاك الله !}$$

$$\text{ب - رحم الله أباك !}$$

$$\text{ج - لا بقي الرقيب ولا عيونه !}$$

أو على سمات إنجازية (سمات  $\pi_2$ ) كما هو الشأن في التراكيب «التحضيضية»

$$(172) \text{ فلأ عذت أخاك !}$$

(٢) وظيفة الفعل المساعد «كان»، كما هو معلوم، هي الدلالة على اسمات الجهة والسمات الزمنية (مضي، حاصر أو مستقبل). ويستعار هذا الفعل للدلالة على سمات وجهية. من هذه السمات سمة «التوكيد» كما هو الشأن في الآية لكرية (173) :

$$(173) \text{ «كان الله غفوراً رحيماً»}$$

$$\text{التي لها معنى (174) :}$$

$$(174) \text{ «إن الله غفور رحيم»}$$

وسمة «الاحتمال» كما في التراكيب الدارجة التي من قبيل (175) :

(175) أ - (تنبيه) : ارجعى البيت الشقة دي تهرب منك !

ب - (جواب) : فُتِرَ ! دانا كنت احلى شئبي !

ومنها كذلك سمة «التلطيف» التي نجدها في الراكب الدارجة التالية

(176) كنت قاصد حصرتك في خدمة

(177) كُنتُ باغي نطلب منك شي حاجة

من الواضح أن الفعل «كان» في التركيب (176 - 177) لا يمكن أن يؤزل على أساس أنه دال على الزمن المضى. فزمن الوقائع الواردة في هذه الجمل هي الحاضر (176-177) أو المستقبل (175 ب) أو اللازم (173).

(3) وتُستعار الأفعال الوهمية التي من قبيل «استطاع» للدلالة على قوة إيجازية مستلزمة (غير القوة الإيجازية الحرفية) كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل (178) التي يقوم فيها الفعل «تستطيع» بدور «ناقل إيجازي» يحيل السؤل إلى التماس :

(178) هل تستطيع أن تعبرني دهبان شوقي ؟

(4) وتُستعار الصيغة الدالة على الحان للدلالة على المضى لأغراض «أسلوبية» كتقريب الأحداث من المخاطب (أو القارئ). ويطلق، تقليداً، على هذا النوع من الحاضر مصطلح «الحاضر التأريخي». مثال ذلك ما ملاحظ في النص التالي :

(179) «دخل بكر عُرفه خالد ليسرق ساعته الثمينة ... يقترب بكر بحذر من المكتب الذي وضع عليه خالد ساعته يقف متردداً بصع ثوان ثم يتخفى ويأخذ الساعة ويغادر العرفة مسرعاً دون أن يُفلق الباب ...»

الواقع أن ظاهرة تنقل الوسائل الصرفية من مخصص إلى آخر داخل الطبقة الواحدة أو عبر الطبقات استدعي مزمناً من البحث والدراسة قصد التوصل إلى إجابة عن مثل الأسئلة التالية :

(1) هل هذا الفعل ظاهرة عامة يختص لها كل اللغات الطبيعية أم هل هو من خصائص لغات دون أخرى ؟



(٢) ماهي المخصصات التي تُعبر وماهي المخصصات التي تستعبر ؟

(٣) ما هي الوسائل التي تُستعار ؟

(٤) في أي اتجاه يقع الانتقال بالنظر إلى بنية الجملة المتعددة

الطبقات ؟

وتتوقف الإجابة عن هذه الاسئلة وما يماثلها، أساساً، على دراسة شخصية صيغ، المحمولات الفعلية وغير الفعلية في عدد كبير من اللغات المنتمية إلى أي صنف مختلفة تتناول هذه الصيغ لا في بعدها التزامي فحسب بل كذلك في بعدها التطوري في انتظار ذلك، يمكن تسجيل الملاحظات التالية على أساس أنها مجرد ملاحظات مؤقتة تنتظر التصحيح :

أولاً، يبدو من الاستقراء أن ظاهرة نقل الوسائل الصرفية بين مختلف مخصصات ظاهرة عامة، فكما وجدناها في العربية ودوارجها نجدوها في لغات أخرى، ففي اللغة الفرنسية، مثلاً، نلاحظ استعارة الصيغة «avoir-Futur + Participe passé» من الدلالة على السمة الزمنية «مستقبل نسبي» للدلالة على السمة الوجهية «الاحتمال»، من امثلة ذلك الجملة (180) التي تترادف (181) :

(180) Jean n'est pas encore arrivé. Il aura raté son train

(181) Jean n'est pas encore arrivé. Il a peut être raté son train.

وفي اللغة نفسها نلاحظ نقل صيغة الحاضر (Présent) من الدلالة على الحال إلى الدلالة على المضي كما يحصل في اللغة العربية مثال ذلك لنص التالي :

(182) "Michèle prenant un bain de soleil au balcon. Tout d'un coup, elle entend un coup de feu. Effrayée, elle quitte le balcon, entre dans sa chambre et s'enferme"

ثانياً، نرم التنقل كما يلي :

(أ) بين مخصصين حركتين متماثلين داخل الطبيعة الواحدة (بين سمتين

رسميتين مثلاً) ،

(ب) بين مخصصين مختلفين مضمن إلى طبقتين مختلفتين (بين الزمن والوجه مثلاً) :

(ج) بين مخصصين متماثلين منتصبين إلى طبقتين مختلفتين (بين وجه همل أو محمولي ووجه قضوي، مثلاً) :

ثالثاً، يتم الانتقال في اتجاه معين، من الداخل إلى الخارج أي من  $\pi$  لـ  $\pi$ ، ولم يحصل، فيما نعلم، أن يتم الانتقال في الاتجاه المعاكس كأن يُستعبر وسببة صرفية من الدلالة على وجه قضوي إلى الدلالة على الزمن أو على الجهة.

رابعاً، تصدق الملاحظة الثالثة لا على الانتقال الترامني وحسب بل كذلك على الانتقال التطوري من أمثلة ذلك أن الفعل الوجهي "can" في اللغة الإنجليزية تعرض لظاهرة تحجر أدت إلى استعماله في التراكيب الاستفهامية التي من قبيل (183) للدلالة على القوة الإنجازية «الانتماس» :

(183) Can you pass the salt, please ?

وللاحظ بالمسابقة أن الانتقال من الداخل إلى الخارج أي من  $\pi$  إلى  $\pi$ ، سواء ترامنيا أم تطورياً من شأنه أن يدغم الترتيب المفترض قيامه بين المخصصات.

### 5 - 3 - 2 صياغة المحمول في اللغة العربية :

معرض في هذا البحث للكيفية التي تتحقق بها الصورة المجردة، المثل بها في البنية التحتية، لكل من المحمول الفعلي والمحمول غير الفعلي.

### 5 - 3 - 1 صياغة المحمول الفعلي :

يمكن تلخيص المسطرة التي يتم وفقها انتقال الصورة المجردة للمحمول لفعلي إلى صياغة صرفية في ما يلي :

(أ) من المخصصات التي تم رصدها أعلاه ما يتحقق وجوباً ومنها ما يحوز تحققه كما يجوز عدم تحققه.

الجائز تحقق المخصص القضوي بمختلف أنواعه (= الوجه المعرفي والوجه الإرادي والوجه المرجعي) والمخصص الوجهي الجملي (معرفياً كان أم شرعياً). ويمكن في هذه الحالة أن نعبر عما تعبر عنه هذه المخصصات بواسطة لواحق (قصوية أو جملة) كما يمكن أن نخلو الجملة من التعبير عن الوجه كلاً أو أمّا باقي المخصصات (= المخصص الإنجازي، المخصص «التطبيقي»، المخصص الرمزي، المخصص الوجهي ومخصص المطابق) فإنها تتحقق وجوباً بواسطة فعل ذاته أو بواسطة فعل مساعد أو بواسطة أداة كما سنرى في فقرة لاحقة. ويقترح أن يؤثر في البنية التحتية للمخصص عبر التحقق عن طريق الرمز «كما في التمثيل التالي :

$$(184) \quad \pi, \text{وي} : \pi, \text{س ي} : \pi, \text{وي} : [\pi, \text{ر} (\varphi) (\text{س}')] \\ \dots (\text{س}2) [(6_1), (6_2), (6_3), (6_4)]$$

حيث يرمز «إلى أن الجملة لا تتضمن وجهاً قضياً معبراً عنه بواسطة وسيلة صرفية (فعل أو أداة).

(ب) يخضع توارد المخصصات لقيود تضبط تواجدها داخل نفس الجملة. من التواردات الممتنعة ما يلي

(١) استدلالاً في مكان آخر <sup>(185)</sup> على أن تضمن الجملة لفصية وبالتالي لوجه قضوي يمكن حين تكون الجملة خبرية أمّا الجمل الأمرية (أو الاستفهامية) فلا قضية فيها ولا تتضمن إلا حبلاً.

مفاد هذا أن مخصص الوجه القضوي مرتبط بمخصص السط الجملي حيث لا مخصص قضوي حين تكون قيمة المخصص الجملي استفهاماً أو أمراً. بناءً على ذلك يمكن صوغ القيد التالي :

$$(185) \quad \text{«سها/ أمر وي} : [\pi, \text{س ي}]$$

(٢) سوارد النمطان الجملتان الخبر والاستفهام مع جميع قيم المخصص الرمزي، أمّا الأمر فلا يسوغ أن يتوارد إلا والقيمة الزمنية «مستقبل» على اعتبار أن

(185) نظر تفاصيل هذا الاستدلال في (لشوكل (198) واشوكل ضد الطبع)

الأمور به واقع غير محققة في زمن المكلّم ويُطلب تحذفها (أو عدم تحذفها في حالة نهى) راسر ذلك أن الأمر لا يساوق لاحقاً زمنياً دالاً على مضمّن<sup>(16)</sup> :

(186) \* رَزْ أذاك أمس

ويمكن صوغ الفيد المانع لتوارد الأمر والزمن الماضي بالشكل التالي

(187) \* أمر وي : امس وي أ

(٢) ينطبق نفس الأمر على توارد النمط الجملي وقيم المخفصين الجهي. شمة فيود تمنع أن يوارد النمط الجملي «الأمر» الجهة «الشروع» :

(188) \* اجعل تكتب أطروعتك

والجهة «الدخول»

(189) أ - \* أصعب تكتب رواياتك بدلاً من الشعر

ب - \* أحس تقرأ الجرائد التي كنت لا تقرأها.

والجهة «المقارنة» :

(190) أ \* كذ نفسي السو

ب - \* أوشك أن تفرق.

حكيم النمط الجملي الأمر. أن يوارد الجهة «غير تام» على اعتبار أن أصل «أمور به» يكون واقعة غير متحققة كما أشربا إلى ذلك لكنه قد يوارد الجهة «النام» في سياقات خاصة من قبيل (191)

(191) كي (قد) أمضيت العقد حين يأتيك خالد

٢ من الممكن أن مرد صيغة الأمر مع المضي السبي كما في الجملة التالية :

(١٧) كز (هذا) تناولت فطورت حين حصل خالد

أ ر، التركيب التي من قبل

(١٧) لا تشكل مشالا مصادراً للنفد الرسمي الذي يخصص له الأمر إذ إن الواقعة مظل «مستقبل» بالنظر إلى الواقعة التي يبل عنها. لمحمود الثاني

حيث يدل محمول الجملته الأولى «كن (قد) أمضيت» على واقعة تامة بالنسبة للواقعة الواردة في الجملته الثانية ولكنها غير تامة بالنسبة لزمن التكلم وهي الفصيصة التي تسوغ استعمال الأمر.

ولعل جلّ التواردات المحتنعة بين الجهد والأمر أن الأمر يفترض في الواقعة المأمور بها أن يكون المأمور مراقباً لها أي ملك القدرة على تحققها أو عدم تحقيقها.

(٣) لا يسوغ أن تتحمل الواقعة الواحدة أكثر من سمة زمنية واحدة. لذلك لا نجد نفس المحمول حاملاً لعلامات زمنية صرفية متعددة. فهو إما ماضي (نسبي أو مطلق، قريب أو بعيد) أو حاضر أو مستقبل (نسبي أو مطلق، قريب أو بعيد) فباستثناء الوقائع التي لا ترش (= الوقائع التي لا يتقيد تحققها بزمن معين) كالواقعة التي تتضمنها الجملة التالية :

(١٩٢) تُقرّر المعدة حامضاً يسهّل الهضم

يعسر أن نتصور أن تتحقق الواقعة الواحدة في زمنين مختلفين (أو أكثر) تحققاً واحداً

(٤) ولا قيد، فيما يبدو، على توارده السمات الزمنية مع السمات الجهية بحيث يمكن أن تساق السمة الرسمية الواحدة جميع السمات الجهية.

(٥) أما توارده السمات الجهية فمعه ما هو حرٌّ ومنه ما يخضع لقبود.

من التوارد المحتنع في هذا الباب أن يجتمع الشروع والدخول :

(١٩٣) أ - \* شرع خالد يُصبح يزلف روايات

ب - \* أصبح خالد يشرع يحرر الرسالة

والشروع والمقاربة

(١٩٤) أ - \* جعل الطفل يكاد يقع

ب - \* كاد خالدُ يجعل يحرر الرسالة

والدخول والمقاربة .

(١٩٥) أ - \* أصبح الطفل يكاد يقع

ب - \* كاد خالد يصبح يزلف روايات

ولعل مراد امتناع هذه الموارد أنها تجمع بين سمات جهة من نفس  
نمط، معط السمات الجهمية المرحلية. وبزكي هذا المعطيل إمكان نواردها جهات سوردة  
و جهات مرحلية كما يتبين من الجملتين السالبتين :

(196) أ - ما زال الطفل يكاد يقع وأنقذوه.

ب - ظل الطفل يكاد يقعد حتى أنقذوه.

إلا أن التوار بين الجهة السوردة والجهة المرحلية يصبح ممكناً حين  
تتعرض الجهتان فلا يمكن الجمع، فيصاحبه، بين الاستمرار أو الاستمرار وإحدى  
جهتي شروع والدخول إذ إن الشروع في الواقعة والدخول فيها عملتان «محدودتان»  
لا تحتلان الاستمرار ولا الاستمرار. وانظر ذلك لمن

(197) أ - " ما زال خالد يصيح يكتب الروايات

ب - " ظل خالد يصيح يكتب الروايات

(198) أ - \* ما زال خالد يجعل يحرر الرسالة

ب - \* ظل خالد يجعل يحرر الرسالة.

(٦) موارد الإثبات، بوسع أحد القضاة العرفيين، جميع الخصائص  
(السموية والوجهية والرمزية والجهوية) الأخرى، أما المعنى فمفرد، ويمكن تقييده أساساً  
في تعدد الأدوات البانية في اللغة العربية واختلاف توزيعها، وقد أوردنا للنفي بحثاً  
في مكان آخر (المشوكل ١٩٩٣ أ)، بورده ملخصاً في ما يلي مع تكييفه ونموذج البنية  
دات الطبقات المتعددة:

سبب أن أشرب إلى أن الأداة «ما» كما توحى بذلك المعطيات، نبحث  
لمخصص المعنى على مستوى القضية ككل، ورائر ذلك أنها، بخلاف الأدوات السامية  
الأخرى، تنصدر الجملة :

(199) أ - زكياً لم أقابل

ب - زكياً لا أحب

ج - زكياً لن أرى بعد اليوم

د - " زكياً ما فابل

ورائز ذلك كذلك إمكان الفصل بينها وبين المحمول :

(200) أ - ما زيدا قامت (بل عمراً)

ب - \* لم زيدا أقابل

ج - \* لا زيدا أحب

د - \* لي زيدا أرى بعد اليوم

إما من حيث إمكانات تواردها فإنها تساق الزمن الماضي بشقيه،  
النسبي والطلق :

(201) أ - ما ذهب خالد إلى الكلية

ب - ما (قد) كان (قد) ذهب خالد إلى الكلية حين قدم بكر

وتساق الزمن الحال :

(202) ما الشعر يكتب خالد (بل الروايات)

ويبدو أنها لا تنفي الزمن المستقبل :

(203) \* ما سيقابل / سوف يقابل خالد هنذا اليوم

ولا تستعمل لنفي الجمل الآمرة :

(204) \* ما تخرج ا

ويمكن أن تساق «ما» الجهتين «النام» و«غير النام» كما في الجمل  
(201) و(202) كما يمكن أن توارده الجهات الأخرى السورية والمرحلية على السواء :

(205) أ - ما ظل خالد ينظر هنذا

ب - ما زال / ما يزال المطر ينهمر

(206) أ - ما الشعر أصبح خالد يكتب (بل القصص)

ب - ما شرع خالد يحرق الرسائل

ج - ما كاد خالد يغادر البيت حتى دخل بكر

أما الأدوات النوافي الأخرى فممكن أن يُرصد توزيعها كالتالي على  
أعيارها جميعها عطفات لخصص النفي في مستوى الجمل :

تساوق الأداة «لا» الزمن الحال والجهة غير النام كما في الجملة التالية  
(207) لا يُدرسي خالد الرياضيات.

وبما كب صيغة الماضي شريطة أن يكون هذه الصيغة مستعارة من الدلالة  
على الماضي الى الدلالة على وجه قضوي كالدماء :

(208) لا قضر الله فاك ا

ولا تدخل على صيغة الأمر كما تدل على ذلك التراكيب التي من قبيل (209) :

(209) لا اكتب ا

في هذه الحالة تُستعار صيغة المضارع من الدلالة على الحال أو المستقبل  
الى الدلالة على الأمر المنفي (أو «النهى») :

(210) أ - لا تكتب ا

ب - لا يكتُب أحد حتى يُلقي العرض كاملاً.

و يمكن أن نورد الأداة «لا» أجهات السورة والمرحلة كجهة الاستفراق :

(211) لا يظل خالد ينتظر هدأ حتى يكون متيقناً من مجيئها

وجهة الاستمرار :

(212) لا يزال خالد يهتبيء أطروحته

وجهات الدخول والمقاربة والشروع :

(213) أ - لا يصع خالد يشاق إلى السفر إلا في الصيف.

ب - لا يكاد عمرو يفرق باب هند حتى يذكر لوحها فيعود من حيث أتى.

ج - لا يشرع خالد يكتب رسالته إلا ليلاً.



توارد الأداة «لم» الزمن الماضي مع الجهة غير التام كما في الجملة (214) :

(214) لم يقابل خالد هنداً

ويمتنع أن توارد الماضي مع الجهة التام أو الأمر :

(215) أ - \* لم قابل خالد هنداً

ب - \* لم قابل هنداً !

وتناقضها في نفس الاستعمال الأداة «لما» :

(216) أ - لما يقابل خالد هنداً

ب - \* لما قابل خالد هنداً

إلا أن الأداة تحتلفان من حيث الجهة الفرعية إذ إن «لم» توارد غير التام «المنقطع» في حين توارد «لما» غير التام «المستمر». ويروز هذا الاختلاف بين الأداة التناقضات التالية :

(217) أ - لم يقابل خالد هنداً السنة الماضية.

ب - \* لما يقابل خالد هنداً السنة الماضية

(218) أ - لم يأت زيد حتى الآن

ب - \* لما يأت زيد حتى الآن

(219) أ - لم يأت خالد بعد

ب - \* لما يأت خالد بعد

وتختص الأداة «لن» بالتوارد مع الزمن المستقبل في جمل غير أمرية :

(220) لن أدخّن أبداً بعد اليوم.

(221) أ - \* لن دخت قبل اليوم

ب - \* لن دخت !

أما الأداء «ليس» فاستعمالها الأصلي أن ترد في الجمل غير الفعلية مواكبة للزمن الحاضر والجهة غير التام كما في الجملة (222) مثلاً .

(222) ليس خالد شاعراً

وقد تُستعمل كذلك في جمل فعلية كما هو الشأن في (223) :

(223) ليس خالد يكتب الشعر.

في هذا الاستعمال توارد «ليس» الزمن الحاضر دون غيره :

(224) أ - \* ليس خالد كتب الشعر

ب - ليس خالد سوف يكتب الشعر

وينحصر استعمالها في مواردتها لأحد النمطين الجمليين، الأخير والاستفهام كما يتبين من المقارنة بين (223) و(225) من جهة و(226) من جهة ثانية :

(225) أليس خالد يكتب الشعر ؟

(226) \* ليس أكتب الشعر.

ويجب أن يُشار هنا، إلى أن استعمال «ليس» في التراكيب الفعلية قليل إذ قيس باستعمال «لا» و«ها» في نفس هذه التراكيب ومن روائز موسومية استعمالها في الجمل غير الفعلية، بالإضافة إلى قلته، كونها لا تأخذ كل الخصائص التي تميز «لا» و«ها» فهي لا توارد الجهات السورية ولا الجهات المرحلية التي تواردها الأدوات الأخرى :

(227) أ - \* ليس بظن خالد ينتظر هنأ

ب - \* ليس يزال خالد يستظر قدوم بكر

ج - \* ليس تكاد الطفل يقع

د - \* ليس يشرع خالد يحرق الرسالة

هـ - \* ليس يُصيح خالد يؤلف الروايات.

يمكن إذن أن نستخلص أن الدلالة على نفي الزمن الحاضر مع الجهة غير التام تتوافر لها في اللغة العرصة أدوات ثلاث : «لا» و«ها» و«ليس».

ولا نظن أن بين هذه الأدوات الثلاث علاقة ترادف تام تتبجح لها التعاقب في جميع المساقات. ويُقَلَّ بما يميز بين هذه الأدوات ما يلي :

- يمكن أن يُعَدَّ استعمال « ليس » في الجمل الفعلية نادراً وظل التنافس الخفي بين « ما » و« لا » :

تستعمل الأداء « لا » لشيء الحمل (أو أحد مكروباته) في حين تستعمل « ما » لشيء القضية (أو أحد مكروباتها). فالفرق بين (228) و(229)، مثلاً، كما هو في أن المنفي في الجملة الأولى « قضية » في حين أن المنفي في الجملة الثانية مجرد « حمل »

(228) ما يحب خالد هنداً

(229) لا يحب خالد هنداً

على هذا الأساس، تكون (228) مرادفة للجملة (230) في حين ترد الجملة (229) الجملة (231)

(230) لا أظن أن خالدأ يحب هنداً

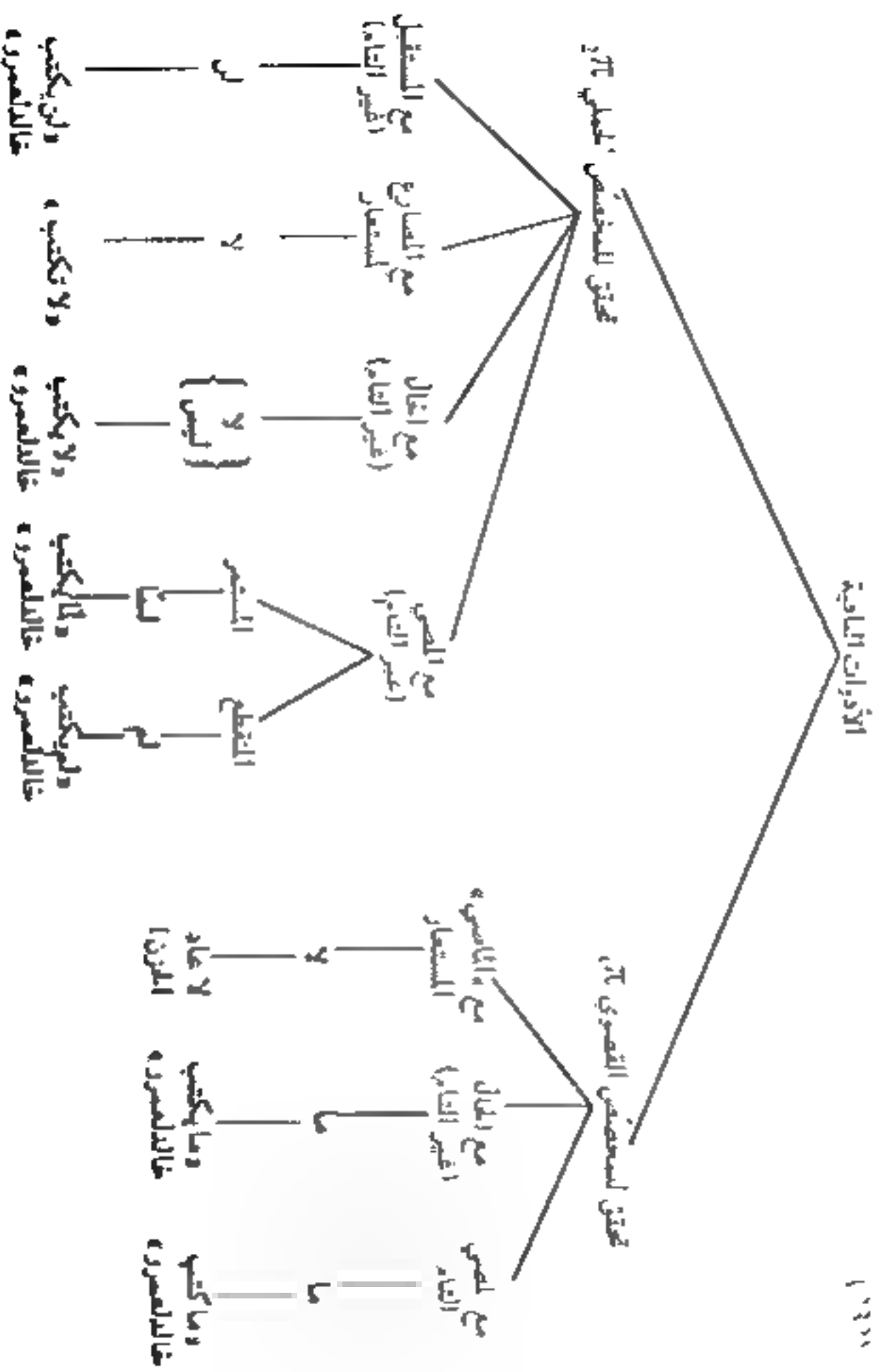
(231) في الواقع لا يحب خالد هنداً

على اعتبار أن الممي في (230) القضية بيد أن المنفي في (231) الواقعة ذاتها باعتبارها غير متحققة.

- ويترتب عن هذا التمييز أن الجملة المنفية بالأداة « ما » تتضمن وجهاً قصرياً لا تتضمنه الجملة مقابلتها المفعية بالأداة « لا ». رائر ذلك إحساس السحاة لقدماء<sup>(17)</sup> بأن هي الجملة الأولى تؤكد نفي لا يوجد في الجملة الثانية

إذا صحت هذه الملاحظات جميعها أمكننا استخلاص الفروق القائمة بين الأدوات النافية في اللغة العربية كما هو مبين في الرسم التالي :

(17) راجع في هذا الشأن ياب « نفي الفعل » من « كتاب » سيوريه



يستدعي الرسم التوضيحي (232) التعقيبات التالية :

أولاً ، لم نشر اختصاراً في هذا الرسم إلى إمكانات الموارد مع الجهات الفرعية السورية منها والمرحلة مكثف بالتحصيل على السمة الجبهة العامة « غير تاء » ولا إلى التقلبات الزمنية الفرعية (مضي مطلق / مضي نسبي .. ) .

ثانياً : وضعنا الأداة « لم » بين موزين تأشيراً إلى قلة استعمالها وموسومة موكبتها لمحمول فعلي بالنظر إلى الأداة « لا » :

ثالثاً ، يتبين من الرسم أن الأدوات النافية مجموعتان : أدوت « مختصة » كأدوات النافية « لم » و« لم » و« لا » و« لن » وأدوات « غير مختصة » وهما الأدوتان « ما » و« لا » اللتان تستعملان في أكثر من سياق نفي واحد .

ولعل اتساع مجال استعمال هاتين الأدوتين ما يفسر نزوعهما إلى لشعبهم واحتلال مواقع الأدوات الأخرى في العريبات الدوارج . ويصدق هذا خاصة على لأداة « ما » التي أصبحت في بعض هذه اللغات (وربما في جلها) أداة النفي الوحيدة كما توحي بذلك معطيات الدارجتين المغربية والمصرية :

(233) أ - خالد ماجاش

ب - خالد باقي ماجاش

ج - خالد ما كاتكديش

د - خالد ما غاديش يحيي

هـ - ما تكذش

(234) أ - ميرفت ما جانش

ب - ميرفت له ماجاش

ج - ميرفت مابتكديش

د - ميرفت مش حاتيجي

هـ - ما نصبرتش بوعود

وتظل الأداة « لا » في هاتين اللغتين تُستعمل في سياق الدعاء موكبة

لصيغة المصارع :

(235) أ - الله لا يكذبك !

ب - لهلا يربحك (= الله لا يربحك)

وتنظر الأداة «ما» مناسبة لها حتى في هذا الاستعمال في التراكيب  
«عصرية التي من قبيل (236) :

(236) أنشأ الله عنك ما كنت !

ظاهرة نعلم أداؤها واحتلالها مواقع أدوات مافسة من الظواهر المألوفة  
في سعات الطبيعة الراجعة إلى التزوع إلى الاقتصاد والاكتفاء بوسيلة واحدة لتحقيق  
أغراض متعددة.

(ج) يتم تحقق صورة المحمول المجردة التحتية والمخصصات التي تتركبها  
بواسطة وسائل صرفية معينة وهذه الوسائل الصرفية إما صيغة فعلية أو أفعال مساعدة  
أو أفعال وظيفية أو أدوات وتتحقق الصورة المجردة ومخصصاتها في شكل صيغة  
فعلية بسيطة أو في تركيب فعلي يشمل الصيغة الفعلية مصافاً إليها فعلٌ مساعد أو  
أداة أو فعل وظيفي أو هذه جميعها

(١) المخصصات الجردية المدرجة تحت مخصص المحمول  $\pi$  هي : كم  
أسلف ، المخصصات الجهدية التاء وغير التاء والسمات الجهدية المرحلية. (= الدخول  
والمقارنة والشروع).

تتحقق السمات الجهدية التاء وغير التاء في الصيغتين الفعليتين  
« لاضي » و« المصارع » على التوالي كما هو الشأن في طرفي الزوج الجملي التالي :

(237) أ - درس خالد الرياضيات

ب - يُدرس خالد الرياضيات.

وتتحقق السمات الجهدية المرحلية في تركيب فعلي يتكون من الصيغة  
الفعلية «المصارع» وفعل مساعد :

(238) أ - أصبح خالد يدرس الرياضيات عوضاً عن الغزاة

ب - يكاد يكر منهي أطروحتة

ج - شرعت هند تصف شعرها

(٢) سبق أن بيئنا أن مخصص الحمل لا يتجزأ إلى مخصص الجهة السورية ومخصص الزمن ومخصص الوجه الجملي بما فيه قطبا الإثبات والنفي.

يتحقق اللمعتان السورتان الواردتان في اللغة العربية «الاستغراق» و «لاستمرار» في تركيب فعلي يصح الصيغة «المضارع» وفعلًا مساعدًا كما يتبين من لملكتين التاليتين :

(239) أ - ظل المنظر ينزل طوال الليل

ب - لا يران خالد ينتظر رة هند

ويتم تحقق مخصص الزمن وفروعه على النحو التالي :

- يتحقق الرمن في الصيغة الفعلية ذاتها فيُعبّر عن الماضي بصيغة الماضي وعن الحال بصيغة المضارع :

(240) أ - دخل خالد البيت

ب - تخرج هند من الفرقة مسرعة

- ويتحقق بواسطة أداة تدلّ على بصيغة المضارع في حالة الاستقبال، وتكون هذه الأداة «السين» أو «توطى» في الإثبات و«لن» في النفي.

- ويتحقق عن طريق فعل مساعد مضاف إلى صيغة المضارع في حالة المضي غير التام (أو الخاصر). ويكون الفعل المساعد المحقق لهذه السمة الزمنية الفعل «كان» أو أحد الأفعال الدالة على الدخول أو المئاربة أو الشروع :

(241) كان زيد يؤلف ديوان شعر في السنة الماضية

(242) أ - أصبح خالد يكتب شعراً

ب - كاد / يكاد خالد يخرج

ج - شرخ / يشرخ بكر يصعد السلم

ويتحقق في الفعل المساعد وفي الصيغة الفعلية معاً في حالة المضي السبي :

(243) كان خالد خرج حين دخلت هند

باعتماد أن المضي النسبي مضيّتان اثنان أو مضيّ مضيّ يؤزّع تحققهما بصرفي بين الفعل المساعد والصيغة الفعلية

- في التراكم الفعلية التي تتضمن أكثر من فعل مساعد واحد، يتحقق الزمن في الفعل المساعد الأول في حالة الأزمنة المطلقة :

(244) كان خالد يكد يخرج

وهي الفعلين المساعدين معاً في حالة الأزمنة النسبية :

(245) كان خالد كاد يخرج

ويصدق هنا ما قلناه عن الفعل المساعد والصيغة الفعلية من حيث توزيع مهمة تحقيق المعنى السببي مع فارق أن هذا التوزيع يتم بين الفعلين المساعدين في التراكم التي من قبيل (245) في حين تُعفى صيغة الفعل الرئيسي من مهمة التعبير عن الزمن.

أما الأدوات المُصطلعة بتحقيق السمة الزمنية الاستقبال، أي «السين» و«سوف» و«لن» فإنها تلتحق بالصيغة الفعلية ذاتها، كما رأينا، في حالة المحمولات البسيطة التي من قبيل

(246) أ - سوف / سيخرج خالد حين يدخل بكر

ب - لن يخرج خالد حين يدخل بكر

أما في المحمولات المركبة فإنها تلتحق بالفعل المساعد وبأول الفعلين المساعدين حين يواكب المحمول فعلاً مساعداً اثنان :

(247) أ - سوف/ سأكون انتظر بكرأ حين ستعود من عملك

ب - لن أكون انتظر بكرأ حين ستعود من عملك

(248) أ - سوف/ سأكون أكاد أخرج حين ستأتي

- لن أكون أكاد أخرج حين ستأتي

(249) أ - \* أكون { سوف / لن } انتظر بكرأ حين ستعود من عملك

ب - \* أكون { سوف / لن } أكاد أخرج حين ستأتي



فيما تتعلق بالسّمات الوجهيّة اُخملته المتدرّجه تحت المخصّص (٢٢) فإنّ تحقيقها يتم وفق المسطره التاليه على اعتبار أنّ الوجّه الحمله مجموعتان وجود شرعي ووجود معرفي (توكيد، احتمال، إثبات/نفي ..) :

سبق أن أشرنا إلى أن السّمات الوجهية الشرعية تجد التعبير عنها في أفعال وجهية من قبل «يجب» و«ينبغي» و«يجوز» و«يُمنع». ويختص كل فعل من هذه الأفعال في تحقيق سمة وجهية شرعية معينة : «يجب» للوجود و«ينبغي» للاستحسان و«يجوز» للجواز و«يُمنع» للمنع أو التحريم.

مبيرة هذه الأفعال (والأفعال الوجهية بصفة عامة) بالنظر إلى الأفعال المساعدة هي أنها تصل بينها وبين المحمول الأداة «أن» :

(251) أ - يجب أن أكاتب خالداً

ب - ينبغي أن يقابل خالد بكرأ رجها لوجه

ج - يُمنع أن تؤم المصلين امرأة.

ستعرد لهذه الظاهرة في فقرة لاحقة.

• تتحقق الوجود المعرفية، في هذا المستوى، بواسطة أدوات أهمها الأداة «قد». تُتخذ هذه الأداة وسيلة لتحقيق السمة الوجهية «مؤكّد» حين تورد الزمن الماضي والسمة الوجهية «محتمل» حين توارد أحد الرميّين الحال والمستقبل :

(251) أ - قد كتب خالد رسالة إلى أبيه

ب - قد كان خالد يدرس الأدب في شبابه

(252) أ - قد تأتي هند بعد قليل

ب - قد يكون بكر يحبر رسالة إلى أبيه الآن

ونصطلح اللاحقة «ثبوت التوكيد» ملصقة بصيغة الأمر أو المضارع السمة الوجهية (= مؤكّد) التي تجمعها «قد» مع صيغة الماضي.

- بينما في مبحث سابق كيف تتحقق السمة الوجهية الجمليّة (٢٣) لنعمي كما بيّنا اختصاص ووظيفته كل أداة نقي من الأدوات التي تتوافر في اللغة العربية في مستوى الحمل. ونكتفي هنا بإحالة القارئ على الرسم (232) الذي يوضح خصائص كلّ من هذه الأدوات على أن نعود لإشكال مواقعها في فقرة لاحقة.

(٣) تندرج تحت المخصص القضوي ٣٧ وجوه قضوية من ثلاثة أغط :  
(أ) وجوه معرفية و (ب) وجوه إرادية و (ج) وجوه مرجعية.

تعبر الوجوه المعرفية القضائية عن موقف المتكلم من صدق القضية فهو إما متأكد، أو شك أو محتمل أو مثبت أو باقٍ. وتتحقق هذه السمات الوجيهية صرياً بواسطة أدوات كالاداة «إن» أو أفعال ووجيهية كالأفعال «أكد» و«هن» و«حسب»<sup>(١٨)</sup> شريطة أن تكون هذه الأفعال مستعملة استعمالاً إنجازياً (أي مسنده إلى المتكلم ومتصرفه في الزمن الحاضر). من أمثلة ذلك :

(253) أ - أؤكد أن خالداً رجع

ب - إن خالداً رجع

ج - أظن أن خالد رجع

ومن السمات المعرفية القضائية قطبا الإثبات والنفي. ويتحقق النفي في هذا المستوى، مستوى القضية، بواسطة الأداة «ما» كما مر بنا.

- تتحقق الوجوه الإرادية بواسطة أدوات كالأداتين «ليت» و«لعل»<sup>(١٩)</sup> اللتين على «التمني» و«الرجي» أو بواسطة أفعال ووجيهية كالأفعال «نقش» و«رجا» و«أمل» مستعملة استعمالاً إنجازياً :

(254) أ - ليت خالداً ينجح !

ب - لعل هنداً تبلغ ما تريد !

(255) أ - أتمنى أن ينجح خالد !

ب - أمل أن تبلغ هند ما تريد.

وكشعار، كما أسلفنا، الصيغة الفعلية الماضية لتحقيق السمة الوجيهية «الدعاء» كما في (256) :

(١٨) بما يدرج في المخصص القصوي. كذلك، «التعجب» باعتباره أحد المواقف «الانفعالية» التي يمكن أن يحددها المتكلم من محتوى النصية، ويتحقق التعجب كما هو معلوم بواسطة صيغة المحمول «ما أفعل» أو «أفعل بـ» أو بواسطة التعميم. على هذا يمكن صوغ القاعدة المنزولة عن تحقق هذه السمة في الجملة «ما أجمل السماء» كالتالي :

(١٩) حب عجب نب أحيله = ما أجمل

حيث - عجب = تعجب

وتعد «القسم» من قيم ٣٧ كذلك على أساس أن العبارات النحوية مؤكدة قضوية.

(256) حفظك الله !

- أما السمات الوجهية المرجعة فتضطلع بحقيقتها أفعال وجهية من قبل « يبدو » و« يظهر » و« يقال » كما هو الشأن في الجمل التالية :

(257) أ - يقال إن خالداً سيتزوج هنأ

ب - يبدو أن طلبة القسم سينجحون جميعاً

ج - يظهر أن المدير سيمر اليوم بالمكاتب

- وقد استدللنا في مكان آخر (الشوكل قيد الطبع) على أن التعجب ليس نمطاً جملياً وليس قوة إيجازية وإنما هو سمات وجهية قصوية بوشر لها في ابنية استثنائية عن طريق محض النص القصي  $\pi$  وتتحقق بواسطة صيغ محمولية معينة أشهرها صيغتا « ما أفعل » و« أفعل به » هاتان الصيغتان، إذن، تحقاران للمحضر القصوي  $\pi$  حين تكون قيمته « التعجب »

(6) يشمل المحضر  $\pi$ ، كما سبق أن بيأنا، النمط الجملي ولقوة الإنجازية (الحرفية والمستلزمة) يتحقق النمط الجملي في صيغة المحمول النعلي حيث تنتقي صيغتا الماضي والمضارع حين تكون قيمة النمط الجملي « الاخبار » أو « الاستفهام » وتنتقي صيغة « أفعل » حين تكون قيمة النمط الجملي « الأمر ».

أما القوة الإنجازية فتتحقق في شكل أداة أو بواسطة التنغيم عادة. وقد تتدخل القوة الإنجازية في تحديد صيغة المحمول ويحصل ذلك في حالة انتقاء الصيغة الأمرية « لتفعل » عوضاً عن الصيغة « أفعل » يتوكل للدلالة على أمر المحاضر بصيغة « أفعل » عادة ويستعاض أحياناً عن هذه الصيغة بصيغة « لتفعل » كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوج الجملي التالي :

(258) أ - ناولني ذلك الكتاب !

ب - لتناولني ذلك الكتاب !

نُرسد انفرق بين (258 أ) و(258 ب) ثمة اعتراضان : إما أن تُعدّ الجملة الثانية الساماً في مقابل الجملة الأولى الدالة على أمر أو أن تُعدّ أمراً « هودياً » (أولطياً)

في أخالة الأولى تكون الصيغة « لتفعل » تحقفاً للمخصص الإنجازي  $\pi$  بصفة الالتماس ويكون، في أخالة الثانية، تحقفاً للمخصص القصوي  $\pi$  بصفة « التلطيف »

(٥) كان الحديث في الفقرات الأربع أعلاه عن تحقق المخصصات العامة مؤشر لها في اتساع الحصة معها. أما الآن فمعرض لكسبه تحقق المخصص السياقي الذي يتولد عن السياق أي عن العلاقة الصرفية بين المحمول وفاعلها. أشرنا آنفاً إلى أن مطابق المحمول والفاعل يتم من حيث الشخص والجنس ولا يتم في العربية بالنظر إلى العدد على اعتبار أن الرتبة في هذه اللغة هي فعل فاعل (مفعول)

في حالة المحمولات الفعلية «البسطة» يتحقق التطابق في الصيغة نفسها في شكل لاحقة

(259) أ - عاد الطالب

ب - عادت الطالبة

ج - عاد الطلاب

د - عادت الطالبات

أو في شكل سابقة

(260) أ - يراجع الطالب درسه

ب - تراجع الطالبة درسها

ج - يراجع الطلاب دروسهم

د - تراجع الطالبات دروسهن

وتختلف اللغة العربية عن لغات أخرى (كالفرنسية) من حيث إن تطابق يتحقق في حالة المحمولات الفعلية «المركبة» في الصيغة وفي الفعل المساعد معاً. قارن .

(261) أ - كان خالد (قد) خرج

ب - كان الإثنا، يقع

(262) a - Il jouait

b - Il avait joué

c - \* Il avait joué

يسل إن التطابق يتحقق في الصيغة وفي كل الأفعال المساعدة مهما

تعددت :

(263) أ - كان يكاد يقع

ب - كانت أصبحت تؤلف قصصاً للأطفال

(د) يستدعي ما أوردناه في الفقرات الثلاث السابقة ملاحظات نعددها أساسية بالنظر إلى علاقة التوازي المفترض قيامها بين سلمية المخصصات وترتيبها السطحي وهي

(١) يتم تحقق المخصصات، عالياً، في اللغة العربية خاصة، بكيفية لا تتبع التمييز، خطياً، بين صرفات تحقق كل مخصص داخل الكلمة الواحدة. فصفة «الماضي» تحقق في الوقت ذاته، المخصص الزمني «الماضي» والمخصص الجهي «العام»، ومخصص التطابق. وصفة «المضارع» تحقق في نفس الوقت، المخصص الزمني «الحال» والمخصص الجهي «غير التام» ومخصص التطابق.

(٢) ويصدق ذلك لا على المخصصات المتجاورة في سلمية المخصصات بل كذلك على المخصصات التي توجد في أعلى هذه السلمية. مثال ذلك أن النمط الجملي الذي يعلو سلمياً جميع المخصصات يتحقق في الصيغة الفعلية نفسها وكذلك شأن بعض المخصصات الإيجازية كالالتماس الذي يحالف الأمر الصريح من حيث إنه يتحقق في الصيغة «لتفعل» بدلاً من الصيغة «افعل».

(٣) بالرغم من ذلك، لا تقع هذه الظاهرة وجود علاقة توازي بين سلمية المخصصات وترتيبها الصرفي السطحي.

بوجه عام، تتقدم الوسائل التي تحقق المخصص القضوي  $\pi_1$  على الوسائل التي تحقق المخصص الجملي  $\pi_2$  التي تتقدم على ما يتحقق بواسطته مخصص المحمول  $\pi_3$  بحيث يمكن أن يعتبر الترتيب التالي ترتيباً وارداً في اللغة العربية :

$$\varphi - \pi_1 - \pi_2 - \pi_3 - \pi_4 \quad (264)$$

حيث  $\varphi$  = محمول

ويمكن القول بأن التوازي بين السلمية المحتمة والترتيب السطحي حاصل

كذلك بين المخصصات الجزئية المتدرجة تحت كل مخصص من المخصصات العامة. فالمخصص المعرفي انتهى في  $\pi$ ، يتقدم على الأفعال الوجهه ويتقدم النقي كذلك، في مستوى الحمل، على ما يدل على الوجه الحمل الذي يليه ما يدل على الرمن المتقدم بدور عن الوسائل التي تحقق اتجاهات السور. أما بالنسبة للمستوى الأدنى، مستوى مخصص المحمول  $\pi$ ، فيتقدم الفعل المساعد الدائم على الجهاب المرحلة على أصبعه العملية الدالة على جهة التام أو غير التام. أما المخصص السياقي التطبيقي فيتحقق كما رأينا في شكل سابقة أو لاحقة إذا صح هذا أمكن التمثيل لترتيب مكونات المحمول الفعلي في اللغة العربية على الشكل التالي :

$$(265) \quad \left[ \left( \text{نف} - \text{وجه} \right) - \left( \text{نف} - \text{وجه} - \text{زمن} - \text{جهة سوربة} \right) \right] - \left[ \left( \text{جهة مرحلية} \right) - \left( \pi \right) - \left( \text{تط} \right) - \left( \text{تط} \right) \right]$$

من الأمثلة التي يمكن إيرادها لتدعيم ورود البنية (265) في اللغة العربية ما يلي :

- (266) أ - ما كان يظل يكاد يقع  
 ب - ما كان يظل يكاد يقع  
 ج - ما يظل كان يكاد يقع  
 د - ما كان يكاد يظل يقع  
 هـ - ما كان يظل يقع يكاد  
 و - ما كان يكاد يقع يظل

توحي المعطيات المسوقة في (266) بأن التركيب الفعلي في اللغة العربية ينحصر البنية (266) وأن ترتيب شكواته يستجيب لمبدأ الإسقاط من حيث أنه يعكس إلى حد بعيد السلم القائمة بين المخصصات في مستوى البنية الخمسة

(1) محمد ديك (ديك 1994) ترتيب مكونات التركيب الفعلي من الخصائص التي تتقاسمها مجموعة من اللغات كالانجليزية والهولندية والعربية واللاتينية. ويكتننا البحث في التركيب الفعلي العربي من القول بأن اللغة العربية تؤاسر

هذه اللغات من حيث إن مكونات هذا التركيب يخضع فيها لنفس الترتيب . إلا أنها تختلف عن هذه اللغات في أمرين :

أولاً، ظاهرة تحقق مخصصات متعددة بواسطة نفس الصيغة دفعة واحدة أوضح في العربية باعتبارها لغة «تأليفية» أكثر منها لغة «تحليلية» :

ثانياً، يضع ديك (ديك 1994) مخصص النفي بعد مخصص الزمن على أساس أن الأول يوجد في حيز الثاني ... ولعل ما سوغ له أن يفترض ذلك ورود الأداة لنافية في لغات كالانجليزية بعد الصيغة الدالة على الزمن (= الصيغة «do» في الإنجليزية) كما هو الشأن في الجملة (267) :

(267) John did not meet Mary

أما بالنسبة للغة العربية فقد يُّنَى أن أدوات النفي فيها تنتمي إلى طبقات مختلفة من القضية إلى المحمول. وفقاً لذلك تنصير الأداة «ما» الجملة ولا يسوغ أن يتقدم عليها مكون من مكونات التركيب العنقي كما يتبين من المقارنة بين (266 أ) و (266 ب). فيما يخص الأدوات النافية الأخرى (= «لم» و«لن» و«لا») لمتبعية إلى طبقة الحمل فيمكن أن نلاحظ بالظر إلى خصائصها ملاحظتين : أولاً، أن هذه الأدوات (خاصة الأداة «لم» و«لن») لا تنفي النفي فقط بل هي علامات دلالة على الزمن في الوقت ذاته. ف «لم» و«لن» ليست أدوات نفي تدخلان على فعل ماضٍ بل إنهما تزمان هذا الفعل علالة على نفيه. مفاد هذه الملاحظة أن مخصص النفي والزمن متحققان معاً في نفس الأداة. ثانيهما، أن هذه الأدوات، إذا وردت في تركيب فعلية يكون فيها الزمن مدلولاً عليه بفعل مساعد، يمكن أن تتقدم على هذا الفعل كما يمكن أن تثله :

(268) أ - لم يكن خالد أفطر حين رجع بكر

ب - كان خالد لم يفطر حين رجع بكر

إلا أنه من الملاحظ أن المراكيب التي من قبيل (268 أ) أكثر استعمالاً من مقابلاتها التي من قبيل (268 ب) التي تيلو، بالنالي، كأنها بدائل موسومة مزدي هذه الملاحظة أن اللغة العربية من اللغات التي يعلو فيها مخصص النفي مخصص الزمن.

(هـ) سبق أن أشرنا إلى أن القواعد المسؤولة عن صياغة المحمول تتخذ الصورة العامة (164) المسوقة ها للتذكر

(164) مخصص - مخصص = قومه

إذا الشروط 1، 2، 3، ... ن

إذا اعتمدنا (164) صورها عامة لقواعد تحقق المحسسات أمكننا صوغ القواعد المسؤولة عن صياغة المحمول الفعلي في الجمل (269 أ - د) :

(269) أ - نزل المطر

ب - كان ينزل المطر

ج - كان نزل المطر.

د - لم ينزل المطر

على النحو التالي :

(270) أ - حب ثب مض - طق تا «ش<sup>1</sup> ا ذ» ان زل {فعل} = نزل

ب - حب ثب مض - طق غ تا «ش<sup>1</sup> ا ذ» ان زل {فعل} =  
كان ينزل

ج - حب ثب مض - طق تا «ش<sup>1</sup> ا د» ان زل {فعل} = كان  
ينزل

د - حب نف مض - طق غ تا - مقطع «ش<sup>1</sup> ا د» ان زل {فعل} =  
لم ينزل.

سبق أن أشرنا إلى أن اللغة العربية من اللغات « التأليفية » وأن من دلائل هذه الخاصية أن المحسسات في هذه اللغة تنزع إلى أن تتحقق بواسطة صرفات واحدة (مض، أفعال مساعد، أدوات) أو صرفات محدودة هذه الخاصية تمكس، طعا، في كيفية صوغ القواعد المسؤولة عن تحديد صورة المحمول الصرفية فمن هذه القواعد ما لا يمكن تقسيم صوغه ومنها ما يحتمل أن يصاغ بطريقة تجزئة نسبياً تنتمي إلى الفئة الأولى من القواعد القاعدة (270 أ) في حين تنتمي إلى الفئة الثانية لقواعد (270 ب، ج، د). فالقاعدتان (270 ب - ج)، مثلاً يمكن تقسيم كل منهما إلى قاعدتين اثنتين مرتبتين على النحو التالي .



(271) أ - خب ثب - ع تا <ش<sup>1</sup>، ا، د> ان زل {فعل} = ينزل

ب - مض - طق - نزل! - كان ينزل

(272) أ - حب ثب مض - طق تا <ش<sup>1</sup>، ا، ذ> ان زل {فعل} = نزل

ب - مض - نزل! = كان نزل

من المفارقة بين القواعد (271) - (272) والقاعدة (270) أ، يمكن أن تستج أمور ثلاثة

أولاً، أن بعض قواعد صياغة المحمول في اللغة العربية تستجيب لمبدأ التجزئة والترتيب المشار إليه أعلاه والمثل له بالقاعدة (168) التي يقترحها ديت بالنسبة للغة الإنجليزية :

ثانياً، أن القواعد التي تستجيب لهذا المبدأ هي القواعد المسؤولة عن تحقيق تركيب فعلي يتضمن بالإضافة إلى الصيغة الفعلية عناصر أخرى (أفعلاً لفورية وأدوات) :

ثالثاً، أن تجزئة هذه القواعد وترتيبها بماشيان مبدأ الاسقاط الأنف لذكر بحيث يتخذ ناتج القاعدة الأولى دحلاً لتاعدة تستخدم المخصص الأعلى في سلمية لمخصصات (269).

### 5 - 3 - 2 - 2 المحمول غير الفعلي

سقتصر العرض في هذا البحث على ما يُميّز صياغة المحمول غير الفعلي عن صياغة المحمول الفعلي الذي فصلنا الحديث عنها في ما سلف من مباحث.

نذكر بأننا نقصد بالمحمول غير الفعلي كل محمول ينتمي إلى مقولة الاسم أو مقولة الصفة أو مقولة الظرف كما هو شأن المحمولات الواردة في الجمل التالية :

(273) أ - هند استادة

ب - زينب سعيدة

ج - السفر غداً

د - حالك في البيت

(أ) ميزة المحمول غير الفعلي في معادل نظيره الفعلي أنه لا يتكفل ولو جرساً بتحقيق مخصصاته<sup>(١٩)</sup> وبحاج بالنالي إلى وسائل صرفية إضافية تصطبغ بهذه اللمحة.

- هذه الوسائل هي ما اسميناها «الأفعال الرابطة» وهي أفعال ناقصة تراكب محمولات غير فعلية. مثال ذلك :

$$(274) \left\{ \begin{array}{l} \text{كانت} \\ \text{أصبحت} \\ \text{ما زالت} \\ \text{ظلت} \end{array} \right\} \text{هند استاذة}$$

$$(275) \left\{ \begin{array}{l} \text{كانت} \\ \text{أصبحت} \\ \text{ما زالت} \\ \text{ظلت} \end{array} \right\} \text{زينب سعيدة}$$

$$(276) \left\{ \begin{array}{l} \text{كان} \\ \text{ما زال} \\ \text{ظل} \end{array} \right\} \text{خالد في البيت}$$

(277) أ - سيكون السفر غداً

ب - كان الاجتماع البارحة

(ب) تعد واردة بالنسبة للمحمول غير الفعلي قبيحاً المخصص الـ «غير العام» و«الدخول» كما هو الشأن في الجمل (274) - (277) ولا ورود بالنسبة لهذا الصرب من المحمولات للقيمتين الجهيتين الأخرين «الشروع» و«المقارنة» دليل ذلك نحن التراكيب التي من قبيل :

(١٩) يمكن أن يفترض، مع ذلك، أن المحمول المشتق يدل بصيغته نفسها على الجهة حيث يكون «اسم الفاعل» للجهة غير النام و«اسم المفعول» للجهة النام فيحصل بذلك توارين «اسم المفعول» والصفة الفعلية انماضي و«اسم الفاعل» والصفة الفعلية المضارع. يتبين هنا الاغتراف بتعدي الأشهر للنسبة للجهة ضمن افتراضين الاشتقاقيين المتوالتين عن تكرير سمي الفاعل والمفعول لا بواسطة مخصص حتمي يتحقق في شكل صيغة كما هو الشأن بالنسبة للمحمول الفعلي.

(278) أ - \* كاد / يكاد بكر واقعاً

ب - \* أوشك / يوشك خالد حاطباً هنداً

(279) أ - \* شرع / يشرع بكر محرراً أطروحتة

ب - \* جعل / يجعل خالد معلماً أوراقه

ج - \* ضمقت رجب مرتبة كتبها

وتقيّد توارداً الجهة الدخول في المحمول غير الفعلية ضرورة دلالة هذا محمول على وضع دائم كما هو الشأن في الجمل (274) و (275) ويمتنع أن يكون المحمول دالاً على «عمل» أو «حدث» كما يتبين من لحن الجمل التالية :

(280) أ - \* أصبح بكر محرراً أطروحتة

ب - \* أصبحت زينباً داخلة البيت

(281) أ - \* أصبحت الريح فاتحة النوافذ

ب - \* أصبح الرعد مدوياً

ويصدق هذا القيد كذلك على توارداً الجهة «الدخول» والمحمول للفعل ذاته بحيث لا يسوع استعمال «أصبح» في الجملة التالية إلا على أساس تأويل الفعل الرئيسي دالاً على عادة :

(282) أصبح خالد يقرض الشعر.

(ج) يمكن تلخيص الكيفية التي يتم بها تحقق مخصص الطبقة لثانية  $\pi$  بالشكل التالي :

(١) توارداً الجهتان السورتان «الاستفراق» و«الاستمرار» المحمول غير الفعلية مواردتهما للمحمول الفعلية كما يتبين من الجملتين (283) :

(284) أ - ما زائل / لا يزال الجو حاراً

ب - ظل الطقس بارداً طيلة اليوم.

(٢) أما بالنسبة للزم فإن مخصصه يتحقق (بواسطة الفعل الرابط) في حالتي الماضي والمستقبل :

(284) أ - كان عمرو حارثاً البارحة

ب - سيكون في بسة هذا المساء

أما حين تكون قيمة المحصن الزمني «الحاضر» فلا رابط :

(285) أ - الجو حار اليوم

ب - السفر الآن

ج - همد في الكلبه

وبلاحظ أن المحصول غير الفعلي لا يتحمل بالنظر إلى الرنين المضي والمستقبل إلا المضي المطلق والمستقبل المطلق، وبمعنى ذلك أن المحصول غير الفعلي بخلاف مقابله المعنى، لا يدل على الزمن نفسه ولا يتحقق المضي النسبي مع المحصول غير فعلي إلا في حالة توافر فعلين على المحصول، فعلم مساعد وفعل رابط كما في الجملة التالية :

(286) كان خالد أصبح مدرس رياضيات حين تزوج هندا

ويستع أن يُسخر نفس الفعل للدلالة على المضي النسبي

(287) - كان كان خالد متزوجاً

فيما يحسن التراكيب التي يندرج فيها الفعل الرابط «كان» متصرفاً في خاصر لا يطابق فيها زمن الواقعة زمن التكلم كما تبين المقارنة بين (288 أ) و(288 ب) :

(288) أ - يكون الطقس حاراً في الصيف

ب - يكون الجو حاراً الآن

يترتب عن هذا أن المبدأ القائل بعدم ظهور الفعل الرابط مع الزمن حاضر لا يصدق إلا إذا أُصيّد بخاطر زمن التكلم كما هو الشأن في تراكيب التي من قبيل (288 ب)

**ملحوظة :** تنصرف الأفعال الروابط الدالة على الاستمرار (= «عازلة» وما «منها») في الأربعة العلة الثلاثة، المضي والحاضر والمستقبل كما في (289 أ - ج)

(289) أ - ما زال البرد قارساً

ب - لا يزال البرد قارساً

ج - لن يزال البرد قارساً إلى نهاية الشتاء.

إلا أن هذه الصبغ، خاصة الصيغتين الأولى، لا يطابقان دلالتى الزميين المصي والحاضر. رآثر ذلك لهما سعاقيان في نفس الجملة دون تغيير في المعنى كما يتبين من الترادف القائم. مثلاً، بين (289 أ) و (289 ب). ويزور ذلك أيضا بوارد الصيغتين معاً مع اللاحق الرمي « حتى الآن » :

(290) ما زال / لا يزال الجو حاراً حتى الآن.

يُستنتج، إذن، أن ورود الرابط الاستمراري في صبغة المضارع لا يعني أن هذا الرابط دال على الزمن الحاضر ولا بشكل، بالتالي، خرقاً للمبدأ العام القضي بعدم ظهور الرابط حين تكون قيمة المخصص الزمني «الحاضر» (بمعنى زمن التكلم).

(٣) يستلزم تحقق الوجه المحلي (المعرفي أو الشرعي) ظهور الرابط كما يتبين من المقارنة بين (291) و (292) :

(291) أ - يجب أن يكون المرشح مجازاً

ب - ينبغي أن تصبغ عند هادئة الأعصاب

ج - يُمنع أن يظل الباب مفتوحاً بعد المغرب.

(292) أ - \* يجب المرشح مجاز

ب - \* ينبغي عند هادئة الأعصاب

ج - \* يُمنع اناب معترج بعد المغرب

وللاحظ بهذه المناسبة، أيضاً، أن صبغة المضارع التي وردت عندها للرابط في الجمل (291 أ ح) غير دالة على الحاضر وإن هذا ليس مثلاً يُقَدُّ مبدأ عدم ظهور الرابط مع الزمن الحاضر.

أما الممي فإنه يتحقق مع الزمن الحاضر بواسطة إحدى الأدوات « ليس » و« ما » :

(293) أ - ليست عند سعيدة

ب - ما عند شاعرة

ويتحقق كذلك بواسطة الأداة « لا » شريطة أن تكرر كما في التراكيب التي من قبل (294) .

(294) أ - خالد لا في البيت ولا في المعهى

أو أن ترد بعد أداة نفي أخرى :

(295) { ليس } خالد في البيت ولا في المعهى

ويمكن أن يتحقق النفي كذلك بواسطة «لن» و«لم» شريطة أن يصاحب المحمول رابطاً

(296) أ - لم يكن عمرو حزينا

ب - لن تصبح هند شاعرة

(297) أ - \* لم عمرو حزينا

ب - \* لن هند شاعرة

ويمكن أن توارد «لا» الرابط شريطة ألا يكون الرابط دالاً على الحاضر زمن التكلم :

(298) أ - لا يكون الجو حاراً في الشتاء

ب - \* لا يكون الجو حاراً

ويصدق على موارد «قد» للمحمول غير الفعلي ما قلناه عن أد تي لنفي «لم» و«لن» حيث يشترط في تحقق وجهي التوكيد والاحتمال بواسطة «قد» وجود الرابط :

(299) أ - قد كانت زيب مسافرة

ب - قد تكون زيب مسافرة

ج - \* قد زيب مسافرة

ويفسر ذلك اقتضاء الأداة «قد» أن توارد الزمن وهو غير موجود في ذات المحمول غير الفعلي.

بهذا الصدد يحذر أن نشير إلى أن للوجه المعرفي الجملي دخلاً في ظهور رابط أو عدم ظهوره، في حالة ورود المحمول مزحاً في الحاضر. من ذلك أن المراكب لتي من فيبيل (300) تبدو تامة السلامة :

(300) أ - قد يكون زينب نائمه الآن

ب - ربما تكون زينب نائمه الآن

في مقابل التراكيب التي من قبيل (301) :

(301) أ \* تكون زينب نائمة الآن

ب - زينب نائمة الآن

يمكن أن نستنتج من هذه الملاحظة، إن صحت، أن ظهور الرابط مرتبط لا بمخصص الزمن فحسب بل كذلك بمخصصي الجهة والوجه.

(د) ليس ثمة فرق بين المحمول الفعلي ومقابله غير الفعلي بالنظر إلى المخصص القصوي  $\pi$ . والمحمول غير الفعلي يتقبل أعماد الوجوه القصورية الثلاثة (= المعرفي والإرادي والمرجعي) تقبل نظيره الفعلي لها :

(302) أ - أظن أن بكرأ صاغر

ب - أؤكد لك أن زينب لغوية ممتازة

ج - إن زينب سعيدة

(303) أ - يبدو أن الجو حار جداً اليوم

ب - يظهر أن خالد أصبح ملحناً عظيماً

(304) أ - أريد أن يصبح خالد صديقاً لي

ب - أتمنى أن تكون هند بعافية

ونلاحظ هنا، كذلك، أن هذه الأعمال الوجيهة منها ما يقتضي ظهور الرابط ومنها ما لا يقتضي ذلك. فارق، مثلاً، بين (304 ب) و (305) :

(305) \* أتمنى أن تبدأ بعافية

(هـ) نعلم أن النمط الجملي، إحدى قيم المخصص  $\pi$ ، يتمحقق في صيغة المحمول الفعلي دائماً، كما يسبب من التقابل بين صيغتي المضارع والماضي من جهة وصيغته الأمر من جهة أخرى. أما المحمول غير الفعلي فلا يمكن أن يحقق النمط الجملي إلا بواسطة الفعل الرابط

(306) أ - كُوتُوا كرماء

ب - ظَلَى واقفة بالباب حتى يُؤدّن لك بالدخول.

(307) أ - لا تكونوا بخلاء

ب - لا تظلي واقفة وقتاً طويلاً

(ر) أما المخصص السياقي التطابق فيتحقق في المحمول غير «فعلي إذا كان صفة أو اسماً ويخالف المحمول غير الفعلي نظيره الفعلي» في باب انتظرن، في كونه لا يحقق سمتي الشخص واجنس بحسب بل كذلك سمة العدد إذ إن الفاعل في التراكيب غير الفعلية غالباً ما يتقدم المحمول :

(308) أ - الطالب حاضر

ب - الطالبة غائبة

ج - « الطالبة غائب

(309) أ - الطلاب مجتهدون

ب - الطلاب محتهدات

ج - \* الطلاب مجتهد

وكما هو الشأن بالنسبة للمحمول الفعلي، تتحقق سمات التطابق هذه في لمحمول غير الفعلي وأيضاً في الرابط الذي يواكبه (أو الرابط في حالة التعدد)

(310) أ - كان خالد شاعراً

ب - كانت هند شاعرة

ج - \* كان هند شاعرة

(311) أ - كان خالد أصبح شاعراً

ب - كانت هند أصبحت شاعرة

ج - \* كان هند أصبحت شاعرة

د - \* كانت هند أصبح شاعرة

من هذه الملاحظات، إن صحت، يمكن أن نستنتج أن ما يميز المحمول غير الفعلي من خصائص يمكن تلخيصه كالتالي :



- (١) يدل المحمول غير الفعلي بناتده على غط الواقعة (= عمل أو حدث أو حاله أو وضع) وعلى علاقة التطابق القائمة بينه وبين الموضوع قاعله ؛
- (٢) لا يضطلع المحمول غير الفعلي بمحقق المخصصات العامة التي يتكامل بتحقيقها الفعل الرابط (أو الأفعال الرابطه) ؛
- (٣) ليس للمحمول غير الفعلي، في مقابل نظيره الفعلي، نفس الإمكانيات بالنظر إلى تحقيق المخصصات العامة إذ يمتنع أن تتحقق معه بعض المخصصات الجبهة كمخصصي المقاربة والشروع ؛
- (٤) يرتبط ظهور الفعل الرابط في التراكيب عبر الفعلية لا بالمخصصي الرمن فحسب بل كذلك بالمخصصات الجبهة والوجهية المختلفة ؛
- (٥) ليس الرابط الفعل «كان» وما يحاقله فحسب بل كذلك أفعالاً أخرى (= أفعال الدخول وأفعال الاستمرار وأفعال الاستغراق) ؛
- (٦) من الأفعال الناقصة ما يستعمل فعلاً مساعداً ورابطاً ومنها ما لا يمكن أن يرد إلا فعلاً مساعداً كما هو شأن أفعال المقاربة وأفعال الشروع<sup>201</sup>.
- قبل أن نختم هذا البحث عن المحمول غير الفعلي، نورد أمثلة للقواعد المسؤولة عن صياغة هذا الضرب من المحمولات :

(312) أ - الرقيق نائم

ب - خب ثب حضر غ تا <ش<sup>3</sup>، ا، ذ> : نائم = نائم

(313) أ - كان الرقيق نائماً

ب - خب ثب مض غ تا <ش<sup>3</sup>، ا، ذ> : نائم = كان نائم

(314) أ - مازال الرقيق نائماً

ب - خب ثب ع تا صمر <ش<sup>3</sup>، ا، ذ> : نائم = مازال/لا يزال نائم

#### « - اشكالات عالقة :

نعرض في هذا البحث لبعض الظواهر أو القصايا التي أشكلت على من لم يستطيع أن يقترح لها حلاً مرضياً والتي تفصل، في الوقت الراهن، أن نكتفي بطرحها للمزيد من البحث.

(<sup>2</sup>) للمزيد من التفاصيل عن خصائص الجمل غير الفعلية وعن القصايا التي يطرحها العمل الر بعد راجع (الموكل 1987 ب)

## 6 - 1 - «س/سوف» و«لن» : زمن أم وجه ؟

(أ) سبق أن أشرنا إلى أن الفرق بين «السين» و«سوف» غير واضح وصحاحاً تاحاً. ويظل السؤال السالي وارداً طرئاً - «هل تُستعمل «السين» للدلالة على المستقبل القريب في حين تُستعمل «سوف» للدلالة على المستقبل البعيد أم هل هاتين الأداتين يتماثلان في نفس التراكيب دون تغيير في المعنى ؟». بعبارة أخرى، هل ثمة فرق بين (315 أ) و(315 ب) أم هما بمعنى واحد ؟

(315) أ - سأرقيب وعدّها

ب - سوف أرقب وعدّها

ويترتب عن الإجابة على هذا السؤال إمكان القول بوزود التفاهل لزمني «مستقبل قريب» / «مستقبل بعيد» صرفياً في اللغة العربية أو بعدم وزوده.

كثيراً ما يُعدّ دخول إحدى هاتين الأداتين على صيغة المضارع تأشيراً إلى تأكيد تحقق الواقعة الدال عليها المحمول.

حسب هذا الحدس، تكون هاتان الأداتان من الوسائل التي تُخلّق صرفياً الوجة الحمل المعرفي «مؤكد». وإذا منع هذا الافتراض أمكن القول بأن هاتين الأداتين تدلان مع صيغة المضارع على ما تدل عليه الأداة «قد» مع صيغة الماضي كما يتبين من استقبال التالي :

(316) أ - قد عاد الأمن

ب - سوف / سيعود الأمن

في نفس الاتجاه، يمكن أن نذهب إلى افتراض أن هي «سوف» تأكيداً أقوى من التوكيد الذي نجده في «السين» بحيث يمكن افتراض فرق في درجة التوكيد بين (317 أ) و(317 ب) :

(317) أ - سيعود الأمن

ب - سوف يعود الأمن

إلا أن ما يمكن أن يشكّل في وزود افتراض أن لهاتين الأداتين قسمة وجهية هو أنهما الوسيطان الوحيدتان اللتان يتحقق بواسطتهما صرفياً مخصص الرمن

تسلسل. دليل ذلك أن يحذفها تسلسل من المستقبل إلى الخاضر لا من المستقبل المؤكد إلى المستقبل المحايد. قارن :

(318) أ - يكلم بكر أخاه في الهاتف  
ب - سوف / سيكلم بكر أخاه في الهاتف

(ب) في نفس السياق، تضاف، عادةً، إلى قيمتي «لن»، «لن» المستقبل والنفي، قيمة عملية معرفية ثابتة وهي التوكيد. على هذا الأساس تكون «لن» في الجملة التالية تحققاً لثلاثة مخصصات، مخصص رسمي ومخصصين وجهيين لنفي والتوكيد على اعتبار أن التوكيد هنا توكيد للنفي :

(319) لن تعود هند

ويصدق على «لن» ما يصدق على «سوف» و«السين» من حيث إنه لا توجد أداة أخرى تصطلح بالدلالة على الاستقبال والنفي دون التوكيد، لذلك يظل التوكيد بالنسبة للأداة «لن» مجرد حدى.

#### 6- 2 - الأدوات النافية والمركبة

تعرفنا في المباحث السابقة لفئة الأدوات النافية «البسيطة» ولم نتناول ما يمكن تسميته «الأدوات النافية المركبة»<sup>(21)</sup> وهي الأدوات الواردة في الجمل التي من قبيل (320) أ - د :

(320) أ - ما شئت شيئاً  
ب - لم أقابل أحداً  
ج - لم أدخن قط  
د - لن أبكي أبداً

خاصية (322) أ - د أن أداة النفي فيها مصحوبة باسم («شيء»، «أحد»، «أحد» أو ظرف زمان (قط، أبداً) يكاد يكون معها صفة واحدة منعطفة. وواضح أن هذا لعصر (اسم أو ظرف) حضع وما زال يخضع لسلسلة تحجر. من علامات ذلك ما يلي

(21) يوجد وصف مفصل لخصائص الأدوات النافية المركبة في (المركل 1993 أ)

(أ) لم يعد من الممكن، باستثناء «شيء» استعمال هذه العناصر خارج سياق النفي .

- (321) أ - شربت شيئاً  
ب - \* رأيت أحداً  
ج - \* دختت قطاً  
د - \* سألكي أبداً

(ب) لم يعد من الممكن أيضاً تقديم هذه العناصر على أدوات النفي فهي تتعطل ذلك عادة

- (322) أ - \* شيئاً لم أشرب  
ب - \* أحداً لم أقابل  
ج - \* قطاً لم أدخن  
د - \* أبداً لن أبكي

(ج) يلع «شيء» في التعريفات الدوارج من التحعر أنه أصبح مجرد لاصقة :

- (323) أ - \* ها جيتش  
ب - \* ما كلبتش

وأنه أصبح من السائغ، لذلك، أن يلحق بأي فعل ولو كان لازماً :

- (324) أ - ما خرجش  
ب - ما نمشش

بل إنه أصبح ممكناً أن تلحق هذه اللاصقة بأداة النفي فتكون معها صيغة

وحدة

- (325) أ - ماشي عادتك هدي  
ب - مش حاقولك

(د) أصبح العنصر المعني بالأمر، يتكفل لوحده، في بعض العرييات لدوارج، بتحقيق النفي، مثال ذلك :

(326) أ - فيه حاجة ؟

ب - أبداً

(327) أ - تكوتشي عايز تكوش ع المليون بتاع اختك ؟ (22)

السؤال الذي يرد طرحه بعد هذه الملاحظات هو : ما الوضع الذي يمكن أن تتخذه المفردات التي من قبيل «شيء» و«أحد» و«أبداً» و«قط» في نظرية النحو الوظيفي وما هو التمثيل الملائم لهذه المفردات في هذه النظرية ؟ ثمة إمكانيات ثلاثة وهي :

(١) تُعد تلك المفردات حدوداً (موضوعات بالنسبة لـ «شيء» و«أحد» ولواحق زمن بالنسبة لـ «قط» و«أبداً» ) كباقي الحدود تحمل وظائف دلالية (وظائف تركيبية) ويمثل لها، في البنية التحتية، على هذا الأساس :

(٢) تُعد تلك المفردات مجرد صرفات تتحقق بواسطتها سماتٌ و«جهة» أو جهة أو زمنية في سياق نفي . في هذه الحالة يُمثل لها في شكل مخصصات زمنية أو زمنية أو جهة على أساس تواردها مع مخصص النفي :

(٣) حسب الإمكان المتاح الثالث تعد تلك العناصر صرفات دافئة تُشكل مع أداة النفي أداة واحدة متقطعة على هذا الأساس، يمثل للأداة المتقطعة ككل في شكل مخصص واحد، مخصص النفي.

في الواقع، لا تناسب هذه الافتراضات الثلاثة العاصم المعينة بالأمر على حد سواء إذ إن هذه العناصر لا تتساوى، كما رأينا، من حيث درجة التحجر. فالافتراض الأول قد يناسب «شيئاً» و«أحد» في اللغة العربية الفصحى والافتراض الثاني قد يناسب «قط» و«أبداً» في حين يناسب الافتراض الثالث «شيئاً» في العريبات الدورج حيث بلغ التحجر منتهاه.

### ٦ - 3 - إعراب المحمول

يحدد إعراب المكونات، في نظرية النحو الوظيفي كما هو معهود، الوظائف (الدلالة أو التركيبية أو التداولية) التي تحملها هذه المكونات. إلا أن ثمة

(22) معنى النفي في هذا الصدد من المراكيب صممي. فالجملة (327)، مثلاً، باعتبارها «استهماً إنكارياً» مركبة للجملة :

(٦، ٤، ١) ما تكوتشي ع المليون بتاع اختك ؟

عربيات لا يمكن إرجاعها إلى الوظائف. من ذلك اعراب المحمول سواء أكان محمولاً  
معبياً أم محمولاً غير فعلي. في هذا البحث تعرض بإيجاز لإشكال اعراب المحمول وما  
يمكن اقتراحه لقاربة هذه الظاهرة في إطار النحو الوظيفي.

### 6- 3- 1 - المحمول غير الفعلي

من المعلوم أن المحمول غير الفعلي الاسم أو الصفة يأخذ الحالة الإعرابية  
الرفع أو الحالة الإعرابية النصب كما هو الشأن في الجمل التالية :

(328) أ - بكر مهندس

ب - هند بارعة

(329) أ - كان / سيكون بكر مهندساً

ب - أصبح / سيصبح بكر مهندساً

ج - مازال / لا يزال بكر مهندساً

د - ظل بكر مهندساً سنوات عدة

(330) أ - كانت / ستكون هند بارعة

ب - أصبحت / ستصبح هند بارعة

ج - ما زالت / لا تزال هند بارعة

د - ظلت هند بارعة رغم مرضها

(331) أ - يكون الجو حاراً في شهر أغسطس

ب - تظل السماء زرقاء طول النهار

سبق أن أشرنا إلى أن الإعراب، في النحو الوظيفي، تحدده الوظائف وأن  
اعراب المحمول لا يمكن إرجاعه إلى الوظائف فلا وظيفة دلالية للمحمول ولا وظيفة  
تركيبية. الوظيفة الوحيدة التي يمكن أن تُسند إلى المحمول هي الوظيفة التداولية  
«البؤرة» كما هو الشأن في الجملتين التاليتين :

(332) أ - أمهندس بكر أم أستاذ ؟

ب - أمهندساً كان بكر أم أستاذاً ؟

غسر أن البؤرة لا تحدد، في اللغة العربية، إعراب المكون الذي تستند إليه. من روائز ذلك تغير إعراب المحمول في (232 أ ب) بيد أن الوظيفة (= البؤرة) واحدة في الجملتين.

مؤدى هذا أنه يجب البحث عن محدد إعراب المحمول في مجال آخر غير مجال الوظائف. ويمكن التفكير في إمكانين :

(أ) يمكن أن نعد إعراب المحمول غير الفعلي إعراباً تخمينياً (= إعراباً عميقاً) تحذره المخصصات التحمية، خاصة المخصصات الزمنية والجهية والوجهية في هذا الاتجاه، يمكن أن تعد القاعدتان التاليتان القاعدتين المسؤولتين عن إسناد إعراب المحمول غير الفعلي :

(333) أ - ثب حض (اسم / صفة) = اسم - رفع / صفة - رفع

ب - { ثب مص  
ثب سق  
ثب زم  
ثب حض } (اسم / صفة) = اسم - نصب / صفة - نصب

تفيد القاعدتان (333) أن المحمول الاسمي أو الصفي يأخذ الحالة الإعرابية الرفع إذا ورد في حيز مخصص الإثبات ومخصص الزمن الحاضر، ويأخذ الحالة الإعرابية النصب إذا ورد في حيز مخصص الإثبات مع مخصص الماضي أو مخصص الإثبات مع مخصص المستقبل أو مخصص الإثبات مع مخصص الزمن الصفر أو مخصص الزمن الحاضر ويمكن على سبيل التبسيط، أن نعوض القاعدة (333) بالقاعدة (334)

(334) - ثب حض: (اسم / صفة) = اسم - نصب / صفة نصب

التي تفيد أن المحمول يأخذ الحالة النصب حين يرد في حيز مخصص الإثبات والزمن الحاضر.

(ب) ويمكن أن نعد إعراب المحمول الاسمي أو الصفي إعراباً سطحياً يستند إما الرابط أو أداء النفي (= «ليس» أو «ما»). بحسب هذا الافتراض يمكن صوغ قاعدتي إعراب المحمول كالتالي :

(335) أ - ثب حص  $\left\{ \begin{array}{l} \text{رابط} \\ \text{ليس} \\ \text{ما} \end{array} \right\}$  : اسم / صفة - اسم - نصب / صفة - نصب

ب - @ . اسم / صفة = اسم - رفع / صفة - رفع

أما فيما يتعلق بالتركيب التي من قبيل (336) :

(336)  $\left\{ \begin{array}{l} \text{إن} \\ \text{كان} \\ \text{ليت} \\ \text{لعل} \\ \text{لكن} \end{array} \right\}$  خالداً مائماً

فإننا نشبه الافتراض القائم على فكرتي : (أ) أن ما يستند الإعراب فيها هي الأداة و (ب) أن المعنى بالأمر في هذا الإعراب هو الموضع الفاعل (لذي يأخذ الحالة الإعرابية النصب) دون المحمول.

يفيد هذا الافتراض أن المحمول في التراكيب التي من قبيل (336) يأخذ الحالة لإعرابية الترفع عنقضي إما القاعدة (333 أ) أو القاعدة (335 ب) والحالة لأعرابية النصب بمقتضى إما القاعدة (333 ب / 334) أو القاعدة (335 أ) كما هو الشأن في التراكيب (337) .

(337)  $\left\{ \begin{array}{l} \text{إن} \\ \text{كان} \\ \text{ليت} \\ \text{لعل} \\ \text{لكن} \end{array} \right\}$  خالداً كان مائماً

3-6 2 المحمول الفعلي

من المعلوم أن الفعل في اللغة العربية يُعرَّب إذا ورد على صيغة المضارع صأخذ الحالة الإعرابية "ترفع أو أخاله الإعرابية الجزم أو الحالة الإعرابية النصب :



(338) أ - نحارت الجنود على الجبه

ب - لا يقل الحديد إلا الحديد

(339) أ - إن يخرج خالد تخرج هند

ب - لم يأكل بكر تفاحاً

(340) أ - ائتمنى أن يتعد خالد عن رفاق السوء

ب - لن تتجسروا إلا إذا اجتهدتم

ج - ناقش صديقك كي / لتقنع

نفس السؤال الذي طرحناه بالنسبة للمحمول غير الفعلي يمكن أن يُعدّ صرحه هنا . هل إعراب المحمول الفعل الوارد على صيغة المضارع إعراباً تحتية يحدده مخصص من محضرات البنية التحتية أم هو إعراب سطحي تُسند أدوات معينة ؟

(أ) إذا افترضنا أنه إعراب تحتية أمكننا إرجاعه إلى مخصص وجهي . ويكون الجزم حسب هذا الافتراض ، صرفة لا حقة تحقق الوجه الحملي «مُجرى متحقق» و لرفع لاحقة تحقق الوجه الحملي «متحقق» أو الوجه الحملي «متوقع التحقق» في حين يكون النصب لاحقة تحقق الوجه القصوي «محتمل التحقق» أو الوجه «مُراه التحقق» . على أساس هذا الافتراض يمكن صوغ القاعدة المسؤولة عن صياغة المحمول «محارب» في الجملة (338 أ) كالتالي :

(341) أ - خب ثب حق حض غ تا «ش 3 1 ذ» [ح ر ب (فاعل)] =

محارب - رفع

ب - رفع لمحارب - محارب (ش)

واضح هنا أن الشق الثاني من القاعدة (341) يتخذ دخلاً له ناتج الشق الأول على أساس أن الوجه «متحقق» (حق) يتم تحقُّقه بواسطة الحالة الإعرابية المحددة «الرفع» التي يتم تحقُّقها عن طريق العلامة الإعرابية «الضمة» كما ينبغي من قاعدة العامة (342) :

(342) أ - حق [مضارع] - مضارع - رفع

ب - رفع [مضارع] - مضارع - (ش)

(ب) أما بتبني الافتراض الثاني فتصبح تعليل إعراب الفعل المضارع بدخول أداة (جازمة أو ناصبة) عليه أو عدم دخولها وعلى ذلك يمكن صوغ القواعد لمسئولة عن إعراب الفعل على النحو العام التالي :

(343) أ أداة جازمة (مضارع) = مضارع جرم  
 ب أداة ناصبة (مضارع) = مضارع نصب  
 ج - Ø (مضارع) = مضارع رفع

على أساس أن نرصد قائمتنا الأدوات الجازمة والأدوات الناصبة.

لكل من هذين الافتراضين ما يدعمه ولكل منهما ما يشكك في ملامته للظاهرة المراد وصفها. فالافتراض الأول، مثلاً، بالإضافة إلى كونه أكثر هشاشة لمسطرة اشتقاق الجملة من النحو الوظيفي، يعد تركيبة في كون إرجاع اللاحقة النصبية إلى سمة وجهية ("Aloud") تحليل أثبت وروده بالنسبة لعدد كبير من لغات الطبيعة إلا أننا نجد أنفسنا، ونحن نتبني هذا الافتراض، أمام معطيات محيرة مثل نصب المضارع بعد «لن» بالرغم من أن الواقعة في هذا التركيب يكون مؤكداً عدم تحققها ومثل رفع المضارع بعد «إذا» وجرمه بعد «إن» والوجه واحد، ومثل نصب المضارع بعد «أتمنى أن» و«أرجو أن» ورفعته بعد «ليت» و«لعل» مع أن الوجه التقضي في الحالتين واحد (تمنٍّ وترجٍّ)

سمة التراجع بين افتراضين (أو افتراضات) ولا مرجح تطبع، جميع الاشكالات التي عرضنا لها في هذا البحث، لذلك نفصل أن نرجى، المفاضلة وانتق، الافتراض الأنسب إلى بحث آخر أعق وأدق.

#### 6 - 4 - المحمول في الجمل المركبة

لم نعرض في هذا البحث بكامله إلا لخصائص المحمول الصرفية في نمط واحد من أنماط الجمل الجملة المسماة «بمسيطة» ومن المرجح أن يكون ما عرضنا له من خصائص بشكل الخصائص الأساسية العامة للمحمول في اللغة العربية إلا أن ثمة خصائص لا يمكن الوقوف عليها إلا إذا قُبِصَ المحمول في أنماط جملة أخرى

(أ) العلاقة بين الجمل، بوجه عام، علاقتان : (أ) علاقة استغلال و(ب) علاقة ترابط. وعلاقة الترابط إما علاقة مكافؤ أو علاقة تبعية

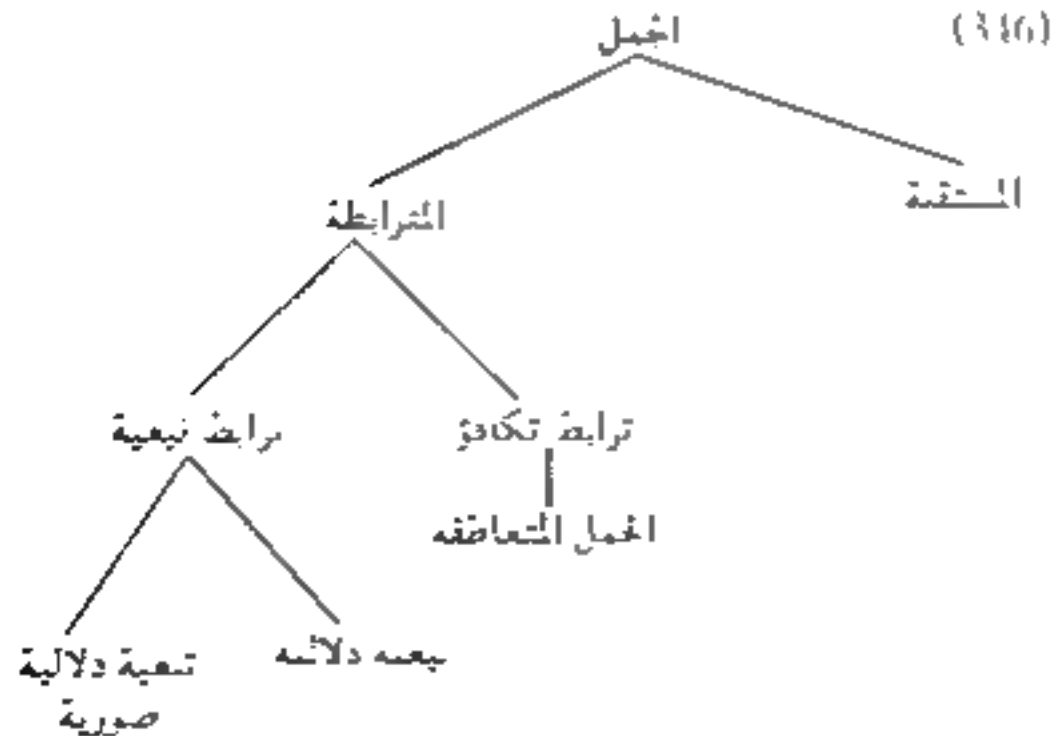
نحدد علاقه الاستقلال قائمة بين جمل نصر واحد لا يربط بسها رابط  
صوري، أي جمل مترافقه. ولتلاحظ أن هذا الاستقلال نسبي إذ إن هذه الجمل  
سواسه المراساة، أي استقلت ظاهرياً يجمع بينها ما يجعل منها تحتاً مكافئاً متسقاً  
وتقوم علاقه الترابط ترابط تكافؤ بين الجمل المتعاطفة من حيث إن  
جملة المعطوفه جملة قائمه الذات، لو وصلت الجملة المنعطف عليها بواصل العطف  
(«الواو» و«ثم» و«ف» وغير ذلك). أما علاقه الترابط ترابط تبعية، فنقوم بين  
جملتين مترافقتين حيث في أولاهما باعتبارها تشكل أحد حدودها (موصولة أو  
لاحقة) أو حرماً من أحد حدودها (الجمل الموصولة انتقيدية ذات الرأس). والإدماج  
بدوره إدماج جانبي إدماج دلالي صرف كالذي يقوم بين شقي الجملة الثانية حيث تشكل  
جملة الثانية الحد المتقبل المنعوت بالنظر إلى الجملة الأولى

(344) قال خالد نهدي . «سنبجع مشروغنا إن شاء الله»

وإدماج دلالي - صوري تكون فيه الجملة الثانية موصولة بالجملة الأولى  
بوحدي الأدوات الدامجة كما هو المنذر في الجملة (345) :

(345) أخبرت هند بكراً بأن زينب ستفادر أخيه.

ويمكن أن يوضح نمط الجمل هذه بواسطة الرسم التالي :



(أ) سناً في مكان 'حر' (المركب 1493 ب) أن مختلف الصبغ ؛ التي  
 « حدها التحصيل (الفعلي) وعسر الفعلي) في صور سردى يربط استعمالها باستمرار  
 وحدد أحدث فهي 'تقطع' التي تشكل سلسلة حدثية بمعنى 'استعمال صبعة' لفعل  
 ناضي محرومة من 'الأفعال المساعدة' والأدب كما هو الشأن في 'تقطعة التالية' (23).

(147) « انتهى إلى ميدان الأزهر والحجة في حار الخليلي هذا  
 من يوت وحياته ثم سأله »

وهي 'القطع' التي تشكل ترقياً للتسلسل الحدثي تستعمل المحولات غير  
 بنوعية (الاسماء أو الصفات) والمحولات الفعلية بصيغة 'مضارع مجردة أو مصحوة  
 بفعل مساعد' إذ كانت 'صفة وحيدة' أو تعيقاً

(218) « وكان غلاماً نظراً منبثقاً »

(249) « - » هو كثرة بشرية جسيمة ينحصر جليابه عن ساقبه ... »

ب « وكان له كتور يرتدي جلبها »

وتستعمل المحولات الفعلية بصيغة الناضي المصحوة بالفعل المساعد  
 « كان » في حدة اتسار 'الرجعي' كما في النص التالي

(161) « وعاد نصراني عبدة ظيب » وجلس بين المنتظرين  
 « وكان سمع مرة صاحبه »

على أساس صحة هذه الملاحظات، نكن لتذكير في وضع قواعد خطيبة  
 تصطبغ برصد استعمال مختلف الصبغ المحولية في الصرصر السردية ويمكن صوغ  
 هذه القواعد إذا على أساس أنها قواعد تنتمي الصبغ التي تناس طبيعة القطعة  
 بنوعية بالأمير أو على أساس إدراج طبيعة القطعة (سرد، وصف، سرد رجعي)  
 ضمن المصنفات استيعابية وياتاني ضمن المصنفات التي تسهم في صياغة المحصول  
 مشرر في القاعدة (161) أ

(161) أ من حيث مصدر  $\varphi = 1\varphi$  ماض

ب من حيث مصدر  $\varphi = 1\varphi$  مضارع

هذه الأمثلة مأخوذة من رواية تحت مسمى «خان الخليلي» وهذاتاق اللق

حس = سرد وص = وصف وهما مخصصان نعتان يؤشيران  
إلى طبعه الفطرية النصية

(ب) بيتا في دراساتنا لظاهرة العطف (المشوكل 1986 و 1988ب) أن  
العصر المتعاطفة يحضج لمبدأ «التناظر» الذي صعد كالتالي :

(352) مبدأ التناظر :

«عطف بين المتناظرات»

ويشرح تحت المبدأ العام (352) أن يتماثل محمولي الجملتين المتعاطفتين  
كما يتبين من المقارنات التالية

(353) أ - خالد مهندس ويكر أستاذ

ب - كان / خالد جالسا وعمرو واقفا

ج - دخلت زينا وخرجت هند

د - تدخل زينا وتخرج هند

(354) أ - تأسست «مركز» وخالد مهندس

ب - كان خالد جالسا ووقف عمرو

ج - تدخل زينب وخرجت هند

د - ألفت هند شعرا واكتشبت رواية

ويشعر تعميق البحث في تناظر المحمولات هذا كي نتعرف بكيفية أدق  
على المخصصات (الوجهية والزمنية والجهية والإنجازية) الخاضعة له ونضبط الحالات  
التي يجرى فيها ما يسمى «العطف المتقاطع» والحالات التي يمنع فيها.

(ج) أما فيما يخص التراكيب المدمجة بوجه عام فإننا نفترض أن تبعية  
جملة المدمجة للجملة الرئيسة تنحلي في المستويات الثلاثة جميعها، المستوى  
لدلالي والمستوى التداولي والمستوى الصرفي التركيبى ويبرر هذه التبعية في  
السمات التالية :

(١) ساء في مكان آخر (المشوكل 1988 ب) أن للجملة المدمجة قوتها  
إنجازية التي قد تمايز القوة الإنجازية التي تواكب الجملة الرئيسية إلا أن هذه القوة

الإيجازية «نُحَصِّلُ» وتأخذ الجملة المركبة ككل القوة الإيجازية للجملة  
الرئيسية. دليل ذلك أن مؤشر القوة الإيجازية السابعة لا يظهر :

(355) أ - قال خالد لعلي : «قم»

ب - أمر خالد علياً أن تقوم

من الممارنة بين هاتين الجملتين يتبين أن صيغة الجملة التابعة، صيغة  
لأمر، تتحول إلى صيغة أخرى (صيغة المضارع) حين تُدجج هذه الجملة دلالة ولغظاً  
وتعد التراكيب التي من قبل (356) حيث تحتفظ الجملة المدمجة  
بخصيتها الأصلية، نادرة بالقياس إلى مقابلاتها :

(356) أمر خالد علياً أن قم

(2) توحى المعطيات بأن من العسير ثقباً الجملة المدمجة بوجه قضي  
ما، كما يتبين من المقارنة بين طريقتي التردج الجملي الثاني :

(357) أ - قال خالد لسكر ليت هذا تعرد

ب - " صرح خالد بكرة بأن ليت هذا تعرد

(3) في حالة التراكيب التي تتضمن ما يسمى «الخطاب المنقول» أو  
«الخطاب المحكي» (reported speech) ثمة إمكانان اثنان :

(أ) يُحافظ على «المركز الإشاري»<sup>24</sup> (Deixis centre) للخطاب  
المنقول فيُحافظ، بالتالي، على زمن هذا الخطاب مستقلاً عن زمن الخطاب الناقل :

(ب) يُسمى «المركز الإشاري» للخطاب المنقول ويحل محله المركز  
إشاري للخطاب الناقل فيُرشح الحصول انطلاقةً من المركز الإشاري الثاني لا انطلاقةً  
من المركز الإشاري الأول.

مثال الإمكان الأول الجملة (359) في مقابل الجملتين (360) اللتين  
تتلاقان للإمكان الثاني على اعتبار أن منطلق الجمل الثلاث الجملة (358)

24، يمتدح المركز الإشاري مؤشرات أربعة : مؤشر التكلم ومؤشر المحاطب ومؤشر زمن التكلم  
ومكان التكلم. ويصوغ ذلك (ذلك 1989) «مركز الإشاري كالتالي

١٠، م، خ، و، ك»

حـ = متكلم : ج = محاطب : د = زمن التكلم : ك = مكان التكلم

(358) بلغ خالد عمراً • «ستعود هنأ»

(359) بلغ خالد عمراً أن هنأ ستعود

(360) أ - بلغ خالد عمراً أن هنأ عادت

ب - بلغ خالد عمراً أن هنأ كانت ستعود

بعدد أن يتطابق المركزان الإشاريان من حيث الزمن فلا تغيهر آنذاك  
كف يتبين من المقارنة بين (361 ج) و (361 ب) مثلاً :

(361) أ - قال خالد ليكر • «تحرر رسالتها الآن»

ب - بلغ خالد عمراً أن هنأ كانت تحرر رسالتها آنذاك»

ج - بلغ خالد بكرأ أن هنأ تحرر رسالتها الآن.

(1) ويرتبط بالانفعال من المركز الإشاري للمخاطب المنقول إلى المركز  
الإشاري للمخاطب الناقلي التعبير الذي يحصل في مخصص الشخص مثال ذلك ما  
نلاحظه من المقارنة بين (361 أ) و (361 ب) حيث ثقل قيمة مخصص الشخص من  
«الشخص 2» (أي المتكلم) إلى «الشخص 3» (أي العائلي)

ويستلزم البحث في موضوع تبعية الجملة المدخلة للجملة الرئيسية  
التعميق في اتجاهات ثلاثة

(1) معرفة ما إذا كانت هذه التبعية تمس باقي المخصصات  
(المخصصات اجهية)

(2) فحصر افتراض أن تبعية الجملة المدخلة للواحق (الزمان، الهدف،  
الجملة، ... ) أقل من تبعية الجملة المدخلة للموضوعات (الجملة الفاعل والجملة المفعول)؛

(3) استكشاف مدى ورود الافتراض العام الذاهب إلى أن تبعية الجملة  
المدخلة ليست بجمعية صورية محض بل كذلك تبعية دلالية وتداولية وأن التبعية  
صورية تعكس إلى حد بعيد انتماء الدلالة والتداولية مصداقاً لمبدأ «وظيفة  
«محصي بأن خصائص اللسان الطبيعي الصورية (الصرفه - المركبة - الصوتية)  
تحدد لها خصائصه الدلالة والتداولية

## الفصل الثاني

# بناء المركب





## الفصل الثاني بناء المركب

### 0 - مدخل :

للمركبات (الاسمية وغيرها) في نظرية النحو الوظيفي تمثيلان اثنان : تمثيل تحتى وتمثيل سطحي. يمثل للمركب في مستوى البنية التحتية في شكل «حد» وهو بنية تُرصد فيها الخصائص الدلالية والتداولية ويمثل له في مستوى بنية المكونات في شكل بنية صرفية - تركيبية على هذا، المكونات غير المحمول «حدود» في مستوى لتمثيل الدلالي - التداولي و«مركبات» في مستوى التمثيل الصرفي - التركيبي.

أهم الإشكالات في هذا الباب هو تحديد القواعد (= قواعد التعبير) التي تضطلع بنقل الحد باعتباره بنية دلالية - تداولية إلى مركب أي إلى بنية صرفية - تركيبية للإسهام في معالجة هذا الإشكال، يُعبر هذا الفصل لرصد الخصائص التي يتعين التمثيل لها في البنية الحديثة ثم وضع القواعد التي تتكامل في اللغة العربية، ينقل البنية الحديثة إلى بنية مركبة، أثناء ذلك، سنتعرض إلى عدد من القضايا المركزية بالنظر إلى بنيتي الحد والمركب والعلاقات القائمة بينهما أهـها : (أ) الإحالة طبيعتها (دلالة أم تداول) وأنماطها و(ب) تحقق مخصصات الحد (تعريف، إشارة، أسرار...) في شكل محدّدات (Determiners) للمركب و(ج) عناصر الحد المرشحة لأن تُنتقى رأساً للمركب و(د) الشاكلة الممكن قيامها بين بنية الحد وبنية الحمل بل بينهما وبين بنيتي القضية والجمله

### 1 - نحو قنميط للحدود :

تشكون الجملة، حسب نظرية النحو الوظيفي، بالنظر إلى بنيتها التحتية من محمول (فعل، اسم أو صفة أو ظرف) وحدود كما هو موضح في التمثيل أعلاه التالي

$$(1) \text{ ج } = \text{ محمول } [(\text{حد}^1, \text{حد}^2, \dots, \text{حد}^n)]$$

ويُميّز بين الحدود الموصوعات والحدود اللواحق فتكون مكونات الجملة، في هذا المستوى، كالآتي :

(٢) ج = [محمول] (موضوع<sup>١</sup> . موضوع [٥] [لاحق ... لاحق]) :

بالإضافة إلى التعبير القائم بين الحدود الموضوعات والحدود اللواحق، يمكن أن يصنف الحدود، بوجه عام، بالنظر إلى طمعة المحمول الذي تنتمي إليه (أي مقولاته المعجمية) إلى : (أ) حدود اسمية و (ب) حدود صسمية و (ج) حدود مصدريه و (د) حدود فعلية . هذه أمثلة لأنماط الحدود الأربعة :

(٣) أ - سأمرت هند

ب - قرأت كتاب خالد

ج - قابلت الفتاة الشقراء

د - عاتبت ضارب خالد

(٤) أ - عشقت سرداء العينين

ب - خطب نبينا قصيح اللسان

(5) أ - سررتي اعتناء خالد بهند

ب - ساءتني مهاجمة بكر لخالد

ج - أكره ضرب خالد هنداً

(٦) أ - جاء من كنا ننتظره

ب - أتاني أنك لمثني

ج - تمنى هند أن يعود خالد

انطلاقاً من هذه الأمثلة، نلاحظ إمكان إقامة سلمية يشكّل طرفيها الحد ذو المحمول الاسمي عبر المشتق (٣) أ - ج) والحد ذو المحمول الفعلي (٤) أ - ج) ويمكن صوغ هذه السلمية على النحو التالي

(7) الحد الاسمي عبر المشتق ، الحد الصوري ، الحد الاسمي المشتق ، الحد العملي

تفاوتت عناصر السلمية (7) بالنظر إلى اقترابها من الاسم وابتعادها عن الفعل فاختد الاسم والحد الصوري أكثر اسمية (وأقل فعلية بالنسبة) من الحدود الاسمية المستقاة سواء أكانت مصادر أم أسماء فاعليين أو أسماء مفعولين . وتكثُر ورود هذه اللمعة في أمريين .

(أ) تختلف خصائص الحدود الأكثر إسمية عن خصائص الحدود الأكثر فعلية من ذلك أن السمات الجسمية، الرمية تنضال أو شدة كلما اقتربا من الطرف الأسمى في التسليمية، أي من الحد الاسمي. ومن ذلك كذلك أن الحدود الأكثر فعلية (= لاسماء اشسمية)، بخلاف الحدود الاسمية والصفية، تُناظر الحد الفعلي من حيث البنية الموضوعانية. فاعند اشتق سواء أكان مصدراً أم اسم فاعل يأخذ من الموضوعات ما يأخذ. فعلى مصدر اشتقاقه وتأخذ موضوعاته من الوظائف الدلالية وإغالات الإعرابية ما تأخذ موضوعات الفعل.

(ب) إذا 'طلقنا من أن محمول الجملة يعتبر عن واقعة' = عمل، حدث، وضع، حادثة وأن الحدود تدل على ذوات، الذات المشاركة في الواقعة، كان من المتوقع أن تكون الحدود المرشحة للقيام بهذا الدور هي الحدود الاسمية.

إن صيغ هذا أمكن أن نستنتج : أولاً، أن الاسم (= اسم الذات) يفوق طديئة نظريات الأخرى وثانياً، أن احد 'الاسمي هو احد' النموذجي (Prototypical) (Lera)

وبلاحظ أن السسمية (7) تشكل تقبض سلمية المحمولية التي عرضنا + هي (المشركل 1995) رتتي يتموقع الفعل في أعلى درجاتها في حين يحتل الاسم لدرجة السطلي :

(5) فعل > اسم مشتق > صفة > اسم غير مشتق (اسم ذات).

مناف السسمية (8) أن ما يبرشع بالانفضلية لأن يكون محمول الجملة هو اسم يليه الاسم المشتق ثم الصفة ثم اسم الذات على اعتبار أن التعبير المفصل عن ترتبة هي الفعل ومبداها كذلك، بالتالي، أن الفعل يشكل المحمول النموذجي (Prototypical) على هذا الأساس، يمكن القول بأن الجملة النموذجية عبر الموسومة هي الجملة ذات البنية التالية :

(9) فعل : (اسم<sup>1</sup>، اسم<sup>2</sup>) ... (اسم<sup>n</sup>)

ويمكن توقع معاوسد في الموسومة حسب درجة فعلية الحد بحيث يكون لاسم نشو (مصدراً أم 'اسم فاعل) والصفة أقل موسومية، وارتدين حثث للجملة، من احد مجمده وتحتل أعلى درجات هذه الموسومة : - حيث اني يكون محمولها فعلاً

والأعلى واقعة (عمل أو حدث خاصه) وحدتها الوحيد جملة. بل لعل هذا الضرب من اشتراك غير ممكن إذ إنه من المعقول أن تستند واقعة إلى ذات بعد أنه من العسير إسناد واقعة إلى واقعة أخرى. أمّا التراكيب التي من قبل (10 أ - ب) :

(10) أ - يجوز أن تنقل هند من مدينة إلى مدينة

ب - تأكد أن خالداً سيعود

وإن الأفعال الواردة فيها، كما سبق أن بينا (الفصل السابق)، (أي «يجوز» و«تأكد») ليست أفعالاً محمولات وإنما هي مجرد أفعال وجاهية، فتكون بذلك بنية هذه التراكيب هي البنية (11) لا البنية (12) :

(11) [مختص وجهي (قضية)]

ج

(12) [محمول (ج)]

ج

إن صحت هذه الملاحظات أمكننا أن نستنتج ما يلي .

(١) تصنف المحدود التي يمكن أن نواكب محمولاً الجملة أربعة أصناف: حدوداً اسمية غير مشتقة وحدوداً اسمية مشتقة وحدوداً مصادر وحدوداً جملاً،

(٢) المحدود الجمل إنما جمل موصولة «مرة» (= جمل موصولة «لا رأس لها») أو جمل فندجة بواسطة «مصدري» (= «أن»/«أَنَّ» ..)

(٣) تحكم انتقاء الأنماط الأربعة سلمية الحديثة التي تقضي بأن يُرشد الاسم قبل غيره ليكون حداً باعتباره أكثر الأنماط الأربعة قدرة على الدلالة على الذات تليه الصفة ثم الجملة :

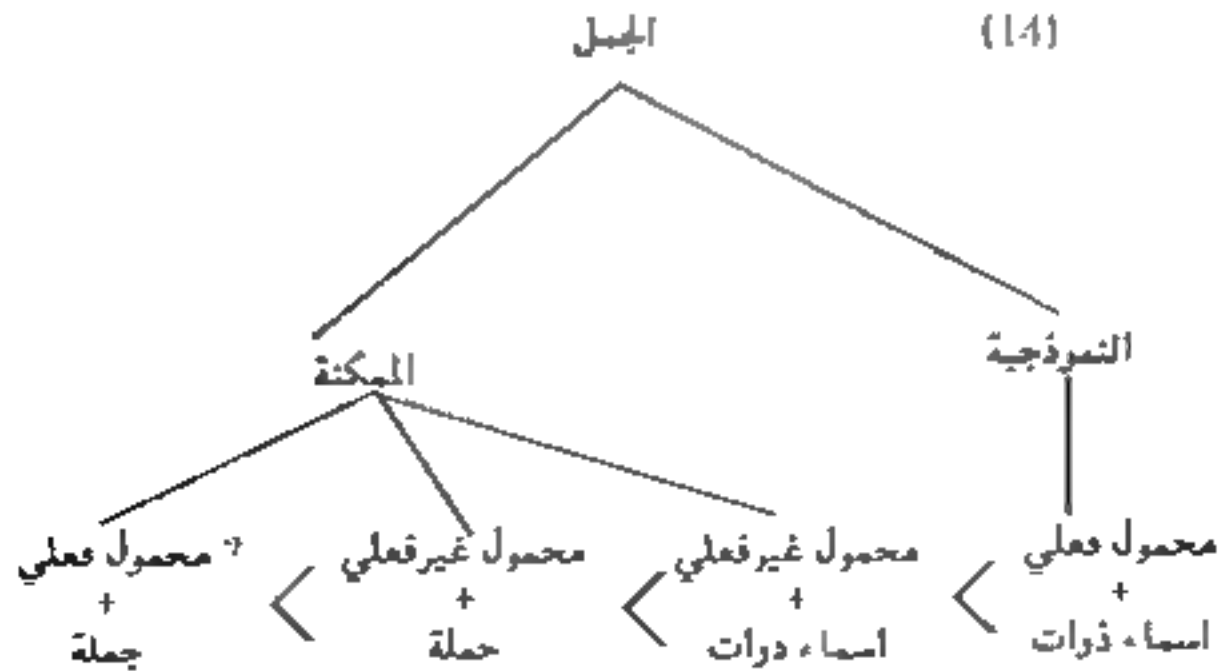
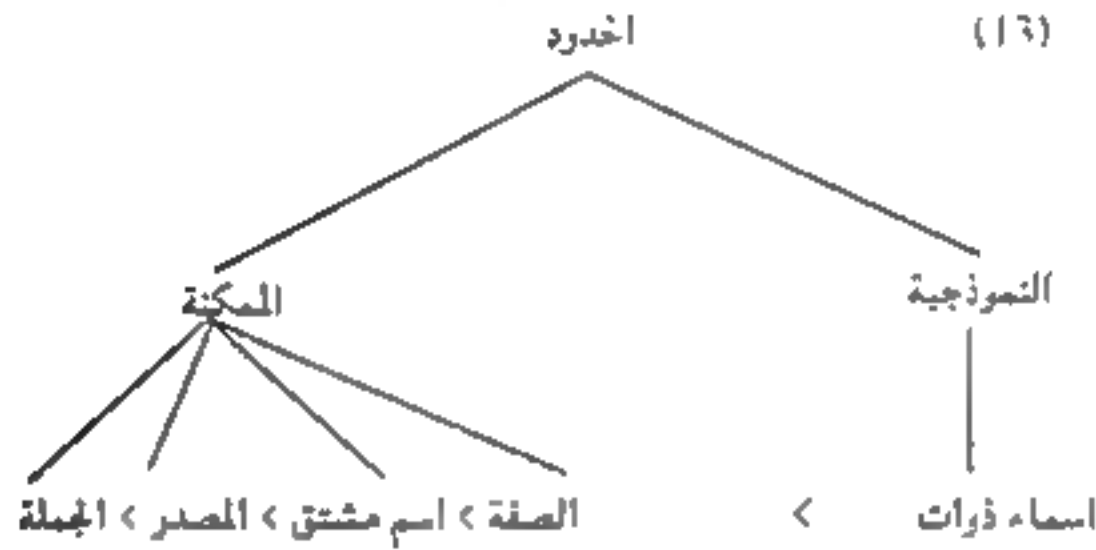
(٤) في مقابل سلمية الحديثة، تقضي سلمية المحولية أن يُرشد الفعل والصفة ليكونا محمولاً للجملة قبل غيرها :

(٥) شكل الاسم النموذجي، اسم الذات، أعلى درجات سلمية الحديثة في حين أنه يحتل أدنى درجات سلمية المحولية :

(٦) بناءً على تصور نظرية النحو الوظيفي لدور الجملة بالنظر إلى لرفع الذي تشله، تكون الجملة النموذجية الجملة المنضمّة لمحمول فعلي وحدود سلمية رتتمات باقي أنماط الجمل موسمية حسب ابتعادها عن هذه الجملة النموذج :

(٧) إذا صحت نموذجة الجملة ذات البنية : [محمول فعلي + حدود  
سمه]، أمكن أن تعد ذلك تركمة لاقراص أن الجملة بمثل لواقعة تشارك فيها  
مجموعة من الدوات في عالم ممكن ما وأمكن بالتالي التفكير في وضع قسود  
«معرفة» تحدد سلامة الجمل أو موسوميتها.

ويمكن توضيح تمثيل الجمل التشرح والعلاقات السلمية القائمة بين  
لأطاف بواسطة الرسمين التاليين :



## 2 - الحدود المشتقة :

نقصد بالحدود المشتقة، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، الحدود المصممة لاسم فاعل واسم مفعول أو مصدر.

يمثل لاسماء الذات في المعجم داته في شكل إطار حملي على أنها محمولات أصول (= غير مشتقة من محمولات أخرى).

من امثلة ذلك الإطاران الحملان (15 أ - ب) اللذان يمثلان، في المعجم للمحمولين الاسمين «رجل» و«فرس» :

(15) أ - رجل من (س ي) : «إنسان»

ب - فرس من (س ي) : «حيوان»

حيث يؤشر الرمز من إلى المقولة الاسم.

أما الحدود المشتقة فإنه يتم تكوينها عن طريق «قواعد التكوين» التي تشكل الشق الثاني ( مع المعجم) لما يُعْطَلَع عليه، في النحر الوظيفي، بمخرن المفردات. هذه الفئة من القواعد تتخذ دحلاً لها المفردات الأصول، كما هو معهود. فتشتق من هذه المفردات الأصول مفردات فرعية.

يتم اشتقاق اسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والمصادر من فطين من المفردات . (أ) المفردات الأصول ذاتها (= الأفعال الثلاثية) أو من (ب) المفردات المشتقة (= الأفعال غير الثلاثية) <sup>(1)</sup>.

## 2 - 1 - اسم الفاعل :

يشق اسم الفاعل من فعل ثلاثي أو فعل غير ثلاثي بواسطة قاعدة تكوين تحميل الإطار الحلي الأخل (= إطار الفعل مصدر الاشتقاق) إلى إطار حملي خرج (= إطار المفردة المشتقة)

(1) الاشتقاق شطل يمكن أن يكون منطلعه معرود أصلاً تنفرع عنها مفردة مشتقة تصبح دحلاً لاشتقاق معرود فرعية أخرى وهكذا دواليك. مثال ذلك المسلسل الاشتقاقي التالي :

وكسب ← «كاتب» ← «تكاثية» ← «تكاثت»

مثال ذلك القاعدة المسؤولة عن اشتقاق اسم الفاعل «ضارب» من  
لفعل الثلاثي «ضرب» التي يمكن صوغها كالتالي :

(16) دخل : ص ر ب [فعل] ف (س<sup>1</sup>) منف (س<sup>2</sup>) متق

خرج : ص ر ب [فاعل] س (س<sup>1</sup>) منف (س<sup>2</sup>) متق

معنى «يتسم (س<sup>1</sup>) بالخاصية الدال عليها الإطار الحملي - الدخل»

وتتخذ قاعدة اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثي دخلاً لها الإطار  
الحملي خرج قاعدة اشتقاق الفعل غير الثلاثي من فعل ثلاثي.

مثال ذلك أن اسم الفاعل «مخرج» يشتق بواسطة قاعدة تتخذ دخلاً  
لها خرج القاعدة المسؤولة عن اشتقاق الفعل «أخرج» من الفعل «خرج». هاتان  
لقاعدتان هما التاليتان :

(17) دخل : خ ر ج [فعل] ف (س<sup>1</sup>) منف

خرج : خ ر ج [أفعل] س (س<sup>0</sup>) منف (س<sup>1</sup>) متق

معنى «تسبب (س<sup>0</sup>) في أن تتحقق الواقعة الدال عليها الإطار  
الحملي - الدخل».

(18) دخل : خ ر ج [أفعل] ف (س<sup>0</sup>) منف (س<sup>1</sup>) متق

خرج : خ ر ج [شفعيل] س (س<sup>0</sup>) منف (س<sup>1</sup>) متق

معنى : «يتسم (س<sup>0</sup>) بالخاصية الدال عليها الإطار الحملي -  
الدخل».

## 2 - 2 - اسم المفعول :

يشتق اسم المفعول من فعل مبني للمجهول مشتق بدوره من فعل أصل.  
يعني هذا أن اسم المفعول سم اشتقاقه بواسطة قاعدة تكوين تتخذ دخلاً لها الإطار  
الحملي خرج قاعدة تكوين الفعل المنى للمجهول. من أمثلة ذلك القاعدة (20)  
مسؤولة عن اشتقاق «مضروب» التي تتخذ دخلاً لها خرج القاعدة (19) المسؤولة عن  
اشتقاق «ضرب» من الفعل الأصل «ضرب» .



(19) دَخَلَ . ض ر ب {فَعَلَ} ف (س<sup>1</sup>) منف (س<sup>2</sup>) متق

خَرَجَ . ض ر ب {فَعَلَ} ف (س<sup>2</sup>) متق

معنى : «يتحمل (س<sup>2</sup>) تحقيق الواقعة الدال عليها الإطار الجملي -  
الدخل».

(20) دَخَلَ : ض ر ب {فَعَلَ} ف (س<sup>2</sup>) متق

خَرَجَ : ض ر ب {مَفْعُول} ف (س<sup>2</sup>) متق

معنى : «يتسم (س<sup>2</sup>) باخصائية الدال عليها الإطار الجملي -  
الدخل».

وقد تطول السلسلة الاشتقاقية بتعدد محطات الاشتقاق كأن يُشتق اسم  
مفعول من فعل مبنى للمجهول مشتق من فعل ثل اشتقاقه بدوره من فعل أصل. مثال  
ذلك اشتقاق «مستخرج» من «استخرج» المشتق من «استخرج» المشتق من «خرج».

## 2 - 3 - المصدر :

تنبئ افتراض أن المصدر، بخلاف ما يذهب إليه جمهور النحاة القدماء،  
مشتق من الفعل وليس العكس. يتم اشتقاق المصدر، عن طريق «قاعدة تكوين  
المصدر»، من فعل أصل (ثلاثي) أو فعل مشتق (فعل غير ثلاثي). من أمثلة قواعد  
تكوين المصدر القاعدتان المسؤولتان عن اشتقاق المصدرين «مترقب» و«إخراج» من  
الفعلين «مترقب» و«أخرج» اللتان يمكن صوغهما كالتالي :

(21) دَخَلَ : ض ر ب {فَعَلَ} ف (س<sup>1</sup>) منف (س<sup>2</sup>) متق

خَرَجَ : ض ر ب {فَعَلَ} س (س<sup>1</sup>) منف (س<sup>2</sup>) متق

معنى : «تُسبب إلى (س<sup>1</sup>) الواقعة الدال عليها الإطار الجملي -  
الدخل في عمومها».

(22) دَخَلَ : خ ر ج {أَفْعَلَ} ف (س<sup>0</sup>) منف (س<sup>1</sup>) متق

خَرَجَ : خ ر ج {أَفْعَلَ} ف (س<sup>0</sup>) منف (س<sup>1</sup>) متق

معنى : «تُسبب إلى (س<sup>0</sup>) الواقعة الدال عليها الإطار الجملي -  
الدخل في عمومها».

وتُصدق هنا أيضا ظاهرة الاشتقاق المتسلسل حيث يمكن اشتقاق المصدر من فعل مشتق من فعل مشتق بدوره من فعل أصل. من أمثلة ذلك المصدر «عَظُم» المشتق من «عَظُم» المشتق من «عَظُم» المشتق من «عَظُم».

من الأمثلة التي صعدناها لقواعد اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول والمصدر، يمكن أن نستنتج ما يلي :

(أ) يحتفظ المشتق بنفس محلاتية الفعل مصدر الاشتقاق : إذا كان الفعل أحادياً ظل المشتق أحادياً. مثال ذلك «جلس» الذي يعطي «جالس» و«جلوس» ويأخذ كمشتق موصوعاً واحداً وإذا كان الفعل ثنائياً أتى المشتق ثنائياً كـ «ضرب» الذي يعطي «ضارب» و«مضروب» ويأخذ كمشتق موصوعين اثنين كما يتبين من القاعدتين (16) و(21).

(ب) وتأخذ موضوعات المشتق نفس الوظائف التي تأخذها موضوعات لفعل الأصل كما يتبين من القواعد (16) و(20) و(21) و(22).

معاد هذا أن القواعد المسؤولة عن اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول والمصدر تندرج في زمرة قواعد التكوين المحافظة على المحلاتية<sup>(12)</sup> وعلى الوظائف الدلالية وإن كانت تحدث تعبيراً في المقولة المعجمية حيث تنقل الفعل إلى اسم.

(ج) يحدث مع ذلك تعبير في المحلاتية حين يؤخذ المشتق على جهة اهتمام. إذا قارنا بين الجملتين (23 أ) و(23 ب) :

(23) أ - خالد قاتلُ هنداً اليوم أو غداً

ب - رأيتُ قاتلَ هندٍ

ج - \* خالد قاتلُ هندٍ اليوم أو غداً

د - \* خالدُ قاتلُ هنداً أمس

تبين أن اسم الفاعل يحتفظ بمحلاتية الفعل الأصل حين يدل على واقعة غير تامة وتنحصر محلاتيته حين يرد دالاً على واقعة تامة. في هذه الحالة يعقد اسم الفاعل حاصنة الفعلية فتصبح صفة أو اسم ذات ويكون بذلك أقرب إلى الاسم

12 صفت في (الموسك 1988 أ) قواعد الاشتقاق أصنافاً ثلاثة : (أ) القواعد التي تقلص المحلاتية (كالباء للمجهول) ؛ (ب) القواعد التي توسع المحلاتية (كقاعدة العلة) و(ج) القواعد التي تحافظ على المحلاتية (كقاعدة التنكير)

لنموذجي. دليل ذلك أنه يكسب الخصائص النبوية للاسم النموذجي كما يتبين من تناظر البنيوي بين الحد «قاتل هند» في (23 ب) والحد «كتاب خالد» في (3 ب). أما اسم الفاعل المحفوظ بخصائصه الفعلية فإنه لا يسوع أن يرد حداً :

(24) أ - أكره قاتل هند

ب - \* أكره قاتلاً هنداً غداً

### 3 - الحد الإسمي النموذجي . دوره وبنية :

نذكر بأننا نقصد بالحد الإسمي النموذجي الحد الذي تتوافر فيه خاصيتان: (أ) أن يكون «رأسه» اسماً و(ب) أن يُحيل على ذات.

نورد هنا المبحث لدراسة الدور الذي تقوم به هذه الحدود وكيفية تكوينها على أساس هذا الدور. فبما يخص الشق الثاني من المبحث، نعرض لبنية الحد النموذجي كما وردت في نموذج النحو الوظيفي الأول (دريك 1978 و1989) ثم لاقتراح رايسكوف (1992) الذي يورث بين بنية الحد وبنية الحقل باعتباره أن كلتا البنيتين تتضمنان ثلاث طبقات متماثلة ثم لاقتراح المتوكل (قيد الطبع) الذي يرمي إلى توسيع هذا التوازي حيث يناظر لا بين بنية الحد وبنية الحقل بحسب بل بين بنية الحد وبنية لقصة أو بنية الجملة كذلك.

#### 3 - 1 - دور الحد :

##### 3 - 1 - 1 - الإحالة وتعريف الحد :

يعرف دريك (دريك 1989 : 111) الحد بأنه «كل عبارة يمكن استعمالها للإحالة على ذات أو ذوات في عالم ما».

يستدعي هذا التعريف للحد الملاحظات التالية :

(أ) يحصر دريك دور الحد في الإحالة على ذات أو ذوات، وهذا هو فعلاً الدور الذي تقوم به الحدود داخل الجملة باعتبارها تعبيراً عن واقعة ما محمول الجملة على الواقعة في حد ذاتها في حين تدل الحدود على الذوات المشاركة في هذه الواقعة وهي الجملة (25)، مثلاً، يدل المحمول «قاهل» على واقعة لقاء ويدل الحدان «خالد» و«هند» على الداتين المشاركة في الواقعة في حين يُحيل الحد «في الحقيقة»، باعتباره لاحقاً، على الطرف المكاني الذي تحققت فيه الواقعة :

(26) أ - قابل خالد هنداً في الحديقة

(ب) يَحْدُ ديك حذاً كلُّ عبارة تحيل على كلِّ ما يشكل معطى قائم اسماً (enunty) فكون بذلك تعرفهُ للمحد بعريشاً واسعاً يدخل فيه ما يدل على لدوت ونحو الدواب (الحدود الاسميه والصفه والمصدرية والجمليه) ويتوسيع مفهوم الحد يتسع كذلك مفهوم الإحالة بحيث يصح من الممكن أن نتحدث عن إحالة المصدر وإحالة الجملة - الحد (على واقعة) بالإضافة إلى إحالة الاسم.

(ج) ليس من الضروري، حسب هذا التعريف، أن يحيل الحدُّ على ذات توجد في عالم الواقع فقد يحيل الحد على ما لا وجود له إلا في تحيلنا. من أمثلة ذلك «نقول» و«العنقاء» وهما حدان يدلان على ذاتين خياليتين كما هو معلوم

### 3 - 1 - 2 - طبيعة الإحالة :

تعدُّ الإحالة، في نظرية النحو الوظيفي، عملية ذات طبيعة تداولية تقوم بين المتكلم والمخاطب في موقف تواصلية معين ويستهدف بها المتكلم أن يحيل المخاطب على ذات معينة وفقاً للنموذج التالي

(26) «يحيل م خ على ذ بواسطة ح»

حيث م = المتكلم : خ - المخاطب : ذ = ذات : ح = حد.

كما يدعى افتراض أن الإحالة عملية تداولية ما يلي :

(أ) تقتضي الإحالة وجود مخاطب وموقف تواصلية معين بحيث لا إحالة بدون سياق :

(ب) يختلف كثر المعلومات التي يقتضيها نجاح عملية الإحالة ( = تعرف المخاطب على الذات 'نحو' عليها) باختلاف ما يفتقر إليه المخاطب ليتعرف على المحال عليه. فعملية الإحالة كباقي العمليات التداولية ( = الأفعال اللغوية، لاستمرام الخطابية )، تحض لفاعله الكم الحوارية التي يصوغها جرابس (جرايس 1973) على النحو التالي

(27) «لا تُعط من المعلومات إلا ما يقتضيه الموقف»

(ج) لا يؤثر الخطأ في الإحالة في تركب الجملة ولا في دلالتها بل يظل

محصوراً في المعارف العامة عن الواقع . مثال ذلك الجملة (28 ب) التي لا تكمن غرابتها في تركيبها ولا في دلالتها :

(28) أ - شاهدت منارة مراكش

ب - " شاهدت منارة الدار البيضاء.

### 3 - 1 - 3 - انماط الإحالة

يذهب ديك (ديك 1989 : 114) إلى أن الإحالة، بوجه عام، إحالتان :  
(أ) «إحالة بناء» و(ب) «إحالة تعيين» ويُعرف هذين النمطين من الإحالة على النحو التالي :

(29) إحالة البناء :

« يستعمل المتكلم م المدّح ليتيح للمخاطب م إن يبني الذات في المدّح  
وأن يُدرج، بالتالي الذات في نموذج الذهني (Mental model) ».

(30) إحالة التعيين :

« يستعمل المتكلم م المدّح ليتيح للمخاطب م أن يتعرف على الذات في ».

لتوضيح التمييز بين إحالة البناء وإحالة التعيين، نأخذ المثال التالي :

(١١) « اشترت كتاباً بارحة، بدأت أقرأ ذلك الكتاب اليوم ».

في الشق الأول من (١١) يُحيل المدّ «كتاباً» على ذات غير متوافرة لدى المخاطب حين زمن التكلم ويطلب المتكلم منه أن يتصورها ويبنيها ثم يصيغها في مخزونه الذهني. أما في الشق الثاني، فيحيل المدّ «ذلك الكتاب» على نفس الذات لكن بعد أن أصبحت معروفة لدى المخاطب، بعد أن أدرجها في مخزونه الذهني من هذا المثال يتبين أن إحالة البناء وإحالة التعيين عمليتان متمايزتان لكنهما تترابطان. إن الإحالة الثابتة لا تتم إلا بعد أن تتم الإحالة الأولى، فلا يمكن أن يُطلب من المخاطب أن يعرف على ذات ما إلا بعد أن يكون قد أدرج هذه الذات في نموذج الذهني

وتكمن، حسب ديك (ديك 1989 : 114)، مصادر المعلومات التي يستخدمها المخاطب للتعرف على ذات ما، هي ما يلي :

(١) مخزونُ المخاطبِ المعلوماتي العام؛

(٢) الخطاب السابق (أو السياق اللغوي) ؛

(٣) الموقف التخاطبي (السياق المقامي) ؛

(٤) عملية استدلالية.

وهذه امثلة للمصادر المعلوماتية الأربعة وكيفية استخدامها في عملية التعرف على المحال عليه

(١٢) أ - أعمار البيت حين تشرق الشمس

ب - قابلت فتاة أول أمس، ثم رأيتها اليوم ذاهبة إلى المدرسة.

ج - هل ترى الرجل القادم نحرنا

د - أردت أن أسافر مع خالد إلى الخارج لكنني لم استطع توفير ثمن التذكرة.

لئلا الآن كيف يمكن أن نحسب اشتغال «نموذج مستعمل اللغة الطبيعية» حين يكون المخاطب أسماء إحالة بـأ أو إحالة تعيين لنذكر قبل ذلك بأن ما يُؤهل مستعمل اللغة الطبيعية لإنتاج أو تأويل العبارات اللغوية ( = لأن يتواصل مع غيره) خمس ملكات تتفاعل قابلياً فيما بينها وهي الملكة اللغوية والملكة المعرفية والملكة المنطقية والملكة الإدراكية (= الحسية) والملكة الإجتماعية. ويمكن، على أساس هذا، أن يفترض أن هذه الملكات تشتغل حين يتعلق الأمر بإحالة على الشكل التالي :

(أ) إذا كانت الإحالة إحالة بناء، يستمد المخاطب من الحد ذاته العناصر التي تنبئ له فهم معنى هذا أخذ مستعملاً بذلك ملكته اللغوية ثم يستعين بملكته معرفية ليبني، انطلاقاً من معارفه العامة، الذات التي يحل عليها أخذ المعنى بالأمر ثم بعد ذلك، يُدرجه في مخزونه الذهني بفصل هذه الملكة :

(ب) أذا كانت الإحالة إحالة تعيين، فإن المخاطب يلجأ، كما في الحالة الأولى، إلى ملكته اللغوية لفهم معنى الحد المحل ثم بعد ذلك يبحث عن ذات المحال عليها مستعيناً :

(١) يملكته المعرفية التي يرشده إلى الذات المطلوبة كما هو الشأن بالنسبة للذوات المدرجة في المخزون المعرفي العام كالشخص و«القمر» و«الليل» و«النهار» وغير ذلك أو للذوات التي سبق للمخاطب أن بناها واخترتها :

(٢) أو يملكته اللغوية ذاتها إذا كان الحال عليه قد ورد في السياق السابق كما هو الشأن بالنسبة للإحالة الواردة في الجملة (٣١) :

(٣) أو يملكته الإدراكية إذا كانت الذات المحال عليها بما يُدرك حسياً من الموقف التواصلية كما هو الشأن في الجملتين التاليتين

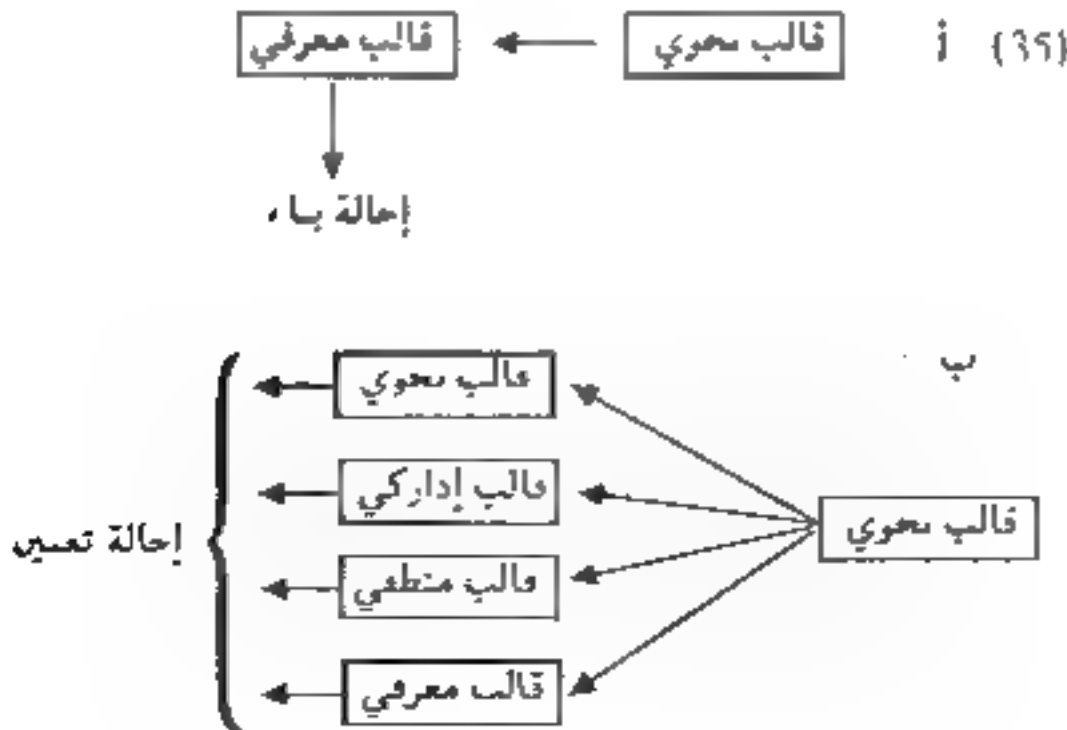
(٣٢) أ - اشتريت ذلك الكتاب الذي فوق الطاولة

ب - انصت إلى هذه الأغنية فإنها من أجمل ما غنت أم كلثوم.

(٤) أو يملكته المنطقية إذا كانت الإحالة تستدعي عملية استدلال يُشتق بواسطتها إحالة حدة من إحالة حدة آخر كما يحصل، مثلاً، في الجملة (٣٤) حيث يتوصل إلى إحالة الحد «المفتاح» من إحالة الحد «الباب»

(٣١) أردت أن أعشق الباب إلا أنني لم يكن معي المفتاح.

يمكن إذن أن نفترض أن قوالب نموذج مستعمل اللغة الطبيعية الخمسة (التي تطابق ملكات مستعمل اللغة الخمس) تشمل كما هو موضح في الرسم التالي.



وقد تمسك بمبدأ عملية الإحالة إسهام الغالب الاجتماعي ومحدث ذلك حين جعل الأمر عا متدرج في سق اجتماعي ثقافي معن، من أمثلة ذلك العبارات «جلباب»، «خمار»، «نقاب»، و«عمامة» التي يمكن أن يُدرك معناها كمعبر عن دلالتها اللغوية لكن التعرق على ما تحمل عليه يقتضي الإلمام بالنسق الاجتماعي - لثقافي العربي - الإسلامي.

قبل اختتام هذه الفقرة، نود أن نعود إلى ما يدعم ورود المميز بين أحالة انبعا وإحالة التعمين. سبق أن بينا أن هاتين الإحالتين عمليتان تداوليتان متمايزتان تتمان في طبقتين سياقيتين مختلفتين. وطابق هذا الفرق التداولي فرق بنيوي يتجلى أساساً في ما يلي :

(١) يأخذ الحد المحيل إحالة بناء الوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» أو لوظيفة التداولية «المحور الجديد» في حين يأخذ الحد المحيل إحالة تعيين إما الوظيفة «بؤرة المقابلة» أو الوظيفة «المحور المعطى». وبمثل هذا أن الحال عليه في الحالة الأولى ذات «جديدة» غير متوافرة لدى المخاطب في حين أنه في الحالة الثانية ذات «معطاة» توجد في مخزون المخاطب حين تتم عملية التخاطب :

(٢) يرد الحد المحيل إحالة بـ، شُكراً في حين أن الحد المحيل إحالة تعيين لا يرد إلا معرّضاً وعلة ذلك أن الحد الأول يحيل على ذات غير متوافرة لدى المخاطب بيد أن الحد الثاني يحيل على ذات توجد في مخزون المخاطب أو من الممكن أن يستدل عليها من عناصر مخزونه :

(٣) يرد الحد المحيل إحالة بـ، إذا كان محوراً جديداً يتم إدراجه لأول مرة في تراكيب خاصة كالتراكيب «التقديمية» (Presentative constructions) بقى ورود أخذ المقابل فيها .

(٣٦) أ - هنا رجل

ب - في بسنا رجل

ج - ها الرجل

د - في بسا الرجل.

(٤) يحوز أن يتصدر الجملة الحد المحيل إحالة تعين في حين أن ذلك لا يسوغ إذا سلق الأمر بأخذ الآخر إلا إذا كان بؤرة مقابلة :



(37) أ - الرجل جاء

ب - الرجل في الدار

(38) أ - رَجُلٌ جاء (ينير «رجل»)

ب - \* رجل جاء (يعدم نير «رجل»)

ج - رَجُلٌ في الدار (ينير «رجل»)

د - \* رجل في الدار (يعدم نير «رجل»)

(5) من المعلوم أن الحد «النكرة» يختلف عن الحد «المعرفة» من حيث أن لأول يوارد جملة موصولة دور موصول وان انشائي يوارد جملة موصولة تتضمننا موصولاً :

(39) أ - قابلت فتاة زارتنا أمس

ب - قابلت الفتاة التي زارتنا أمس

ج - \* قابلت فتاة التي زارتنا أمس

د - \* قابلت الفتاة زارتنا أمس

علة ذلك أن المعلومة التي تنصصها الجملة الموصولة في الحالة الأولى معلومة «مجددة» في حين أنها معلومة «معطاة» ( = متوافرة لدى المخاطب) في الحالة الثانية بتعبير آخر، يزود المتكلم المخاطب في الجملة (39 أ) معلومة «زارتنا أمس» إصادية ثانوية في حين أنه يزود المخاطب في الجملة (39 ب) بمعلومة متوافرة لديه فمكة من التعرف على ما يحيل عليه الاسم «فتاة» إذا صحت هذه الملاحظة أمكننا أن نستنتج أمرين

أولاً، أن الموصول لا يظهر إلا مع الحد المحيل إحالة تعيين .

ثانياً، أن الجمل الموصولة الواردة في الحدود المحيلة إحالة بناء ليست حملاً نقسدية (Rescriptive) بل إنه من الممكن أن يشكك في موصولة الجمل لوردة في التراكيب التي من قبيل (39 أ) لأنها فاقدة لمعين أساسي . (أ) تضمن موصولاً (ب) القام بدور نقس الاسم الرأس.

في نفس السياق نلاحظ أن الجمل الموصولة المسماة «غير تقييدية» أو «هدئية» يمكن أن توارد الحد المحيل إحالة بناء بخلاف مقابله المحيل إحالة تعيين .

(40) أ - قابلت فتاة، من زارتنا أمس

ب - \* قابلت الفتاة من زارتنا أمس

ويؤيد هذا فكرة أن الجملة التي ترة مع الحد المحيل إحالة بناء متضمنة لمعرفة إصافية جديدة.

(٦) يُشترط في «المبتدأ» أن يكون حلاً محيلاً إحالة تعيين كما يتبين من المقارنة بين (41 أ) و(42 ب) :

(41) أ - الكتاب قرأته

ب - \* كتاب قرأته

وعلة ذلك هي أن الحد المبتدأ يحيل على الذات التي تشكل مجال الخطاب والتي يجب، بالتالي، أن يتعرف عليها المخاطب قصد أن تتم عملية التخاطب بنجاح.

(٧) يمكن أن يتضمن الحد المعين (بالكسر) المخصص الإشاري، بخلاف الحد البائي :

(42) أ - قرأت هذا الكتاب

ب - قرأت الكتاب هذا

ج - قرأت كتاب هنر هذا

(43) أ - \* قرأت هذا كتاباً

ب - \* قرأت كتاباً هذا

وواضح أن ذلك راجع إلى أنه من التناقض أن يُشار إلى ذات غيبس متوافرة لدى المخاطب حين التخاطب (أي حين عملية الإشارة).

### 3 - 1 - 4 - طبيعة المحال عليه

سبق أن أشرنا في الفصل الأول إلى أن ما يدل عليه الإطار الحملّي ليس الواقع وإنما هو تمثيل ذهني لواقع ما. وتعد الذوات المحال عليها، تبعاً لذلك، ذوات متواجدة في «عالم ذهني» وليست «ذوات واقعية». ويسمى ذلك (ديك ١٩٨٩، ١١٣) على كون ما تحيل عليه الحدود ذوات ذهنية لا ذوات واقعية بثلاثة أمور هي

(أ) ثمة أشياء كثيرة يمكن أن نحيل علمها وأن نتحدث عنها دون أن نكون لها وجود في عالم الواقع فمن الممكن أن نحيل على كائنات أسطورية أو خيالية أو افتراضية وأن نبني على هذه الإحالة خطاباً سليماً غير لائق كخطاب الأساطير وخطاب ما يُسمى «الخيال العلمي»

(ب) يُشترط في نجاح عملية الإحالة على ذات ما (واقعية أو غير واقعية) أن يكون للمخاطب تمثيل ذهني لهذه الذات مثال ذلك أنني إذا أردت أن أحيل مخاطب على أهرام مصر فيتوجب إما أن يكون لدى المخاطب صورة ذهنية لهذه الأهرام أو أن أمدّه بالمعلومات التي تكون لديه هذه الصورة قيل أن أحدثه عنها ولا تصدرت عملية التخاطب

(ج) بفصل هذه الصورة الذهنية يمكن أن تتم عملية التواصل بنجاح حتى في المواقف التي لا تدرك فيها الذات المحال عليها بطريقة مباشرة. فمن العلوم أننا كثيراً ما نتحدث عن أشياء «غائبة»، غير متوافرة حين نتحدث عنها لأن الصور الذهنية التي لدينا تعبنا عن الإدراك المباشر للذات الواقعية. مثال ذلك أنني يمكن أن أتيج النص (44) عن الذات «الطالب» و«كتاباً» و«إحدى المكتبات» و«صديقه» دون أن تكون هذه الذات حاضرة حين إنتاج النص :

(44) «اشترى الطالب كتاباً من إحدى المكتبات وبعد أن أنهى قرأته أعاده لصديقه»

فجاء هذا النص في تضمنه الصور الذهنية لتلك الذات التي تتوفر لدى المخاطب أو التي يتيها بناءً ويمكن إضافة إلى ما أورده ذلك من أدلة ما يلي :

(د) تختلف الصور الذهنية من لغة إلى أخرى والذات في عالم الواقع واحدة. وعلة ذلك أن كل عشيرة لغوية تمثل الواقع تمثلاً ذهنياً يختلف عن التمثيلات الذهنية في العشائر اللغوية الأخرى مثال ذلك «كتاب» في العربية ومقابلته «livre» في الفرنسية اللذان يدلان على صورتين مختلفتين ومختلفتين وهما «ما هو مكتوب» و«لمدة التي كان يكتب عليها قبل ظهور الورق» وإن كانا يحملان على نفس الشيء في عالم الواقع :

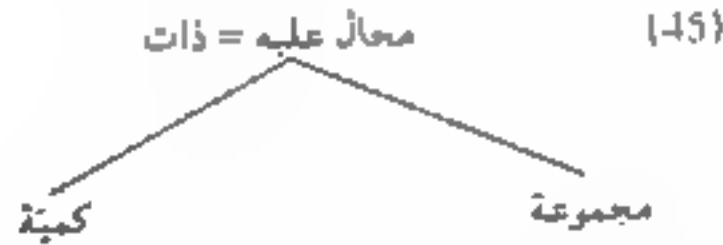
(هـ) يمكن أن تُعدّ المفردات «المترادفة» أسماء لصور ذهنية مختلفة بسبب لواحدة ويمكن أن نقول، بالتالي، إما يكون أمام ظاهرة مترادف حين نكون أمام

مجموعة من المفردات محيلة على صور ذهنية مختلفة لنفس الذات في عالم الواقع،  
ويمكر التمثيل لذلك بالمفردات المتعددة الدالة على «الأسد» في اللغة العربية والتي  
يحتسب معانيها باختلاف الصور الذهنية لهذا الحيوان :

(و) من مشاكل الترجمة الأساسية ما أوردناه في (د)، أي اختلاف  
الصور الذهنية للذات الواحدة من لغة إلى لغة بالترجمة، باعتبارها عملية ثقافية،  
تنقل صوراً ذهنية إلى صور ذهنية مقابلة وقد بينا في (المفوكل 1995) أن عملية  
نقل هذه تتم بين سوية تحتية - مصدر وبنية تحتية - هدف على أساس أن هاتين  
البنيتين صورتان ذهنيان لنفس الواقعة.

### 3- 1- 5 - أقطار المجال عليه :

ينتهي ديك (ديك 1989 : 123) إلى أن أنواع ما يمكن أن يُحبل عليه  
حداً ما يمكن أن يختزل في نوعين : مجموعة (Set) وكمية (Mass)، كما يتبين من  
رسمه التالي :



تختلف المجموعة عن الكمية هي أن الذات المنتسبة إلى المجموعة تُعد  
في حين أن الذات المنتسبة إلى الكمية لا تُعد بل تُقال أو تُقاس أو توزن.

ويمكن أن تكون المجموعة أحادية (= متضمنة عنصراً واحداً) كما يمكن  
أن تكون بولية أي متضمنة أكثر من عنصر واحد.

على هذا الأساس، يمكن تصنيف الأسماء بالشكل التالي .

(١) أسماء دالة على كمية مثل «لحم» و«ماء» و«زبد» :

(٢) أسماء دالة على مجموعة أحادية ويكون إما مشتركة مثل

«كتاب» و«قلم» أو أعلام مثل «خالد» و«هند» أو مجموعة نونية وتكون الأسماء  
أداة على مجموعة بولية إما أسماء بجمع مثل «كُتُب» و«أقلام» أو أسماء مفردة  
دالة على جمع مثل «أسرة» و«قوم» و«جمهور» مثلاً.

ويُروى هذا التصنيف للذوات المحال عليها وما يدعمه نحويًا منعرض له في فقرة لاحقة. ونشير بالمناسبة إلى أن رايكوف (رايكوف 1992) يقترح تصنيفاً رباعياً تنقسم بمقتضاه الأسماء إلى : (أ) أسماء مفاهيم («حُرَّة») و(ب) أسماء أشخاص (بالمعنى العام لشخص) و(ج) أسماء كميات و(د) أسماء مجموعات ما يخالف بين اقتراح ذلك واضراح رايكوف هو أن الأقسام الأربعة التي يميز بينها رايكوف تُعدُّ، في نظره، سماتٍ جِهية اسمية تماثل السمات الجِهية الفعلية. وجهه النظر هذه متشكك موضوع مبحث من المباحث اللاحقة.

### 3 - 1 - 6 - الإحالة والتعجير :

لنقارن بين الجملتين التاليتين :

(46) أ - مدت هند يدها لخالد لتسلم عليه

ب - طلب خالد يده هند من أبيها

ما يتبيّن من هذه المقارنة هو أن المفردة «يد» مفردة محيلة في الجملة الأولى وفاقدة لهذه الخاصية في الجملة الثانية. ففي هذه الجملة لا تحيل المفردة «يد» على العنصر المعروف بل تشكل مع المفعول «طلب» عبارة واحدة متعجّرة. ومن علامات تعجّر هذه العبارة :

(أ) أنها لا تتحمل تعويض أي من عناصرها بمرادف :

(47) أ - الشمس خالد يده

ب - \* طلب خالد كفّ هند

(ب) وأنها لا تتحمل أن يوصف عنصر من عناصرها :

(48) \* طلب خالد يده هند النحيلة

(ج) وأنه لا يجوز تغيير رتبة عناصرها كأن يبتدأ بالعنصر «يد» :

(49) \* يد هند طلبها خالد

(د) دلاليًا، لا تشكل المعنى الإجمالي للعبارة مجموع معنوي عناصرها بل هو معنى آخر وهو «خطب» أو «طلب هتداً للزواج» :



(٤) التقطتان «:» الرامزتان إلى أن المعلومة الواردة بعدهما، أي  
(س ي)، تفيد قيم س ي الممكنة الواردة قبلهما.

ولنمثل لذلك بالحد «الرجل الكريم» الذي بنيته هي البنية (51) :

(51) (ع 1 س ي : رجل (س ي) : كريم (س ي))

حيث : ع = معرفة : 1 = مفرد.

تقرأ البنية (51) كالتالي :

(52) «ذات معرفة مفردة» س ي على أن الخاصية «رجل» تنطبق على  
س ي، على أن الخاصية «كريم» تنطبق على س ي».

ويمكن أن تقرأ نفس البنية، على أساس التعريف المقترح للإحالة،  
بالشكل التالي :

(53) إشارة من المتكلم إلى المخاطب :

\* تعرف على ذات مفردة س ي،

\* مفتاح 1 : خاصية س ي أنه رجل

\* مفتاح 2 : خاصية س ي أنه كريم

3 - 2 - 1 - 2 - المقيدات :

(أ) سبق أن أشرنا إلى أن «المقيد» «حمل مفترح في س ي» كما يتبين  
من التمثيل التحتي العام (54). ويقوم المقيد بدور تقليص مجموعة الذوات لمحال  
عليها إلى مجموعة أصغر. مثال ذلك أن المقيد «رجل» يقلص مجموعة الذوات برامز  
ليها س ي في الحد (51) إلى مجموعة الرجال في حين أن المقيد «كريم» يقلص  
مجموعة الرجال إلى مجموعة الرجال الكرماء. ويمكن أن تستمر عملية التقليص هذه  
بإضافة مقيدات أخرى :

(54) قابلت [ الرجل الكريم ذا اللحية البيضاء - الساكن قريشا ]

وتسوقف عمله التقليص هذه (وبالتالي عدد المقيدات داخل الحد) على  
مدى استطاعة المخاطب على التعرف على الذات المجال عليها. فإن كان في اعتقد

المتكلم أن المخاطب قادر على التعرف على ما يُريد الإحالة عليه قلت مقيدات وكان بالإمكان الاكتفاء بمفرد واحد كما هو الشأن في الجملة (55) :

(55) قابلت [الرجل]

وإن كان المتكلم يعتقد أن عمله التعرف يحتاج إلى المزيد من المعلومات تعددت المقيدات بتعدد المعلومات المحتاج إليها.

(ب) من سمات هذا النموذجي أن يكون أول مقيداته اسماً دالاً على

د.ت.

ويمكن أن يتلو هذا المقيد الأول مقيدات أخرى تكون إما أسماء :

(56) أ - قابلت أخت هند

ب - قابلت أخت صديقة هند

أوصاف :

(57) أ - قابلت الجارة السمراء

ب - قابلت الجارة السمراء النحيفة

أو جملة موصولة :

(58) قابلت الجارة التي ابتسمت لها أمس

كما يمكن أن يتلو المقيد الاسمي مقيدات تنخرج في أكثر من مقولة كما هو الشأن في (59 أ - ب)

(59) أ - قابلت أخت الجارة التي ابتسمت لنا أمس

ب - قابلت أخت الجارة السمراء التي ابتسمت لنا أمس

(ج) وتقوم بين المقيدات الواردة في نفس الحقل أنواع ثلاثة من العلاقات: علاقة عطف وعلاقة نتائج وعلاقة إدماج.

(١) يمكن أن تقع علاقة العطف في مستوى المقيد الأول ذاته :

(60) رأيت [ حالداً وهذا]



أو في مستوى المقدمات التي تليه :

(61) أ - قرأت (كتاب خالد) و[هند]

ب - قابلت فتاة جميلة و[دكة]

ويتم اشتقاق الحدود المنصحة لعلاقة العطف طبعاً للقاعدة العامة التالية

(62)  $\alpha \leftarrow \alpha$  و  $2\alpha \dots$  و  $\alpha \rightarrow \alpha$  [ن ≤ 1]

حيث و - عاطف مجرد.

مفاد هذه القاعدة أن عنصراً ما يمكن أن يتم توسيعه بإضافة عنصر شريطة أن يكون العنصر المعطوف من نط العنصر المعطوف عليه. وقد وضعنا (التركيب 1986 و 1988 ب و 1993 أ) لهذه العناية «هدأ التناظر» التالي :

(63) هبدأ التناظر :

« يعطف بين المتناظرات »

يضمن الهدأ (63) منع توليد جمل لا حنة من قبيل :

(64) أ - \* قابلت فتاة جميلة

ب - \* قابلت فتاة جميلة وهندية.

يمكس الحس (64) أ) هي انتماء المتعاطفين إلى مقولتين معجميتين مختلفتين (اسم وصفة)، ويمكن حس (64 ب) هي أن المعطف يجمع بين عنصرين متعيينين حقلين دلاليين مختلفين وإن تألفا من حيث المقولة المعجمية (صفة وصفة).

(٢) تقوم بين مقدمات الحد علاقة «تتابع» حين ترد هذه المقدمات «مترافقة» (Stacked) كما هو الشأن في الجملتين (57 أ - ب).

وتعوم هذه العلاقة بين المقدم الاسمي الأول وما يليه وبين أحد المقدمات لأخرى وما يليه كما في الجملة التالية :

(65) قرأت خطاب الحارة السراء.

ومن حالات الالباس في هذا الباب التراكيب التي من قبيل (66) :

(66) مررت بأخت الجارة الشقراء.

حيث يمكن أن يفهم المقيد الثالث («الشقراء») على أنه معلق بالمقد  
لشي («الجارة») كما يمكن أن يفهم على أنه يتعلق بالمقيد الأول («أخت»)  
(٣) أما في الحالة الثالثة فيكون المقيد الموالي قد دمجاً في المقيد السابق  
كما هو الشأن في الجمل (56 أ - ب) و (58) و (59 أ - ب).

وتُرجع للحالات الثلاث قشيلات متمايزة كما يتبين من التمثيلات  
لتالية (67 ب) و (68 ب) و (69 ب) للحدود (67 أ) و (68 أ) و (69 أ)

(67) أ - فتاة جميلة وذكية

ب - (ك) س ي : فتاة س (س ي) : جميل س و ذكوس (س ي)

(68) أ - الجارة السمراء التحفة

ب - (ع) س ي : جارة س (س ي) : السمراء نحيف س (س ي)

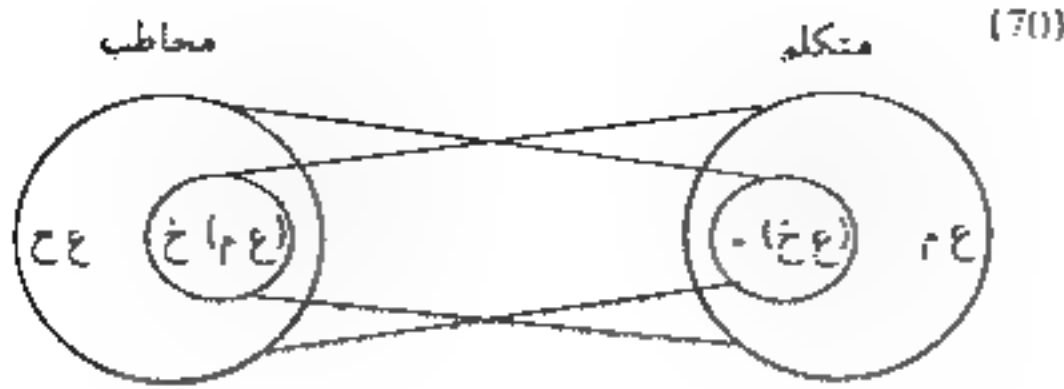
(69) أ - كتاب صدقة هند

ب - (ع) س ي : (كتاب س (س ي) : صدوق س (س ي)  
(هند س (س ي))

(د) يخضع توارد المقيدات داخل الحد الواحد لمجموعة من القيود يمكن  
تصنيفها صدين قيوداً على عدد المقيدات وقيوداً على نوع المقيدات.

(١) سبق أن أشرنا إلى أن عدد المقيدات يتفاوت حسب ما يقتضيه  
لموقف التواصل، أي حسب ما يحشاه المخاطب، هي اعتقاد المتكلم، سواء لبت  
المحال عليه إذا كان «جديداً» أو للتعرف عليه إذا كان «معطى».

منهيب ديك (ديك 1989 : 10 - 11) إلى أن ضابط عملية التواصل  
لديج هو ما يسميه «نظرية الآخر» (theory of the other) أي ما يعرفه كل من  
لمح صين عن معلومات الآخر حين عملية التواصل. ويقترح توضيح العلاقة التخاطبية  
بقائمة بين المتكلم والمخاطب أثناء عملية التواصل بواسطة الرسم التالي :



حيث :

(ع خ) م = ما يعتقد المتكلم عن معلومات المخاطب ؛

(ع م) خ = ما يعتقد المخاطب عن معلومات المتكلم ؛

فيما يخص عدد المقدمات داخل الحد، يتوقع أن يحدده (ع خ) م، أي تقدير المتكلم لما يتوهم لدى المخاطب من معلومات عن الذات التي يحيل عليها الحد . إذا كان المتكلم يعتقد أن المخاطب يكتفي بمعلومة واحدة لها، الحال عليه أن للتعرف عليه متى هذا ذا مقيد واحد .

(71) لقد اشترت البيت

وإذا كان المتكلم يعتقد أن المخاطب يحتاج إلى أكثر من معلومة واحدة بنى حداً متعدد المقدمات يضمن اعتداء المخاطب إلى الحال عليه :

(72) لقد اشترت البيت القديم الذي بجوار المقهى.

ويمكن أن يكتفي المتكلم بالإحالة بواسطة ضمير إذا كان يعتقد أن المخاطب لا يحتاج أكثر من ذلك بل يمكن ألا يحيل على الإطلاق في حالات قصوى يصبح فيها التعبير عن الحال عليه من باب الخشوع :

(3 / أ - قد اشترته

ب - لقد اشترت واشتهى الأمر.

قد يخطئ المتكلم، في بعض الحالات، في تقديره لمعلومات المخاطب فيعطر إلى تعديل (ع خ) م وتروى المخاطب بما يحتاجه، كما هو الشأن في الحوار  
الأسدي

(71) م = لقد اشتريت البيت القديم

خ = اي بيت ؟

م = البيت القديم الذي بجانب القنصلية.

**ملحوظة :** يتبين من التراكيب التي من قبيل (73 ب) أن محلالية المحمول لا تحددها الدلالة أو التركيب فحسب بل كذلك التداول فالمحمول «اشترى» ويرى كـ دلالة وتركيباً محمولاً ثانياً (يأخذ موضوعاً منفذاً وموضوعاً متقبلاً) يمكن أن يستعمل دور موضوعه الثاني إذا كان (ع خ) م يتيح ذلك ويمكن القول، في نفس السياق، أن للمحدد التداولي لمحلالية المحمول العتبة بالنظر إلى المحددين الدلالي والتركيبية. هنا أيضاً، يبرر ورود الطرح القائل بتحديد استعمال العبارات المعربة لثنية هذه العبارات.

بالإضافة إلى عنصر الوضع التخاطبي بين المتكلم والمخاطب يورد ريكوف (ريكوف 1992: 7 - 11) وسائط أخرى تتحكم بدرجات متفاوتة في عدد عناصر الحدث. هذه الوسائط هي التالية

أولاً، يصف كاييل (كاييل 1965) اللغات صنفين (أ) لغات يسرد فيها التعبير عن الذات و(ب) لغات يسود فيها، في المقابل، التعبير عن الحدث (Object dominated languages & Event dominated languages). تمتاز الفئة الأولى من اللغات بمعنى الحدود الصوري - التركيبي وفقر نسبي في المحمول (الفعل خاصة) في حين تنسم الفئة الثانية بمعنى المحمول وفقر الحدود. ولعل اللغة العربية تندرج في الفئة الثانية أكثر مما تنتمي إلى الفئة الأولى

ثانياً، ثمة لغات تحيل على ذات ما بواسطة حدث واحد يتضمن مقبداً متديعة أو مدمجة كما هو الشأن في العربية مثلاً. وتوجد في المقابل، لغات تحيل على نفس الذات بواسطة عناصر منفصلة ويبدو أنه لا يوجد في الفئة الثانية من اللغات ما يمكن أن يُعادل «المركب الاسمي».

ثالثاً، تميل بعض اللغات إلى تعدد الحدود في نفس الجملة عوضاً عن لإحالة بواسطة حدث واحد تلاحقاً لتعقيد الحدود. في هذا الصنف من اللغات تتوزع نفس معلومات علي حدود بسيطة متعددة بدلاً من أن تنحصر في حدث واحد معقد.

رابعاً، ثمة نزوع عام إلى تفضيل تعدد المقيدات المدمجة (أسماء وجمل موصولة) على تعدد المقيدات المتتامة (الصفات). على هذا الأساس، تكون التركيب الذي من قبل (75 أ) أكثر استعمالاً من التركيب الذي من قبل (75 ب) :

(75) أ - رأيت الفتاة التي تسكن قربنا والتي تعمل في المصنع المجاور

ب - رأيت الفتاة الساكنة قربنا العاملة في المصنع المجاور.

خامساً، يلاحظ (المراجع المحال إليها في رابكوف 1992 : 10) أنه، بالرغم من إمكان تعدد مقيدات الحذف الواحد دون الإخلال بسلامة الجملة، لا يتعدى عدد هذه المقيدات في الخطاب العادي ثلاثة. إن صحت هذه الملاحظة كانت التركيب الذي من قبل (76 ب) موسومة إذا قورنت بالتركيب الذي من قبل (76 أ) .

(76) أ - قابلت أخت صديق خالد

ب - قابلت أخت صديق خالد السراء التي تعمل في المصنع الذي يوجد بجوار بيتنا.

ومن الواضح أن ما يجعل موسومية التركيب الذي من قبل (76 ب) أن الخطاب يجد صعوبة في تحليلها وبالتالي في فهمها دفعة واحدة.

(٢) يحتمل توارد المقيدات داخل الحذف الواحد إلى قيود دلالية - تداولية نورد أهمها في ما يلي

أولاً، يشترط في توارد المقيدات المتتامة أن تتوالي من الأعم إلى لأخص قصد أن تعي وظيفة التقييد، لذلك لا يسوغ أن يكون المفيد الثاني، مثلاً، أعم من المفيد الأول كما في التركيب التالي :

(77) \* حضر مقرر الرياضيات الأستاذة

من الواضح أن الحذف (77) يؤدي إلى كون المفيد الثاني («الأستاذة») أعم من المفيد الأول («مقرر الرياضيات») الأمر الذي يخل بعلاقة التقييد المشروط فسامها بين عناصر الحذف والصحيح أن يقدم العنصر الثاني على الأول :

(78) \* حضر الأماتذة مترسو الرياضات.

وقد يكون التركيب (77) جائزاً إذا ما أولنا مجموعة الاساتذه على أساس أنها أحص من مجموعه مدرسي الرياضيات التي قد تصم الاساتذه وعسر لأساتذه أو إذا ما أولنا الاساتذه على أساس أنه يدل من مدرسي الرياضيات لا عقيد كما سنرى في فقرة لاحقة.

ثانياً، يُشترط في المقيد الثاني، إذا كان الحد يعيل إحالة بـ، أن يكون معرفاً إذا كان مفرداً وأن يرد دون موصول إذا كان جملة .

(79) أ - اشترت معطفاً جميلاً

ب - " اشترت معطفاً الجميل

(80) أ - اشترت معطفاً يقيني من البرد

ب - اشترت معطفاً الذي يقيني من البرد

ويشترط عكس ذلك إذا كان الحد محيلاً إحالة تعين :

(81) أ - اشترت المعطف الجميل

ب - \* اشترت المعطف جميلاً

(82) أ - اشترت المعطف الذي بقي من البرد

ب - \* اشترت المعطف بقي من البرد

ثالثاً، فيما يخص الجمل الواردة مقيدات، يشترط في قوتها الإنجازية أن تكون إخباراً وأن تنتمي إلى النمط الجملي الخبر :

(83) أ - قرأت كتاباً يستحق المطالعة

ب - \* قرأت كتاباً هل يستحق المطالعة

ح - \* قرأت كتاباً طالعة

مفاد هذا العهد أن الجملة الخبرية المنصنة لإخبار وحدها يمكن أن تقوم

بوظيفة التعييد

وأولها، من المعلوم أن محمول الجملة يفرض على محلات موضوعاته قيود  
تترادف تستفي على أساسها المفردات المناسبة مثال ذلك، أن المحمولين «نام» و«نائم»  
يقتضيان أن يكون موضوعهما متسماً بصفة «حي» :

(84) أ - نام ن (س ي : «حي») متض

ب - نائم ن (س ي : «حي») متض

على أساس هذا القيد، تقتضي الجملتان (86) أ ب) على أنهما  
خارجتان له في مقابل الجملتين (85) أ - ب) اللتين ترضياه :

(85) أ - نام الطفل

ب - الطفل نائم

(86) أ - \* نام الكرسي

ب - " الكرسي نائم

نفس هذه العلاقة القائمة بين المحمول وموضوعاته نجدها قائمة بين  
مقيدات المتواردة في الحد الواحد، كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(87) أ - رأيت طفلاً نائماً

ب - " رأيت كرسيًا نائمًا

لحسن الحسنة (87) ب) كامن في خرق قيد الحيوة الذي يقتضيه لقيد  
لثاني («نائم») في الاسم الذي يقيد.

ستتج من هذه الملاحظة ثلاثة أمور هامة : أولها أن توالي المقيدات  
داخل الحد الواحد يجب أن يستجيب لقيود توارد : ثانيها، أن قيود التوارد هذه هي  
نفسها التي يخضع لها موضوعات محمول الجملة وثالثها، وهو الأهم، أن بنية الحد  
شاكل بنية الحمل وهي قضية سنعالجها بتفصيل في مبحث لاحق

خاصة، يقتضي التقييد أن يكون العنصر المراد تقييده قابلاً للتقييد،  
أي أن يكون من الممكن نقله. خاصية القاطبة للنفس هذه غير متواترة في أسماء  
الأشخاص، لذلك التراكيب التي من قبيل (89) أ - ب) تراكمب لاجد إن فهمت على  
أن الصفة أو الجملة الموصولة عنصر مفيد

(88) أ \* قدمت هند الجميلة

ب - \* قدمت هند التي تدرس بكلية الحقوق

ويكمن لحن (88 أ - ب) في أن اسم الشخص يشكل، في مقابل الاسم المشترك، أعلى درجات إحالة التعيين فلا يحتاج، لذلك، إلى معيّنات تسهم في تعيينه. ويقعد هذه الخاصية حين يستعمل استعمال الاسم المشترك فيتحوّل أبدًا استقيبه

(89) أ قدمت الهند الجميلة

ب - قدمت الهند التي تدرس بكلية الحقوق

يجعل من الجمليتين (89 أ - ب) جملتين سلبيتين في مقابل الجمليتين (88 أ - ب) أن العلم «هند» فيها يحيل على عنصر من مجموعة يتميز بخاصية الجمال أو خاصية الدراسة بكلية الحقوق. فالجملتان (89 أ - ب) بخلاف الجمليتين (88 أ - ب)، تؤلّان على أساس أنهما مرادفتان للجمليتين (90 أ - ب) :

(90) أ - من بين الهندات قدمت الهند الجميلة

ب - من بين الهندات قدمت الهند التي تدرس بكلية الحقوق.

3 - 2 - 1 - 3 - هل كل عناصر الحدّ مقيدات ؟

حدثنا مفهوم التقييد على أساس أن كلّ عنصر من عناصر الحدّ يسهم في تقييد مجموعة الذوات الممكنة لإحالة عليها قصد تمكين المخاطب إما من بناء ما يريد المتكلم إحالة عليه أو من التعرف عليه إذا كان مشوّفاً في مخزونه الذهني. وربما أن مفهوم التقييد هذا يصدق على العناصر المتشابهة أو المدمجة أو المعطوفة. إلا أن الحدّ قد يتضمن عناصر تقوم بدور آخر غير دور التقييد كما حدثناه ولأخذ مثابين اثنين وهما

(أ) سبق أن بيّنا أن دور الصفات هو تقييد العنصر الموصوف أي تقلص إحالته كما هو الشأن في الجملة (57 ب) المعاد سوتها للتذكير :

(57 ب) قابلت الجارة السمراء - النحيقة.



في هذه الجملة تقلص الصفة «السراء» مجموعة الجاراب إلى مجموعة أصغر. مجموعة الجارات السمرارات ثم تقلص الصفة «التحيقة» مجموعة الجاراب السمرارات إلى مجموعة أصغر. مجموعة الجارات السمرارات التحينات.

لنمارن الآن الصعات الواردة في الجملة (57 ب) بالصفات الواردة في الجملتين التاليتين :

(91) أ - قرأت مقالا رائعا

ب - زارني ضيف فظيع

من الواضح أن الصفتين «رائعا» و«فظيع» لا يقرمان بدور تقبص مجموعة ما إلى مجموعة أصغر بقدر ما تعبران عن موقف المتكلم من الذات التي يحيل عليها المقيد الأول («مقالا» و«ضيف»).

فلا يمكن إذن أن يقال عن هاتين الصفتين إبهما مقيدين كما نقول ذلك عن الصفتين «السراء» و«التحيقة» في الجملتين (58 ب).

سنوفي هذه الظاهرة حقها من الدراسة في مبحث لاحق.

(ب) يكمن الفرق بين الجملتين التاليتين :

(92) أ - يذهب الطلبة اللذين يهرون الشرق إلى مصر

ب - يذهب الطلبة، اللذين يهرون الشرق، إلى مصر

في اختلاف الدور الذي يقوم به التركيب الموصول «الذين يهرون الشرق» ففي الجملة الأولى يحصر هذا التركيب مجموعة الطلبة الناهين إلى مصر في الطلبة اللذين يهرون الشرق. فيكون معنى هذه الجملة «لا يذهب إلى مصر إلا الطلبة اللذين يهرون الشرق». أما في الجملة الثانية فإن التركيب الموصولي لا يقيد وإنما بصيف معلومة فيكون معنى هذه الجملة هو «يذهب كل الطلبة إلى مصر وهم كلهم يهرون الشرق».

هذا الفرق في الدور هو الذي يُميِّز على أساسه بين صنفين من الجمل الموصولة: «الجمل الموصولة المقيدة» (restrictive relatives) و«الجمل الموصولة غير المقيدة» أو «البدلية» (non-restrictive / appositional relatives).

وينعكس هذا الفرق الدلالي - التناولي في بنية الحد كما يتبين من الملاحظات التالية :

(١) سبق أن بينّا أن اسم الشخص لا مسوغ تقسمه كما يدل على ذلك لحس (٨٨ أ - ب). في نفس السياق، نلاحظ أن الجملة الموصولة غير المقيدة يجوز أن توارى اسم شخص، بخلاف الجملة الموصولة المقيدة :

(٩٦) أ - يذهب خالد، الذي يهوى الشرق، إلى مصر كل سنة

ب - \* يذهب خالد الذي يهوى الشرق إلى مصر كل سنة.

(٢) أشرنا في مكان آخر (التوكّل 1988 ب) إلى أن الجمل الموصولة المقيدة لا تحدث إلا الصائتر التي من فئة «الذي» في حين أن الجمل الموصولة غير المقيدة تحدث هذه الفئة إضافة إلى فئة «هن» :

(٩4) أ - يذهب خالد، من يهوى الشرق، إلى مصر كل سنة

ب - \* يذهب خالد من يهوى الشرق إلى مصر كل سنة.

(٣) تشكّل الجملة الموصولة غير المقيدة وحدة تنفيمية مستقلة مفصلة عن باقي النص بوقفين كما يتبين من التمثيل التالي للجملة (٩٦ أ) مثلاً :

(٩5) [ يذهب خالد # [ الذي يهوى الشرق ] # إلى مصر كل سنة

خاصية الاستقلال التنفيمي هذه لا تتوافر في الجمل الموصولة المقيدة.

(٤) يمكن أن تُحدّف الجملة الموصولة غير المقيدة دون تأثير في معنى النص العام. فاجملة (٩6)، مثلاً، :

(٩6) يذهب الطلبة إلى مصر

ترادف الجملة (٩2 ب) لا الجملة (٩2 أ)

للممثيل للعناصر غير المقيدة، بقترح خروث ولبرخ (خروث ولبرخ 1986) السمة العامة التالية .

(٩7) (س ي) ← ((س ي)<sup>1</sup>، (س ي)<sup>2</sup>، ...، (س ي)<sup>n</sup>) [n ≤ 2]

حيث تشير الفاصلة «،» إلى علاقة عدم التقييد (أو البديل).

ستخصص لما سبق أن العناصر التي يمكن أن تتوارد في الحد الواحد عناصر مفردة وعناصر غير مفردة ولعله من الممكن أن تُعدّ العناصر المنتمية إلى فئة انشائية عناصر خارجية لا تنتمي إلى الحد ذاته.

### 3 - 2 - 1 - 4 - مخصصات الحد

يُعبّر في نظرية النحو الوظيفي، خاصة في مستوى البنية التحتية (أ) و انتمثيل الدلالي التداولي) بين نوعين من العناصر : (أ) عناصر معجمية و(ب) عناصر نحوية. تنتمي إلى الفئة الأولى من العناصر المحمولات بجميع أصنافها (أفعال و أسماء وصفات وظروف) في حين تدرج في الفئة الثانية المخصصات والوظائف (الدالية والتركيبية والتداولية) دور هذه العناصر النحوية (المخصصات والوظائف) هو «تحديد الإطار النحوي الذي تتوارد فيه الوحدات المعجمية لتكوين عبارة لغوية» (ديك : 1989 - 139).

وتختلف المخصصات باختلاف الحال الذي ترد فيه. على ذلك الأساس، يبيّن بين خمسة أصناف من المخصصات وهي التالية (ديك : 1989 : 138) :

$$(98) \text{ أ - } \Omega = \text{مخصص الحد}$$

$$\text{ب - } \pi_1 : \text{مخصص المحمول}$$

$$\text{ج - } \pi_2 : \text{مخصص الحمل}$$

$$\text{د - } \pi_3 : \text{مخصص النضية}$$

$$\text{هـ - } \pi_4 : \text{مخصص القوة الإنجازية.}$$

ما يهمنا هنا هو المخصص  $\Omega$ ، مخصص الحد.

بأخذ المخصص  $\Omega$  القيم التالية وفقاً للنموذج الأول (ديك 1989)

$$(99) \left\{ \begin{array}{c} \text{ع / ك} \\ \text{م / ص} \\ \text{سو} \\ \text{عد} \\ \text{شا} \end{array} \right\} = \Omega$$

حش = تعريف ؛ ك = تنكير ؛ م = عام ؛ ص = خاص ؛ سو =  
سور ؛ عد = عدد ؛ شا = إشارة.

مفاد (1991) أن مخصص اخذ يمكن أن يكون تعريفاً أو تنكيراً ؛ تعميماً  
أو تخصيصاً ؛ سوراً أو عدداً أو إشارة في الفقرات الموالية من هذا المبحث نعرض  
لهذه المخصصات الحديثة كما وردت في (ديك 1989). لكن قبل ذلك نود أن نوضح  
مراً أساسياً وهو التالي : حيث نتحدث عن العناصر «التعريفية» (في مقابل العناصر  
المعجمية) فإن الأمر يتعلق بالسمات التي تتحقق بواسطة وسائل صرفية - تركيبية لا  
عن هذه الوسائل الصرفية - التركيبية ذاتها هذه السمات هي سمات دلالية - تداولية  
يمثل لها في البنية التحتية تأخذ تعبيرات لها وسائل صرفية - تركيبية في مستوى  
بنية المكونات، ويتم نقل السمات الدلالية - التداولية إلى صرقات، كما هو معلوم،  
عن طريق إجراء قواعد التعبير. مفاد هذا، بالنظر إلى مخصصات الحد، أن هذه  
المخصصات (تعريف / تنكير ؛ سور ؛ عدد) سمات دلالية - تداولية مجردة يتم  
نقلها عن طريق فئة معينة من قواعد التعبير إلى صرقات أو تراكييب معينة.  
ولمحافظة على التمييز بين السمات الدلالية - التداولية وصرورها الصرفية التركيبية  
ودراً لكل ليس نقترح أن يميز بين المخصصات ( = سمات دلالية - تداولية)  
و«محددات» ( = التحققات الصرفية التركيبية للمخصصات) مثال ذلك أننا حين  
نتحدث عن التعريف / التنكير فإما لا نعني أداة بمعنى بل نعني سمة دلالية تداولية  
يمكن أن تتحقق إما بواسطة أداة أو بواسطة لاحقة أو بواسطة بنية رتيبة معينة (كما هو  
الشأن في اللغات التي لا أداة تعريف لها كاللاتينية).

ونشير بالمسألة إلى أن التمييز بين المخصصات المحددة وتحققها  
صرفية - التركيبية يخدم كثيراً أحد مطامع النحو الوظيفي الأساسية الكلية  
التمصية، حيث يمثل لما هو مشترك بين اللغات في شكل سمات دلالية - تداولية (=  
مخصصات) في حين تُشرك الفروق بين اللغات إلى مستوى الصرف والتركيب  
السمات، مثلاً، تأتلف في كونهما تعرف وتنكير لكنها تختلف في تحقق هاتين  
سمتين. ومن الواضح أنه بفصل هذا المميز تتمكن نظرية النحو الوظيفي من تلافي  
ما يقع فيه النظريات التي تفرض وجود أداة تعرف في لغات لا أداة تعريف فيها، أو  
تعمي وجود التعريف والتنكير عن لغات لا يتحقق فيها هذان المفهومان بواسطة أداة  
معينة. ففي نظرية النحو الوظيفي، يفرض أن مفهومي التعريف والتنكير يوجدان في  
جميع اللغات ويمثل لهما في البنية التحتية كسمات دلالية بواسطة مخصص الحد إلا

أن تحقيقهما الصرفي أو التركيبي يختلف من لغة إلى لغة أو من نمط من النغات إلى آخر فالكلّي هنا، بتعبير آخر، هو المفهوم والمفهوم أو النمطي تحقيقهما الصرفي - لتركيبية، تعرض في الفقرات الموالية لمخصصات الحد باعتبارها سمات دلالية - تداولية مجردة على أن نتناول تحقيقاتها الصرفية في مبحث لاحق.

### 3-2-1-4-1- التعريف / التنكير :

يربط ديك (ديك 1989 : 139) مفهومي التعريف والتنكير بمفهومي الإحالة السابق لمحددهما : إحالة التعيين وإحالة البناء. على أساس هذا الربط، يستعمل الحد المعرف لتعيين ذاتها في حين يستعمل الحد المنكر لبناء ذاتها :

(100) أ - يستعمل المتكلم حد معرفاً لدعوة المخاطب إلى التعرف على ذات ما متوافرة في مخزونه الذهني :

ب - يستعمل المتكلم حد منكرًا لدعوة المخاطب لبناء ذاتها حسب الخصائص المرصودة في هذا الحد (ديك 189: 139).

يمثل لمفهومي التعريف والتنكير بواسطة المخصصين ع و ك على التوالي طبقاً لما هو وارد في (99). مثال ذلك البستان التحتيتان للحدين «صوت» و«الصوت» الواردتين في الجملتين (101 - أ - ب) :

(101) أ - سمعت صوتاً

ب - سمعت الصوت

(102) أ - (ك ا س ي : صوت س)

ب - (ع ا س ي : صوت س)

من خصائص المخصصات، بوجه عام، أنها تأخذ حيزاً لها المجال الذي ترد فيه رمته. فالمخصص الإنجازي  $\pi_4$  يأخذ حيزاً له الجملة كاملة والمخصص  $\pi_3$  يأخذ حيزاً له القضية والمخصص  $\pi_2$  يأخذ حيزاً له الحمل في حين يشكل المحمول حيزاً لمخصص  $\pi_1$ . أما المخصص  $\Omega$  فإنه يأخذ حيزاً له الحد بكامله. فما يخص المخصص التعريف / التنكير فإنه ينصب على كل عناصر الحد. فالتعريف ينصب على الممدات الصفة انصباه على المفيد الإسمي الأول وكذلك التنكير :

(103) أ - قرأت المقال المفيد

ب - \* قرأت المقال مفيداً

ج - \* قرأت مقالاً مفيد

(104) أ - قرأت كتاباً مفيداً

ب - \* قرأت كتاباً المفيد

ويصدق هذا، كذلك، على المقبضات الواردة جملاً موصولة. فإذا افترضنا أن الضمير الموصول أداة من أدوات التعريف (شأنه في ذلك شأن الألف واللام) وجب ظهوره في حذّ معرف واحتثاؤه في حذّ منكر كما يتبين من المقارنة بين التراكيب التالية :

(105) أ - قرأت مقالاً يحلل الوضع في الشرق

ب - قرأت المقال الذي يحلل الوضع في الشرق

ج - \* قرأت مقالاً الذي يحلل الوضع في الشرق

د - \* قرأت المقال يحلل الوضع في الشرق.

أما عن الحدود المتضمنة لعلاقة «الإضافة» فإن مخصص التعريف / لتكبير ينصب على العنصرين المتضايين معاً طبقاً للقاعدة العامة، إلا أن العلامة لدلة عليه لا تظهر إلى على العصر الثاني. العصر المسمى «مضافاً إليه» :

(106) أ - قرأت مقال الناقد

ب - قرأت مقال ناقد

ج - \* قرأت المقال الناقد

د - \* قرأت مقالاً ناقد

ويمكن أن يستقل عنصراً إضافته بالنظر إلى التعريف / التكبير حين تكون الإضافة بواسطة :

(107) أ - قرأت مقالاً لناقد

ب - قرأت مقالاً للناقد

في مثل هذه التراكم لكل من عنصري الإضافة إحالته الخاصة به كم بدل على ذلك حملهما معاً لأداة التعريف أو التنكير. يمكن القول، إذن، إن الإحالة في التركيب الإضافي إحالة واحدة حين تكون الإضافة مباشرة وإحالتان اثنتان حين تكون الإضافة بواسطة ومن الملاحظ أن العنصر الأول لا يحمل، في اللغة العربية، أداة لتعريف حتى في الإضافة بواسطة :

(108) أ - قرأت المقال لناقد

ب - قرأت المقال للنقاد

بخلاف ما يحصل في العربيات الدوارج حيث نجد في العربية المغربية، مثلاً، تراكيب من قبيل (110) إلى جانب التراكيب (109) :

(109) أ - قرئت كتاب أستاذ

ب - قرئت كتاب الأستاذ

(110) أ - قرئت كتاب دبال أستاذ

ب - قرئت الكتاب دبال الأستاذ

ونلاحظ كذلك أن «المضاف» يمكن أن يحمل علامة التعريف (الالف واللام) إذا كان اسماً مشتقاً كما يتبين من سلامة الجملتين التاليتين :

(111) أ - رأيت الضارب الرجل

ب - قابلت المجدوع الأنف

وشترط في ذلك أن يكون العنصر «المضاف إليه» معرفة :

(112) أ - رأيت الضارب رجل

ب - رأيت المجدوع أنف

يسدح تحت مبدأ التناظر أن يتمثل الحدان المتعاطقان من حيث التعريف والتنكير كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (113) أ - ب) والجملتين (114) أ - ب) :

(113) أ - قرأت الكتاب والمعال

ب - قرأت كتاباً ومعالجة

(114) أ - ؟ قرأ الكتاب ومقالاً

ب - قرأت كتاباً والمقال

أما العناصر غير المقيدة (أو البدلية) فهي مستقلة بالنظر إلى التعريف والتشكير. من أمثلة ذلك أن الجمل الموصولة المتضمنة لضمير موصول التي من المعلوم أنها لا تفقد اسماً مكرراً، يمكن أن ترد بعد اسم نكرة على أساس أنها عنصر غير مقيد.

(115) جاني رجل، الذي كان يرتي جلباباً، أمس

المستخلص من هذه الجملة من الملاحظات أن مخصصي التعريف والتشكير ينصبان، باعتبارهما يأخذان حيزاً لهما الحد رتبه، انصباباً واحداً على جميع عناصر الحد باستثناء العناصر غير المقيدة (أو البدلية) وعناصر الإضافة عبر المباشرة (أو الإضافة بواسطة).

بما أن على ذلك يمثل للحد، بالنظر إلى التعريف / التشكير، حسب المسطرة التالية :

(١) في حالة انصباب المخصص على الحد برمتيه، يمكن أن يؤشر للتعريف / التشكير في مخصص جميع عناصر الحد كما يمكن أن يكتفي بالتأشير له في مخصص الحد ككل نظراً للتساثل، وهذا الإمكان، طبعاً، أقل كلفة. مثال ذلك أن الحد «العاصمة المغربية» يمكن أن تكون له إحدى البينتين التاليتين

(116) أ - (ع ا س ي : عاصمة س : مغربية س)

ب - (ع ا س ي : (ع ا س ي : عاصمة س) : (ع ا س ي : مغربية س)).

في حالة تبني التحليل (116 أ)، يتعين وضع مصفاة تمنع ظهور الضمير الموصول مع مخصص التشكير ويمكن صوغها كالتالي :

(117) أ - \* (ك س ي : <sup>1</sup> ص <sup>2</sup> (س<sup>1</sup>) ... (س<sup>2</sup>))

حيث ص - موصول

(٢) حين تضامن المخصصات من حيث التعريف / التشكير يؤشر لكل عنصر مخصص على حدة، كما يتبين من المقارنة بين بنيتي الحدين «مقال الناقد» و«مقالاً للناقد» :



(118) - (ع ا س ي : (س ي : مقال س) (س ح : ناقدس))

(119) - (ك ا س ي : (ك سي : مقال س) (ع س ح : ناقدس))

ويمكن أن تُعد إعادة التأشير لمخصص التعريف / التنكير في الحدّ لإصافي مؤشراً لوجوب إدماج واسط بين العنصرين بخلاف ما إذا اكتفي بالتأشير لمخصص الحدّ ككل حيث يمتنع انذاك إدماج الواسط. مثال ذلك أن البنية التحتية (118)، بخلاف البنية (119)، لا تحتل إدماج الواسط «اللام».

يشير ديك (ديك 1989 : 142) إلى أن من الحدود ما يلزم التعريف كـ هو الشأن بالنسبة للضمائر والأسماء الأعلام فصميرا المتكلم والمخاطب بحيلان دوماً إحالة تعيبي إذ يشيران إلى ذاتين لا مشكل في التعرف عليهما. دليل ذلك أنه لا وجود لمقابل منكر لهذين العنصرين

أما اسم العلم فإنه يحمل، في ذاته، تعريفه لذلك لا يحمل، بوجه عام، أية علامة تعريف. هنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالي : كيف يبرر دخول الألف ولام على أسماء الأعلام من جهة وإمكان ورودها مثنونة من جهة ثانية ؟

إسهاماً في الإجابة على هذا السؤال يمكن أن نورد الملاحظات التالية :

(أ) فيما يتعلق بأداة التعريف، نلاحظ أنها لا تدخل على جميع لأسماء الأعلام وأنها، إذا دخلت، فإنها لا تفيد التعريف، بل على العكس من ذلك، تنقل الاسم العلم إلى اسم مشترك ففي الجملة (120)، مثلاً، يحيل أحد «الهند التي عشقتها» على هد من الهدات المتوافرة في مخزوني المتكلم والمخاطب

(120) رحلت الهند التي عشقتها

ويقوم دليلاً مشتركية اسم العلم في هذه الجملة تحطّله لأن يفند (براسطة جملة الموصولة).

(ب) أما النون التي تلحق أسماء الأعلام كما هو الشأن في «زينة» و«هند» و«خالد» وغير ذلك فإنها لا تفقد التكرار إعادتها له هي الأسماء المشتركة مثل «كتاب» و«مجلة» و«مقال»، ومن الأدلة على ذلك ما يلي :

(١) لا يرد الاسم العلم في السياقات التي يرد فيها الاسم التكره من أمثلة ذلك أنه لا يعتد بتكره بل بمعرفة :

(121) أ - قدم ضيف كريم

ب - قدم خالد الكريم

ج - \* قدم خالد كريم

وأنه لا يقيد، كما أسلفنا، بجملة موصولة لا تتضمن ضميراً موصولاً كما يتبين من المقارنة بين (121 أ) و(122 ب) التي لا تصح إلا إذا عدت الجملة « يكتب مقالا » جملة حالاً :

(122) أ - رأيت رجلاً يكتب مقالا

ب - رأيت خالداً يكتب مقالا

ومن أمثلة ذلك كذلك أن مقيد المركب الإضافي الذي يكون فيه العنصر المضاف إليه اسم علم يقيد بمعرفة لا بتكره :

(123) أ - قرأت مقال ناقد مفيداً

ب - قرأت مقال خالد المفيد

ج - \* قرأت مقال خالد مفيداً

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن اسم العلم يعبر ان تُعطى عليه نكرة :

(124) أ - رأيت فتى وفشاة

ب - ؟ رأيت خالداً وفشاة

أو أن يضرب عنه بتكره .

(125) أ - رأيت بنتاً بل امرأة

ب - رأيت هنداً بل زيب

ج - " رأيت هنداً بل امرأة.

في نفس السياق، لا يحوز التعقيب على اسم العلم بالتركيب «أي + نكرة» جوازاً حين يكون المعقب علمه اسماً نكرة :

(126) أ - صاحب رجلاً، أي رجل

ب - \* صاحب خالداً، أي رجل

(٢) من المعلوم أنه لا يقع موقع المبتدأ بالمعنى الذي يأخذه هذا المصهور في النحو الوظيفي (التسوكل 1985) إلا الاسم المعرفة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(127) أ - المقال قرأت فحواً

ب - \* مقالاً، قرأت فحواً

ويحوز أن يقع الاسم العلم موقع المبتدأ :

(128) خالد، قرأت مقاله

في نفس السياق، يُشترط في المكون الذيل أن يكون معرفاً باعتباره محمولاً<sup>(١)</sup> لضمير داخل الجملة. لذلك يقع دليلاً الاسم المشترك المعرف واسم العلم دون لاسم المشترك المنكر :

(129) أ - قابلته، الضيف

ب - قابلته، خالد

ج - \* قابلته، ضيف

في ختام هذه الفقرة عن التعريف/ التنكير نشير إلى أن ديك (ديك 1989 : 142) يقترح أن يؤثر مفهوم التعريف بواسطة المخصص ع حتى في حالة المحدود الضمائر والمحدد أسماء الأعلام كما هو الشأن في المحدين (130 أ - ب)

(130) أ - (ع ا س ي ش<sup>١</sup>) = أنا، ت

ب - (ع ا س ي : خالد) = خالد

(١) نقصد بالتداول قائل الإحالة ومقابل به المصطلح (Coreference).

وبير ذلك يكون سمة التعريف، وإن كاسب لازمة للضمير واسم العلم ولا تحقق في أداة (الألف واللام)، تحكم خصائص بنوية معينة منها ما أوردناه في هذه بفترة.

ويمكن، في رأينا، بدلا من هذا الاقتران، أن يُستغنى عن التأشير بتعريف بواسطة المخصص، على أساس أن تتضمن التحو مواضعة عامة تتصرف تحكم هذه الخصائص، مواضعة يكون مفادها أن الحدود الضمان والحدود اسما، الأعلام تتصرف تصرف الحدود المعروفة بالنظر إلى هذه المجموعة من الخصائص إلا أن الاقتراح الأول، رغم ما يؤدي إليه من حشو في التمثيل، أفضل إذ إنه يتيح تمثيلاً موحداً لجميع أنماط الحدود

### 3 - 2 - 1 - 4 - 2 - العام / الخاص

يرد تحديد مفهوم العموم والخصوص في (ديك 1989 : 143) على النحو التالي :

(131) الحد العام . ويشكل المحال عليه أي وحدة من المجموعة التي يدل عليها الحد»

(132) الحد الخاص : ويشكل المحال عليه وحدة معينة من المجموعة التي يدل عليها الحد».

ويقترح ديك، بناء على هذا التحديد، أن يؤثر لمفهوم العموم والخصوص بواسطة مخصص الحد، المخصص م في مقابل المخصص ص. مثال ذلك بنيت «حد» «كتاب» الوارد في الجملتين التاليتين :

(133) أ - أريد أن أقرأ كتابا

ب - قرأت كتابا

(134) أ (ك م ا س ي : كتاب س)

ب (ك ص ا س ي . كتاب س)

في البنية (134 أ) يؤثر المخصص م إلى سمة العموم باعتبار أن م تحيل عليه الحد هو أي ذات لها خصائص الكتاب، أما في البنية (134 ب) فإن

بخلاف المخصصات الأخرى، يثير التأشير إلى سمتي العموم والخصوص بواسطة مخصص الحد عدة إشكالات أهمها ما يلي :

**أولاً :** هل من الوارد الضروري التأشير لسمتي العموم والخصوص في بنية الحد بواسطة مخصص قائم الذات ؟

**ثانياً :** هل ثمة تمايز بين هاتين السمتين وسمتي التعريف والتكبير من جهة وبينهما وصمة العدد من جهة ثانية ؟

**ثالثاً :** ما هو وضع الثنائية . مطلق / معين بالنظر إلى هذه السمات مجتمعة ؟

(أ) من الملاحظ أن سمتي العموم والخصوص لا تتحققان في شكل محدد (أداة) بخلاف سمتي التعريف والتكبير. ولعل ذلك هو السبب في كون هاتين السمتين غير واردتين في الأنحاء المسماة «معمومة».

إلا أن هذا لا يمنع من وجود مجموعة من القواعد التي تستلزم التأشير بكيفية ما لهاتين السمتين .

(١) من أنواع الالتباس (المسوكل 1995) الالتباس الكامن في الإحالة. ويحصل هذا الالتباس الإحالي في العبارات التي يكون أحد حدودها محتملاً لإحالة على عام والإحالة على خاص في الوقت ذاته كما يتبين من المقارنة، مثلاً، بين (35) و(136) :

(135) تزوجت هندٌ تونسياً

(136) تمنى هند أن تتزوج تونسياً

يجل الحد «تونسياً» في الجملة الأولى على شخص معين يحمل الجنسية التونسية في حين أن نفس الحد في الجملة الثانية يحتمل أن يكون محبلاً على توسعي معينه أو على أي شخص شريطة أن يكون تونسياً. على هذا الأساس نضف الجملة (136)، دون سابقتها، بأنها ملبسة إحالياً وأن الالتباس كامن في الحد «تونسياً»

لرصد هذا النمط من الالتباس في إطار النحو الوظيفي، اقترحنا (المسوكل 1995) أن يمثل للقراءين الإحاليين في بنيتين محتملتين اثنتين بؤشر في أحدهما للعموم وفي الأخرى للخصوص بواسطة مخصص الحد مصدر الالتباس

(٢) لا يحكم العموم /الخصوص التأويل الدلالي فحسب بل يحكم كذلك عدداً من الخصائص البنوية. من أمثلة ذلك ما يورده ذلك (ديك 1989 : 145 { 144

أولاً - من اللغات ما يميز بين بعض الضمائر على أساس الثنائية عام/خاص. من هذه اللغات اللاتينية والروسية والانجليزية كما يتضح من التفاعلات التالية :

عام	خاص	(137)
ahquis	quidam	اللاتينية
kogo-mbud	kogo-to	الروسية
Someone /anyone	someone	الانجليزية

ثانياً : من اللغات ما تكون فيها الرتبة تختلف بالنظر إلى العموم والخصوص. مثال ذلك ما نجده في اللغة الهلندية -

(138) a - Een hond blaft (عام)

b - Er blaft een hond (خاص)

ثالثاً - ثمة لغات كالفرنسية تختلف فيها صيغة المفعول (Indicative/ Subjective) وفقاً لسمتي العموم والخصوص كما يتبين من المثالين التاليين :

(139) a - Marie souhaite épouser un homme qui est intelligent (خاص)

b - Marie souhaite épouser un homme qui soit intelligent (عام)

ويمكن، إضافة إلى ما جاء في (ديك 1989)، إبراز الملاحظات التالية :

رابعاً : يبدو أن النفي لا ينصب على حدّ نكرة إلا إذا كان هذا الحدّ محلاً على عام. مثال ذلك أن الحدّ «كتاباً» في الجملة التالية لا يمكن أن يؤول إلا على أساس إحالته على جنس الكتاب بصيغة عامة :

(140) لن أقرأ كتاباً

خامساً، تدخل الأداة «أي» على الحد النكرة كما هو معلوم لكن شريطة أن يحيل هذا الحد على عام كما هو الشأن في الجملة (141) :

(141) محتاجة أي طالب

سادساً، لاحظ ديك كما أسلفنا أن للثنائية عام/خاص تأثيراً في صيغة المحمول (Indicative / Subjunctive). ويمكن، في نفس الاتجاه، ملاحظة أن للجهة ارتباطاً بهاتين السمتين. فإذا كانت جهة المحمول «غير التام» أمكن تأويل الحد إما على العموم أو على الخصوص بخلاف ما إذا كانت جهة المحمول «التام» بحيث لا يروى إلا للتأويل على الخصوص :

(142) أ - (سوف) أقرأ كتاباً

ب - قرأت كتاباً

هذه الملاحظات الست كافية في رأينا لتدعيم الافتراض القائل بالتأشير لسمتي العموم والخصوص بواسطة مخصص الحد 52.

(ب) ثمة، سطحاً، بعض القواسم المشتركة بين العموم /الخصوص من جهة والتعريف/ التنكير والإفراد/ الجمع من جهة ثانية. إلا أن هذا التقارب لا يمكن أن يحجب التمايز الواضح بين ثنائية العموم/الخصوص والثنائيتين الأخريين.

(١) يمكن أن يرد الحد العام نكرة كما يمكن أن يرد معرفة (= حين تدخل عليه الألف واللام التي "للجنس") :

(143) أ - خير ما يمضي به الوقت كتاب

ب - أحسن رفيق الكتاب

كذلك الأمر بالنسبة للحد الخاص حيث يمكن أن يرد نكرة أو معرفة :

(144) أ - بشر خالد مقالاً يعرض فيه للوضع الاقتصادي

ب - ينشر خالد المقالة الذي يعرض فيه للوضع الاقتصادي.

(٢) لا يطابق العموم الجمع ولا الخصوص الإفراد. دليل ذلك إمكانية ورود العام جمعاً ومفرداً

(145) أ - أفضّل الكتاب على أي رقيق

ب - أفضّل الكتب على أي رفق

كما يرد الخاص جمعاً ومفرداً :

(146) أ - أنهيت قراءة الكتاب الذي أعطيتني

ب - أنهيت قراءة الكتب التي أعطيتنيها.

(ج) يجد في الفكر اللعوي العربي القديم كما نجد في أدبيات ما يُسمى « فلسفة اللغة العادية »، بالإضافة إلى ثنائية الخاص/العام، ثنائية تقابل بين سمتي « معين/غير معين » (specific/nonspecific) أو « مقيد/مطلق ». هذه الثنائية تقابل بين مفهوميين تداوليّين مجرّوبين ولا تطابق بالتالي ثنائية معرف / مكر باعتبار هذه اثنائية تقابل بين صفتين (= أداتين). على هذا الأساس يكون من الوارد الاحتفاظ بثنائية معين/غير معين على أساس أن التعريف والتكبير تحقق من التحققات الممكنة لهما

أما في نظرية النحو الوظيفي حيث التعريف والتكبير سمتان تداوليّتان مجرّوبتان (كما حدّدتا في (10) أ - ب) فلا ضرورة للاحتفاظ بثنائية معين/غير معين لأنها تقوم بما تقوم به ثنائية معرف/مكر. يُكتفى، إذن، في هذه النظرية، بهذه لثنائية إلى جانب ثنائية العام/الخاص

3 - 2 - 1 - 4 - 3 - الإشارة :

يمكن أن تنصن الحدود المعرفة (دون الحدود المنكرة) مسة إشارية كما هو الشأن في الجمل التالية :

(147) أ - لقد قرأت هذا الكتاب

ب - خذ ذاك الكتاب

ج - ناولني ذلك الكتاب

(148) اجلس { هنا  
هناك  
هنالك }





(150) أ - تصفح هذه الجملة

ب - \* تصفح هذه مجلة

وتختلف اللغات بالنظر إلى الرباط بين الإشارة والتعريف فمما ما يظهر أداة التعريف مع الإشارة كاللغة العربية ودوارجها ومنها ما لا يظهرها على أساس أن أداء الإشارة نفسها يتضمن التعريف كما هو الشأن في اللغتين الأنجليزية والعربية مثلاً

(151) a - I read this / that book

b - I read this / that the book

(152) a - J'ai lu ce livre

b - \* J'ai lu ce le livre

في الواقع، توارد الإشارة التعريف إذا كانت علامة التعريف لألف واللام. أما في حالة الحدود أسماء الأعلام والحدود المعرفة بالإضافة فلا تظهر أداة إشارة إلا متأخرة :

(151) أ - \* أكره هذا زيدا

ب - أكره زيدا هذا

(152) أ - \* قرأت هذا مقال الصحيفة

ب - قرأت مقال الصحيفة هذا

أما في حالة التعريف بالألف واللام فيمكن أن تتقدم أداة الإشارة كما يمكن أن تتأخر

(153) أ - أكره هذا الرجل

ب - أكره الرجل هذا

خلاصة ذلك أن الإشارة جزء من إحالة التعيين وأنها بالتالي، لا ترد إلا في الحدود المعرفة، الحدود المحسنة إحالة تعين. إلا أن موقع أداء الإشارة يختلف في الحد المعروف بالألف واللام عنه في الحد المعروف بالإضافة أو الحد العلم. فهي متقدمة أو متأخرة في الحالة الأولى ومتأخرة وجوباً في الحالتين الأخريين.

**ملحوظة :** قد يتبادر إلى الذهن أن عدم توارد الإشارة مع اسم العلم المسور دليل على تنكير هذا الاسم. إلا أن هذا الافتراض مردود لأمرين : (أ) من جهة لا يظهر أداء الإشارة في حدود أخرى معروفة (بالإضافة) و (ب) من جهة ثالثة، لا تظهر أداة الإشارة مع نكرة سواء متقدمة أم متأخرة :

(154) أ - \* أفضل هذا كتاباً

ب - أفضل كتاباً هذا

(5) يتعين التمييز بالنظر إلى سمة الإشارة، بين نمطين من الحدود :  
(أ) الحدود المتضمنة لإشارة والحدود الإشارية. وبكس الفرق بين النمطين من الحدود في أن الإشارة في الحدود الأولى محدد محض خذ يستقل بمقيدته (أو مقيداته) في حين أنها في الحدود الثانية مقيد للمحد. وقد مثلنا للفئة الأولى بالتراكيب (147) وللثانية بالتراكيب (148) التي يمكن أن تضاف إليها التراكيب التي من قبيل (155) أ - ب :

(155) أ - أهداني خالد هذا

ب - ذلك ما أقتناه

وسنبين في فقرة مwalبة كيفية التشبل لسمة الإشارية في كلتا لفشتين من الحدود.

(6) لتتوقف قليلاً عند التراكيب التي من قبيل (156) :

(156) أفضل هذا الكاتب على غيره.

من المعلوم أن النحاة العرب القدماء يحللون التركيب : «إشارة + معرف بالألف واللام» على أساس أن العنصر الثاني من التركيب «نعت» أو «مفعل» إذا ترحص هذا التحليل إلى الإطار الذي نعتمد هـا كان مفادة ان علامة الإشارة «هـذا» و«ذلك» ( ليست مخصصاً للمحد وإنما هي مقيد أول بليه مقيدان. على هـذا الأساس تكون للمحد «هذا الكاتب» نفس النمة التي للمحد «الكاتب المفضل» مثلاً وهي :

(157) (ع ا س ي ق س : ق س )

في منظورتنا، بشكل ما يُسمى «اسم الإشارة» تحقيقاً لمخصص الحد  
(شد، في حين أن المقيد (الوحيد في هذه الحالة) هو الاسم الذي بعده. فبنية الحد «هذا  
الكاتب» في منظورتنا هي البنية (158) لا البنية (157) :

(158) (شاع 1 س ي : Φ س )

أما المائة التي يمكن أن يعد فيها «هذا» (ومحافظاته) مقيداً فحالتن :  
أولاً، حين لا يليه مكون آخر فيكون آنذاك حداً قائم الذات كما هو  
الشان في المثالين (155 أ - ب) :

ثانياً، حين يرد مفصلاً بيده وبين الاسم الذي يليه يوقف يشير إلى أن  
هذا الاسم الموالي مجرود بذل كما في الجملة التالية (التي تختلف ببيتها عن بنية  
(157))

(159) أفضل هذا، الكاتب

فبنية التركيب «هذا الكاتب» في (159) ليست (157) ولا (158)  
ولما هي البنية التالية :

(160) (ع 1 س ي : Φ س )، (Φ س )

ولا يسوع، في منظورتنا، أن يُعد الاسم المعروف بالألف واللام الموالي لاسم  
إشارة نعتاً (إذا أخذنا النعت معنى مقيد) المانع من ذلك ما يلي :

(١) الحال عليه باخذ «هذا الرجل»، مثلاً، هو «الرجل» لا «هذا».  
بعبارة أخرى، العبارة المحيلة في هذا الحد هي «الرجل» ويتلخص دور «هذا» في  
تسهيل الإحالة معاد ذلك أن المتكلم لا يحيل على ذات بالإشارة إليها ثم يصف هذه  
ثبات ولما يحيل مباشرة على «رجل» ويشير إليه لتسهيل عملية التعرف عليه .  
(٢) من المعلوم أن «النعت» في اللغة العربية لا يتقدم على مننوته :

(161) أ - الرجل الأسمر

ب - الأسمر الرجل

ولو كان «الرجل» في «هذا الرجل» نعتاً لما جاز تعدده كما هو الشان  
في (162) :

(162) رأيت الرجل هنا

(٣) تُمرَّرُ لعباً أخرى كالفرنسية، مثلاً، بين الإشارة كأداة وبينها كضمير كما هو الشأن في المثالين التاليين.

(163) a - J'ai lu ce livre

b - J'ai lu celui-ci /celui-là

والإشارة في الحالة الأولى مجرد مخصص وفي الحالة الثانية حد<sup>١</sup> قائم  
أ. ت. ولا يمكن أن تحمل إحدى صورتَي الإشارة محل الأخرى :

(164) a - \* J'ai lu celui-ci livre

b - \* J'ai lu ce

يتبين من المقارنة بين الفرنسية والعربية أن هذه اللغة تستخدم نفس  
لوسيلة الإشارة لكن في بنيتين مختلفتين وفرضين إحصائيين متباينين.

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن علامة الإشارة لا يمكن أن تعدّ مقيداً  
لا في حالة ورودها مشكلة للحدِّ بمرمته. أذا في الحالات الأخرى فهي مخصص.  
ولنعود إلى هذا الموضوع في مبحث لاحق حيث الحديث عن القاعدة التي تنتقي  
لغصير الذي يُصبح رأساً للمركب في مستوى البنية المكونية.

فيما يخصّ التمثيل لكمة الإشارة في النحو الوظيفي ثمة اقتراحان :  
قتراح ديك (ديك 1989) والاقتراح الوارد في (المتوكل قيد الطبع).

يقترح ديك (ديك 1989 : 147) أن يمثل للكمة الإشارة بواسطة  
مخصص حدي على أن يكون التأشير لهذا المخصص عن طريق إحدى قيمه (قريب /  
بعيد/متوسط) على هذا الأساس تكون البنيتان التحتيتان للتركيبين (65)، أ -  
ب) هما (166) أ - ب) :

(165) أ - هذا المقال

ب - ذلك المقال

(166) أ - (ق ع ا س ي : معال س)

ب - (ب ع ا س ي : مقال س)

حيث ق = قريب ؛ ب = بعيد.

من الملحوظ أن ديك لا يتدخل في اقتراحه التمثيل للضمائر الإشارية.  
ويمكن توسيع اقتراحه لتشمل هذا النمط من الحدود فيكون التمثيل للحد «هنا»  
كالتالي :

(167) (ع ا س ي : ق)

وللحد «هنا» كالتالي :

(168) (ع ا س ي : ق) مك

حيث : ص = متغير اللاحق ؛ مك الوظيفة الدالية المكان.

أما الاقتراح الثاني فيكون فيه التمثيل للمحددين (165 أ - ب) كالتالي :

(169) أ - (ع ا س ي : مقال) : سبي ≈ م هـ

ب - (ع ا س ي : مقال) : سبي # م هـ

حيث ≈ = قريب من م هـ ؛ # = بعيد عن م هـ

(170) أ - (ع ا س ي : شا) : سبي ≈ م هـ

ب - (ع ا س ي : شا) : سبي # م هـ مك

ويقوم هذا الاقتراح الثاني على أساس أن البنية التحتية للجملة هي  
لبنية لمعناة بعناصر المركز الإشاري والتي يمكن أن يُمثل لها على النحو التالي .

(171)  $\pi$  وي (ك) (خ) (زه) (م هـ) :  $\pi$  س ي ا

هذان الاقتراحان متكافئان بالنظر إلى ما يتيحهما الحو الوظيفي من  
ربط تمثيلية إلا ان للاقتراح الثاني ميزة، كما بيا في (التوكّل 1995) وهي  
مكرر تصميمه للتمثيل لكل الظواهر التي ترتبط بالمركز الإشاري من ذلك أنه يسمح  
برصد خصائص «أفعال الانجاء» كالأفعال «ذهب» و«جاء» و«رجع» و«عاد» التي  
سجده إدماجها في الجملة بالنظر إلى اتجاه التمثيل مثال ذلك أن الفعل «ذهب»  
و«جاء» باعتبار أن الأول دال على نقل مكاني إلى نقطة غير م هـ في حين أن الثاني  
د هـ على نقل مكاني إلى م هـ ذاته أو نقطة قريبة منه، تدمجان في بنيتين مختلفتين  
هما (172) و(173) بالتوالي :

(172)  $\pi_4$  وي (ك)(خ)(زه) (م ه) :  $\pi_3$  ص ي :  $\pi_2$  وي :  
 $\pi_1$   $\varphi$  (س ي) منف (ص ي) : ص # م ه هدف [[[[

(173)  $\pi_4$  وي (ك)(خ)(زه) (م ه) :  $\pi_3$  ص ي :  $\pi_2$  وي :  
 $\pi_1$   $\varphi$  (س ي) منف (ص ي) : ص = م ه هدف [[[[

3 - 2 - 1 - 4 - 3 - العدد :

من محصصات الحد كذلك العدد. ويكون هذا المخصص وارداً حين يتعلق الأمر بالحدود التي تقبل العدد، أي الحدود التي تحيل على ذات من سماتها المحدودة، وهي المجموعات في مقابل الكميات. مثال ذلك التقابل الذي نجده بين «كتاب، كتابان، كتب»، «فعل، فعلان، أفعال».

تختلف اللغات اختلافاً بيتاً بالنظر إلى الوسائل التي تسخرها للدلالة على العدد. أما اللغة العربية النصحية، والوسائل المسخرة فيها للدلالة على هذه السمة نوعان : وسائل معجمية ووسائل صرفية. نقصد بالوسائل المعجمية ما أسماه النحاة القدامى «جموع التكسير» وبالوسائل الصرفية اللواحق اللاحقة وهي نون المثنى كما في «مسلمان/مسلمين» وبن جمع المذكر «مسلمون/مسلمين» ولاحقة جمع المؤنث كما في «مسلمات». فيما يخص الوسائل المعجمية فإن أورد إوابية تتيحها نظرية النحو الوظيفي للنمثيل لها هي قواعد تكوين المحمولات، باعتبار تكوين جموع التكسير عملية اشتقاقية أكثر منها عملية صرفية. على أساس اشتقاقية عملية تكوين هذه السط من الجمع، نفترض وضع قواعد تكوين - ولسمها «قواعد تكوين الجمع» - تضطلع برصد اشتقاق مفردات جموع من مقابلاتها المفردة. من أمثلة هذه القواعد، قاعد تكوين الجمع الوارد على وزن «فعل» انطلاقاً من المفرد الوارد على وزن «أفعل» التي يمكن صوغها كالتالي :

(174) دخل : س س س [أفعل] ص / [فعل] ص (س ي) متض

خرج : س س س [فعل] ص (س ي) متض

في هذه الحالة، يُورد في الحد الجمع خرج القاعدة كما هو دون انتظار عملية أخرى لتكوينه.

قد توجد من بين هذه القواعد قواعد غير منتجة، قواعد ذات خروج محصورة. آنذاك تُلقَى هذه القواعد لعدم انتاجيتها وتدرج المجموع المعينة بالأمر في معجم كما لو كانت مفردات أصولاً ويؤتى بها كما هي كمقتدات للحدود.

أما المثنى وجمعاً المذكر والمؤنث «السالمان» فيتم تكوينهما في مكون آخر، مكون قواعد التعبير الصرفية المخصصة. في هذه الحالة يؤثر اسمتي المثنى والجمع بواسطة مخصصي الحد في مستوى البنية التحتية التي تستخدم دخلاً لهذه لقرعة الصرفية كما سنبين في مبحث لاحق. من أمثلة ذلك البنيات الحديثة التالية :

(175) أ - (ع 1 ذ س ي : مسلم)

ب - (ع 2 ذ س ي : مسلم)

ج - (ع 2 ث س ي : مسلم)

د - (ع ن ذ س ي : مسلم)

هـ - (ع ن ث س ي : مسلم)

التي تتحقق عن طريق إجراء قواعد التعبير المسؤولة عن ذلك، في المركبات الاسمية «المسلم» و«السالمان» / «المسلمين» و«المسلمعان» / «المسلمتين» و«المسلمون» / «المسلمين» و«المسلمات» على التوالي.

قبل أن نختم هذا المبحث عن العدد في اللغة العربية، نشير إلى اشكالين عاقلين وهما التاليان :

(أ) هل يتعين التأشير إلى الجمع بواسطة مخصص الحد حين يتعلق الأمر بالمجموع المعجمية ؟ بعبارة أخرى، هل بنية الحد «الرجال» هي البنية (176 أ) أم هل هي البنية (176 ب) ؟ :

(176) أ - (ع ن ذ س ي : رجال)

ب - (ع ذ س ي : رجال)

نظراً، لو أدرجنا هذا النوع من المجموع في الوسائل الصرفية لتعريف لتمثيل لسعة العدد في البنية التحتية بواسطة مخصص وكانت بنية «الرجل» هي (177).

(177) (ع ن ذ س ي : رجل)



على أساس أن قواعد التعبير تضطلع بنقل المفرد «رجل» إلى الجمع «رجال» شأنه في ذلك شأن جمعي المذكر والمؤنث السالمين، لكن بما أننا تبيننا افتراض أن جمع التكسير من الوسائل المحمية، يصبح التأشير للعدد هنا بواسطة مخصص نوعاً من الخشوع. إلا أن وجود مخصص الجمع حتى في هذه الحالة يظل مبرراً. ويمكن تبريره في أن قواعد أخرى تستلزمه نذكر منها على الخصوص قاعدة مطابقة محمول الجملة للمبتدأ

(178) أ - الرجال خرجوا

ب - \* الرجال خرج

وقاعدة مطابقة المقيد الثاني للمقيد الأول داخل نفس الخد :

(179) أ - جاء الرجال المدعورون

ب - \* جاء الرجال المدعور

يتبين من المثال (179 أ) خاصة أن مخصص الجمع ينصب على الخد كـملاً (= المقيد الأول والمقيد الثاني) أصحاً واحداً اللهم إلا إذا افردنا للمقيد الثاني مخصص عدد يخصه واعتبرنا أن بنية الخد «الرجال المدعورون» هي (180 ب) لا (180 أ) :

(180) أ - (ع ن ذ س ي : رجال س : مدعور)

ب - (ع ن ذ س ي : رجال س : (ع ن ذ س ي : مدعور))

وهو تحليل مكلف فضلاً عن أنه يوهم بأما أمام حدين متمايزين داخل نفس البنية يتصح إحدن، إذا صحت هذه الملاحظات، أن أفضل التمثيلين هو التمثيل الأول إلا أن تبنيه يستلزم التكبير في مواضعة عاكة تمنع من أن يعد جمع التكسير مسرداً وأن يتحقق مخصص الجمع صرفياً، فمنع من أن تولد حدود من قبل «الرجالون» ويمكن أن تصاغ هذه المواضعة على الشكل التقريبي التالي :

(181) «يصح تحقق المخصص العددي الجمع لاعبا بالنسبة للمقيد

الأول في حد يكون مقيدة الأول»

(أ) مأخوذاً من المعجم أو

(ب) خرجاً لقاعده من قواعد تكوين المحمولات».

ويظل بالطبع مفتوحاً إمكانُ تبني السطيل المقابل القائم على اقتراض أن  
جموع التكسر صيغ صرفه لا أوزان اشتقاقية وأن تكوين هذه الجموع يتم، كتكوين  
ثنى والجمع السالمين، في المكون الصرفي بواسطة قواعد معيير تسند للمفرد الصيغة  
الماسبة.

(ب) يُدرج ديك (ديك 1989) في باب التسموير، إصادة إلى المفرد/  
الجمع، الأسوار والعدد المحدد (cardinal numerals) والعدد الترتيبي (-ordinal nu-  
merals). أمثلة هذه الأنماط الثلاثة من التسموير هي :

(182) أ - حضر كل الضيوف

ب - جاء بعض الطلبة

(183) اشترت خمسة كتب

(184) انتهت خامس مقال

ويقترح ديك التمثيل لهذه الأنماط السورية على غرار المفرد / الجمع،  
بواسطة مخصص حذقي حسب هذا الاقتراح تكون بنيات الحدود الواردة في (182)  
و(183) و(184) هي البنيات التالية :

(185) أ - (كل ع ن ذ س ي : ضيوف)

ب - (بعض ع ن ذ س ي : طلبة)

(186) أ - (ك 5 ن ذ س ي : كتب س)

(187) (ك 5 ° ن ذ س ي : كتاب)

قد يكون هذا التحليل وارداً بالنسبة للغات، كالانجليزية والفرنسية،  
يتصرف فيها السور والعدد المحدد والعدد الترتيبي تصرف باقي المخصصات  
كشعرية / المنكير والإشارة والإفراد / الجمع حيث إن هذه المخصصات جميعها تنقل،  
في سبة المكونات (السبة الصرفية - التركيبية) إلى محدثات، أي أدوات صرفية  
في لغة العربية فإن تصرف السور والعدد المحدد والترتيبي مغاير معايره ووضحة  
لتصرفها في هذه اللغات. وتكمن هذه المغايرة في ما يلي :

(١) يجوز في العربية أن يتقدم السور أو العدد كما يحوز أن يتأخر في  
حين يتمتع تأخره في اللغتين الانجليزية والفرنسية.

(188) أ - حضر الضرف كلهم

ب - جاء الطلبة بعضهم

(189) أ - اشترت { كتباً خمسة  
الكتب الخمسة }

(190) أنهيت المقال الخامس

(٢) يتصرف السور والعددان المحدد والترتيبى، فى مستوى البنية مركبية، كما يتصرف رأس المركب. فهي تحمل أداة التعريف/التكبير كما هو الشأن فى (189) و(190) مثلاً وتحمل علامة الإعراب التي تسند إلى الحد بكامله. بل إنها تسند إلى ما يليها الحالة الإعرابية الجزئية باعتبارها تُكوّن معه تركيباً إصافياً.

هذه الخصائص الصرفية - التركيبية توحي بأن هذا الأنماط الثلاثة من الأسوار مقيدات. إلا أنها فائدة لخاصية أساسية من خصائص المقيدات وهي أنها لا تحيل بل الذي يحيل هو الاسم الذي توارده. فالإحالة فى «خمس كتب» مثلاً، لا تتم بواسطة العدد خمس بل بواسطة الاسم «كتب» إذ إن هذا العدد بدون معدوده لا يحيل على ذوات معينة اللهم إلا إذا ورد حثاً قائم الذات :

(191) من الكتب قرأت خمسة

وحتى فى هذه الحالة تبقى إحالية العدد وهينة بوجود معدوده.

يمكن أن نستخلص من هذه الملاحظات أننا أمام حالة تأرجح بين المعجم والصرف وهي ظاهرة عامة يكون فيها نفس العنصر آخذاً بعضاً من خصائص لوحدة المعجمية وبعضاً من خصائص الصرفة. فيما يخص السور والعدد بين المحدد والترتيبى، ثمة إمكانان لرصدهما :

أولاً، يمكن اعتبارها مقيدات تتصرف سطحاً، تصرف المخصصات (من حيث إنها تقوم بدور محدّدات كأداتى التعرف والتكبير وأدوات الإشارة ...).

ثانياً، يمكن أن نعدّ مخصصات حدود لا مقيدات. فى هذه الحالة، يجب أن يشتمل النحو مبدأ عاماً يكون مفاده أن بعض المخصصات فى بعض اللغات (كالعربية) يمكن أن تُستقى رؤوساً للمركبات التي تتضمنها.

حسب الاقتراح الأول تكون بنية الحد «خمس كتب» هي البنية (192)

فى حين يكون بنىته حسب الاقتراح الثانى هي البنية (186) المعادة هنا للتذكير :

(192) (ع ن ذ س ي : خمسة : كتب س)

(186) (ع 5 ذ س ي : كتب س)

### 3 - 2 - 1 - 4 - 4 - هل الجنس من التخصصات ؟

يذهب ديك (ديك 1989 : 318) إلى أن الجنس سمة لازمة للاسم بحيث لا يمكن أن يؤثر لها بواسطة مخصص الحد. أما سمة الجنس التي تلحق الصفة فإن هذه الصفة «ترثها» عن الاسم الموصوف. بهذا المعنى، يمكن، في رأي ديك، أن نتحدث عن «المطابقة» بين الاسم والصفة. إذا كان هذا الافتراض يصدق على بعض اللغات فإنه لا يصدق على لغات أخرى كالعربية. وفي هذه اللغة، كما هو معلوم، يتعين أن تؤثر لسمة الجنس بواسطة مخصص حدي قيمة كالتالي :

(187) جنس = { ذ }

حيث جنس = جنس : ذ = مذكر : ث : مؤنث

كما يمكن تقديمه كأدلة على هذا الطرح ما يلي :

(أ) إذا كان التقابل «مذكر/مؤنث» معجمياً بالنسبة لبعض الأسماء، كما هو الشأن : «بنت»/«ولد» و«جمل»/«ناقة» مثلاً فثمة أسماء يتحقق فيها هذا التقابل صرفياً. من أمثلة ذلك «أستاذ/أستاذة» و«طالب/طالبة» و«شاعر/شاعرة» وغير ذلك مما يتميز فيه المؤنث عن المذكر بواسطة اللاحقة التاء.

(ب) ثمة تخصصات أخرى تشلزم التأشير للتقابل مذكر/مؤنث كي تعطي القاعدة الصرفية المخرج الصحيح. من ذلك جمعاً المذكر والمؤنث السامان اللذان تشتمل قاعدتهما على مؤشري العدد والجنس معاً. ومن ذلك كذلك قاعدة تحقيق سمتي العددين المعنوي والترتبي

(ج) تتم المطابقة من حيث الجنس في اللغة العربية لا بين مقبذات الحد الواحد (الاسم والصفة) بل كذلك بين المحمول وفاعله :

(188) أ - حضر الفنان

ب - حضرت الفتيات

ج \* حضر الفتيات

لا يمكن رصد علاقة المطابقة هذه إلا إذا أشرنا للجنس بمخصص حدّ كي  
مع اشتقاق جمل من قبيل (188 ج).

هذه الملاحظات الثلاث تدعم في رأينا، الطرح القائل بأن الجنس سمة  
تكون كذلك صرفية وسعتن بالتالي التأشير لها بواسطة مخصص تستخدمه قواعد  
التعبير التي تعضي هذه السمة (= قاعدة تكوين المؤنث، قاعدة تكوس جمعي المذكر  
والمؤنث السالمين، قواعد المطابقة ...).

وفقاً لهذا الطرح تكون بنيتا الحدين «الشاعرة» و«الشاعرة» البنيتين  
التاليتين :

(189) أ - (ع ا ذ س ي : شاعر)

ب - (ع ا ث س ي : شاعر)

3 - 2 - 1 - 5 - حدود خاصة : الحدود الضمائر

يجري على الحدود الضمائر ما يجري على باقي الحدود بالنظر إلى البنية  
التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار أن للضمائر خصائص تميزها عن الحدود غير الضمائر.

3 - 2 - 1 - 5 - ضمير الإشارة

نقصد بضمير الإشارة الحدود التي من قبيل «هنا» و«ذاك» و«ذلك»  
و«هذه» و«هؤلاء» وغيرها. وقد سبق أن بينا الكيفية التي يشيها النحر الوظيفي  
للتمثيل لهذه السط من الضمائر حيث أشرنا إلى إمكان توسيع اقتراح ديك (ديك  
1989) ليشمل الضمائر الإشارية إضافة إلى الأدوات (المخصصات) الإشارية وإمكان  
تقديم اقتراح بديل لاقتراح ديك. وعلى أساس هذين الاقتراحين أشرنا إلى أن التمثيل  
لمحد «هنا» مثلاً يمكن أن يكون إما البنية (167) أو البنية (170) أ) اللتين نعبد  
سوقهما هنا للتذكير .

(167) (ع ا س ي : ق)

(170) أ) (ع ا س ي : شا) : س ي م هـ

3 - 2 - 1 - 5 - ضمير الشخص

نقترح ديك (131 : 132) أن يمثل لضمائر الشخص الأول (= المتكلم)

والشخص الثاني (= المخاطب) والشخص الثالث (= الغائب) بينيات حديثة يؤشر فيها لهذه السمات الثلاث، على أساس أنها معمدات كالتالي : [ ك + ] = متكلم ؛ [ ] + مخاطب ؛ [ - ك، - خ ] غائب.

ويؤشر، بالإضافة إلى ذلك، لسمات التعريف والعدد والجنس و« للباقة»<sup>(4)</sup> (في اللغات التي تميز بين الضمائر بالنظر إلى صمة اللباقة)

على أساس هذا الاقتراح يمكن أن نمثل لضمائر الشخص الثاني، مثلاً، في اللغة العربية، على الشكل التالي :

(190) أ - ( ع 1 ذ س ي : [ - ك، + خ ] ) فا

ب - ( ع 1 ث س ي : [ - ك، + خ ] ) فا

ج - ( ع 2 س ي : [ - ك، + خ ] ) فا

د - ( ع ن ذ س ي : [ - ك، + خ ] ) فا

هـ - ( ع ن ث س ي : [ - ك، + خ ] ) فا

وتتحقق هذه الحدود في شكل ضمائر مفصلة و/أو ضمائر لواصق كالتالي :

(191) أ - (أنت) تكتب

ب - (أنت) تكتبين

ج - (أنتما) تكتبان

د - (أنتم) تكتبون

هـ - (أنتم) تكتبين

تؤخذ الضمائر المنفصلة من المعجم وتدمج في الحد طبقاً للسمات المؤشر لها ؛ أما الضمائر اللواصق فتنتج عن قواعد التعبير الصرفية باعتبارها مجردة صرفاً كما رأينا في الفصل السابق :

3 - 2 - 1 - 5 - 3 - ضمير الاستفهام

من المعلوم أن الاستفهام في اللغة العربية يؤدي ثلاث وسائل . التعميم

(4) نعني بمصطلح « اللباقة » ما يقابل المصطلح « Politeness ».

وأدوات وضمائر. تقابل الضمائر («هن»، «ماذا»، «كيف»، «أين»، «متى»...) الأدوات («هل»، «الهمزة»، «أو»...) من حيث إن هذه صيغيات في حين أن تلك محدودة قائمة الذات.

فيما يخص التمثيل لضمائر الاستفهام، يقترح ديك (ديك 1989 : 160) أن يؤشر لسمة الاستفهام بمخصص خاص وليكن هذا المخصص المخصص م بالنسبة للغة العربية. على هذا الأساس، يكون التمثيل التحتي للضمائر «هن»، «وماذا»، «متى»، «أين» بالشكل التالي :

(192) أ - ( م س ي : < إنسان > )

ب - ( م س ي : < غير حي > )

ج - ( م س ي : < زم > )

د - ( م س ي : < مك > )

ويتم عن طريق عملية الإدماج المعجمي، إدماج الضمائر المناسبة، التي تؤخذ من المعجم، في محلات الحدود هذه.

3 - 2 - 1 - 5 - 4 - الضمير الموصول :

على غرار الاقتراح السابق، يؤشر ديك (ديك 1989 : 160) إلى سمة الموصولية بمخصص حد خاص. حسب هذا الاقتراح، تكون بنية الضمير الموصول في التركيب (193 أ) هي البنية (193 ب) :

(193) a - The man who sold the bananas

b - (dlx' : man<sub>N</sub> sell<sub>V</sub> (Rx') Ag (the bananas) Go)

بداً في مكان آخر (المتوكل 1988 ب) أن التمثيل للجمل الموصولية في اللغات التي تستخدم استراتيجيات العائد يختلف عن التمثيل لها في اللغات الأخرى على أساس أن اللغة العربية تنتمي إلى الفئة الأولى من اللغات اقترحنا أن تكون بنية هذا الضرب من التراكيب متضمنة لمؤشرين، مؤشر الضمير الموصول ومؤشر الضمير العائد. مثال ذلك الحد «المقال الذي كتبه» ذو البنية (194) :

(194) (ع 1 ذ س ي : مقال س : إل أكتب (ع 1 س ح : [ + ك، -  
خ، [ صنف (ع 1 س ع : [ - ك، - خ) متق [ [ [

حيث ل = موصول

من خصائص اللغة العربية أن لها فئتين اثنتين من الضمائر الموصولة :  
فئة «هن» وفئة «الذي» وفروعهما.

من المعلوم أن عناصر هاتين الفئتين لا تتعاقب بحيث لا يمكن تعرض  
بعضها ببعض. ويمكن إجمال الفروق السياقية بين الفئتين في ما يلي :

(أ) حين ترد الجملة الموصولة مقيدة كما هو الشأن في (195 أ) لا يمكن  
أن يكون الموصول إلا من فئة «الذي» :

(195) أ - استقبلت الضيف الذي بعثته

ب - \* استقبلت الضيف من بعثته

(٢) حين تكون الجملة الموصولة غير مقيدة (أو بدلية)، يُستعمل  
موصول من فئة «من» على الأفضل :

(196) أ - قابلت خالداً، من كان معنا في المدرسة

ب - ؟ قابلت خالداً، الذي كان معنا في المدرسة

(٣) حين تكون الجملة الموصولة جملة لا رأس لها يمكن أن يكون  
الموصول من فئة «الذي» أو من فئة «من» على السواء، على ما يبدو حيث تترادف  
الجملتان التاليتان مثلاً :

(197) أ - اشكر الذي ساعدك

ب - اشكر من ساعدك

إلا أن إمعان النظر في هاتين الجملتين يكشف عن فرق تداولي دقيق وهو  
أن «الذي» الذي ساعدك» يحل إحالة خصوص في حين أن «الذي» من ساعدك» يحل إحالة  
عُمر. فالجملة الأولى ترادف (198 أ) في حين أن الجملة الثانية ترادف (198 ب) .



(198) أ - اشكر هذا/ذلك الشخص الذي ساعدك

ب - اشكر أي شخص ساعدك

هذه السعة، سعة العموم، هي التي تُرشح «من» للورود في التراكييب التي من قبيل (199 أ) دون «الذي» :

(199) أ - من اجتهد نجح

ب - \* الذي اجتهد نجح

فالجملَة (199 ب) لا يمكن أن تُقبل إلا إذا أدلت على أساس أن الجملة «الذي اجتهد» محيل على خاص معيّن

لرصد الفروق بين هاتين الفئتين من الموصولات يمثل للجمل الموصولة في بنيات حديثة مختلفة يتم فيها إدماج الموصول المناسب. فالموصول «الذي» وفرده بدمج في البنيتين التاليتين :

(200) أ (ع م ي : س : [ ل ... ])

ب - (ع م م ي : [ ل ... ])

في مقابل ذلك، يتم إدماج «من» و«ها» في البنيتين (201 أ - ب) :

(201) أ - (ع م ي : (م) : [ ل ... ])

ب - (ع م م ي : [ ل ... ])

معاد هذا أن استعمال فئتي الضمائر الموصولة يحكمه التوزيع التكاملي التالي . تُستعمل فئة «الذي» في الجمل الموصولة التي لها رأس وتكون مقبذة أو في جملة موصولة لا رأس لها يحيل إichale خصوص في حين أن فئة «من» تُستعمل في الجملة الموصولة البذلة (= غير المقيدة) أو الجملة الموصولة التي لا رأس لها والتي تحمل إichale عموم

ويمكن توضيح هذا التوزيع التكاملي بواسطة الرسم التالي :

(202)

الجملة الموصولة				الموصلات
مقيدة	غير مقيدة	حرة خاصة	حرة عامة	فئة «الذي»
+	-	+	-	
-	+	-	+	فئة «هن»

## 3 - 2 - 2 - النموذج الثاني

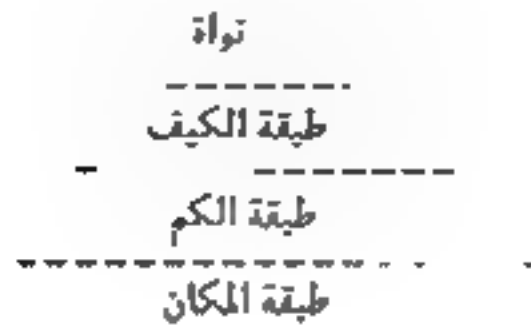
ظهر في نظرية النحو الوظيفي، في السنوات الأخيرة، نزوع عام يسعى في استكشاف ورصد ما يمكن أن يوجد بين بنيات مختلف مكونات الجملة من مشاكلات وتوازيات.

ويكمن الحافز إلى هذا السعي، كما هو معلوم، فيما يمكن أن تتجده مثل كلمة البنيات من تبسيط للنحو وحمله أقل كلمة إضافة إلى ما يمكن أن تكتسبه الإوالات الواصفة من تجانس وأناقة.

في هذا الإطار نبه خروت (خروت 1990) إلى وجود مشاكلة بين بنية لكلمة وبنية المركب وضرورة أخذ هذه المشاكلة بعين الاعتبار في صياغة قواعد التعبير ويبي رايكوف (رايكوف 1992) أن بنية المركب الاسمي تماثل بنية الحقل، وفي نفس الاتجاه، أشرنا (المتوكل قيد الطبع) إلى أن من الظواهر ما يؤثر إلى وجوب توسيع هذه المشاكلة إلى ما هو أعلى من الحمل : أي القضية / الجملة، في هذا المبحث نعرض لما ورد في (رايكوف 1992) وفي (المتوكل قيد الطبع) على التوالي :

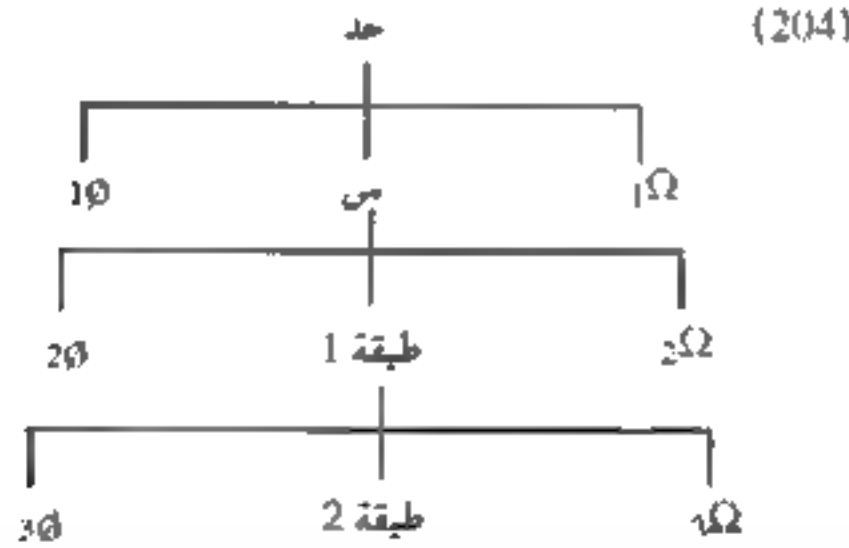
## 3 - 2 - 2 - 1 - الحد والحمل

مذهب رايكوف إلى أن بنية الحد، شأنها في ذلك شأن بنية الحمل، ليست بنية حطية كما يوحي بذلك النموذج الأول (ديك 1989) وإنما هي بنية طبقية. ويرى رايكوف أن مكونات الحد ثلاث طبقات : (أ) طبقة الكيف و(ب) طبقة الكم و(ج) طبقة المكان. على هذا الأساس، يقترح رايكوف (رايكوف 1992 : 190) كبنية عامة للحد البنية التالية :

(203) (س :  $[\Omega_1]$   $[\Omega_2]$   $[\Omega_3]$  من  $[\theta_1]$   $[\theta_2]$   $[\theta_3]$ )

يتبين من التمثيل (203) ما يلي :

يتكون أخذ من نواة وثلاث طبقات وبشكل نواة الحذف، في أغلب الأحوال محمول 'اسم' (س). أما الطبقة فتتضمن بالإضافة إلى النواة مخصصاً ( $\Omega$ ) ولا حقا ( $\theta$ ). وتقوم بين الطبقات الثلاث علاقة مثلثة حيث إن الطبقة الأولى (طبقة الكيف) تقع في حيز الطبقة الثابتة (طبقة الكم) التي تقع بدورها في حيز لطبقة الثالثة (طبقة المكان). ويمكن، توضيحاً لهذه السمية التمثيل للحد بالشكل التالي :



(أ) تقوم الطبقة الأولى، طبقه الكم على افتراض أن للاسم سمات جهية كما أن للمحمول الفعل والمحمول الصفة سمات جهية. حسب هذا الافتراض، يأخذ الاسم إحدى السمات الجهية الأساسية الأربع التالية : (أ) الجهة [ + مفهوم ] و (ب) الجهة [ + كميّة ] و (ج) الجهة [ + فرد ] و (د) الجهة [ + مجموعة ]. على هذا الأساس تنقسم الأسماء إلى أسماء مفاهيم وأسماء كميات وأسماء أفراد وأسماء مجموعات

وتتضح من مجموعة اللغات التي فحصها رايكوف أن السمات الجبهة لكيفية قد تتحقق صرفاً في بعض اللغات (لغات البانتو مثلاً) فيمثل لها اداك بواسطة مخصص الحد 15 في حين أنها تتحقق في جميع اللغات بواسطة لاحق كيني 10 هذا اللاحق الكيني هو الصفة أو ما يتوب عنها (فعل أو اسم في اللغات التي لا تتوافر فيها الصفة كمقولة قائمة الذات).

(ب) أما الطبقة الثانية، طبقة الكم، فإنها تتكون، كما رأينا من الطبقة الأولى باعتبارها نواة ومخصص كمي 15، ولاحق كمي 20.

يؤشر بواسطة المخصص 15 لسمات الأفراد / الجمع والعدد والصور التي مرتتبت في المبحث أعلاه ؛ علماً بالوضع المتأرجح للأسوار والأعداد المستقلة في اللغة العربية. ويمكن أن تتحقق بعض سمات العدد معجمياً بواسطة لواحق أفعال أو أسماء في بعض اللغات.

(ج) تحتص الطبقة الثالثة، طبقة المكان، بدور تحديد وضع الحال عليه بالنظر إلى الفضاء المكاني أو الرماني أو العرفي. ويؤدي هذا الدور صرفياً بواسطة أداة التعريف / التكبير والأدوات الإشارية ومعجمياً بواسطة لواحق كالجمل الموصولة (التعينية) والأسماء المضاف إليها والأسماء الدالة على المكان. في الحالة الأولى يؤشر للسمات المعنية بالأمر بواسطة المخصص 15 في حين يؤشر لها في الحالة الثانية على أساس أنها لواحق من فئة 10.

خلاصة ما سبق أن النموذج الذي يقترحه رايكوف لا يختلف عن النموذج المعيار (ديك 1989) من حيث محتويات الحد وإنما يتميز عنه بكونه يخلق بين عناصر الحد علاقة سلمية فيحمل من هذه العناصر طبقات ثلاثاً على غرار ما يقترحه النموذج المعيار بالنسبة لبنية الحمل.

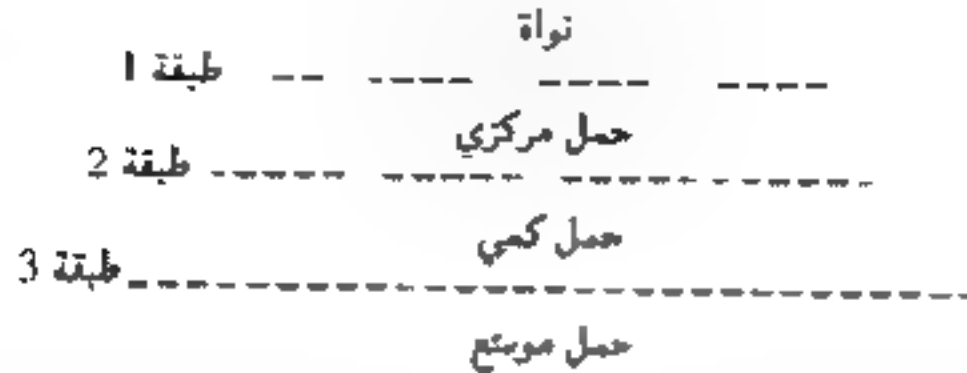
ولجعل المشكلة بين الحد والحمل تامة، يفترض رايكوف أن الحمل نفسه لا سضمن طبقتين (الحمل المركزي والحمل الموسع) كما ورد في النموذج المعيار بل طبقت ثلاثاً على غرار الحد : (أ) طبقة كيفية و(ب) طبقة كمية و(ج) طبقة مكانية.

حسب نموذج رايكوف هذا، تكون بنية الحمل هي البنية (207) لا البنية

(206)

(206) (1) ... [2π] 2π [1 (محمول (سي) ... (سي) 16] 26 [...]

(207) (...  $\pi_3$   $\pi_2$   $\pi_1$  (محمول (س ي) ... (س ن) [16 [26 [36 . [1



تقوم الطبقات الثلاث في الحمل بالدور الذي تقوم به في الحد. فالطبقة الأولى. طبقة الحمل المركزي، يؤثر فيها للسماوات الجبهة («تام» / «غمر تام» ...) المرجعية بواسطة المخصص  $\pi_1$  واللواحق 16 ويؤثر في الطبقة الثانية للسماوات الجبهة اسورية بواسطة المخصص  $\pi_2$  واللواحق 26 (التي من قبيل «دائماً»، «الفئة بعد الأخرى»، «كثيراً» ...) أما المخصص  $\pi_3$  واللواحق 36 في الطبقة الثالثة فإنها تؤثر للسماوات الزمانية المكانية، السماوات التي توضع الواقعة الدال عليها المحمول بالنظر إلى الفضاء المكاني أو الزماني أو المعرفي.

### 3 - 2 - 2 - 2 - الحد والقضية

الوجوه في النحو الوظيفي (ديك 1989، المتوكل 1995) ثلاثة أنماط بالنظر إلى الطبقة التي تنتمي إليها. <sup>(5)</sup> فهناك الوجوه «اللازمة» (= وجوه طبقة الأولى أو وجوه المحمول) والوجوه «الموضوعية» (= وجوه الطبقة الثانية ووجوه الحمل) والوجوه «الذاتية» (= وجوه الطبقة الثالثة أو وجوه القضية) وتختص الوجوه الذاتية بطبقة القضية. وهي سماوات تؤثر إلى موقف المتكلم إزاء الفحوى القضوي الذي تتضمنه الجملة وتنقسم الوجوه الذاتية هذه بدورها إلى ثلاثة أقسام. (أ) وجوه معرفية و(ب) وجوه إرادية و(ج) وجوه «مرجعية».

تتعلق الفئة الأولى من هذه الوجوه. بموقف المتكلم من فحوى القضية (تصديقه أو تكذيبه أو شكه ؛ مدحه أو دمه أو استنصائه ...)، وتتعلق وجوه الفئة الثانية بالموقف الإرادي للمتكلم حيال الفحوى القضوي (دعاء، من، رجاء ...) أما وجوه الفئة الثالثة فتتعلق بالمرجع الذي استقى منه المتكلم فحوى القضية (ما بعده

(5) انظر تفصيل القول عن الوجوه وأنماطها وتحققاتها في اللغة العربية في (المتوكل 1995)

ما بلعه : ما سمعه أو رآه، ما استنتجه شخصياً عن طريق استدلال ما ...). من أمثلة ذلك :

(208) أ - أظن أن خالداً يعشق هنداً

ب - لا شك أن خالداً سيزورنا اليوم

(209) أ - ليت خالداً يزورنا اليوم !

ب - لعل هنداً تنجح هذه السنة !

ج - أعاد الله علينا أيام البهجة !

(210) أ - بلغني أن عمراً سافر إلى الخارج

ب - يبدو أن السلام سيعود

الطرح الذي دافعنا عنه في (التركيب قيد الطبع) هو أن الوجوه الذاتية لا تختص بدقضية خلافاً لما ورد في النموذج المعيار (ديك 1989). هذه الوجوه نجدتها كذلك في مستوى الحد كما توحى بذلك المعطيات التالية :

(211) أ - تزوجت هند نعم الفتى !

ب - يساكننا بش الجار !

ج - شاهدت اليوم شريطاً رائعاً !

د - سهرنا البارحة ليلة !

(212) أ - كنت أزور المرحوم كل يوم

ب - سأزورك في بيتكم العامر بإذن الله

(213) - أمصت الأظراف ما يسمى اتفاقية الهدنة.

من تمحص هذه التراكيب، يمكن أن نستنتج ما يلي :

(أ) يوجد معياراً عنه في (211 أ - د) الوجه المعرفي الذاتي وفي (212

ب) الوجه الإداري وفي (213) الوجه المرجعي :

(ب) لا يتصحب في هذه الأمثلة جميعها الوجه على الجملة كاملة بل

ينصت على أحد حدودها فقط : «نعم الفتي» و«يئس الجار» و«شريطا رائعا»  
و«ليلة» و«المرحوم» و«يبتكم العاصم» و«أُيُسمى اتفاقية الهدنة» :  
(ج) تُستخدم في هذه التراكيب، للدلالة على السمة الوجهية، وسائل  
مختلفة يمكن تصنيفها كالآتي :

(١) وسائل صرفية («نعم» و«يئس»):

(٢) معجمية («رائعا» و«ما يسمى»):

(٣) معجمية - صرفية («المرحوم» و«العاصم»):

(٤) تنفيضية («ليلة»):

(د) ظاهرة انصباب الوجه على حدٍّ من حدود الجملة ظاهرة عامة نجدها في  
لغات أخرى غير العربية كما توحى بذلك المعطيات التالية :

(214) هريبة مصرية :

أ - تفدينا واحد الغدا !

ب - شفت شي منظر !

ج - فين مشا للمخلي دبال خوك ؟ !

(215) هريبة مصرية :

أ - شفت حجة بنت !

ب - عليها تسريحة فجين !

ج - أكلنا عشوة إنما إيه !

د - راحت فين مقصوفة الرقية !!

فرنسية (216)

a - Il a épousé une femme merveilleuse !

b - J'ai passé une sacrée soirée !

c - Il travaillait avec quelle ardeur !

d - J'ai encore rencontré cet imbecile de Paul !

**ملحوظة :** تشكل الجمل (214 أ - ب) و (215 أ) أمثلة لظاهرة تحجر وحدات معجمية («واحد»، «شيء»، «حقة») وانتقالها إلى وضع مجرد محدثات سورية وعددية. ويؤكد ظاهر التحجر هذه مسلسل استعاره حيث تنقل، تدريجاً، هذه المحدثات من محدثات عديدة إلى محدثات وجهية، محدثات دالة على سمات وجهية دانية. هذا المسلسل يُذكرنا بمسلسل الاستعارة الذي تخضع له مخصصات الحمل، كما سبق أن بينا في الفصل السابق. والأهم من ذلك أن المسلسل، داخل هذا مسلسل، يتم في الحالتين معاً بنفس الصورة، أي من الطبقة الدنيا (الكيف) إلى طبقة العليا (الوجه). وهذا دليل آخر على أن الحد بنية طبقية كالجملته وأنه يشاكر حمل والتقنية من حيث بنيته.

على أساس ما ورد في (أ - د)، يمكن إعادة النظر في النموذج الذي يقترحه رابكوف وتوسيعه كالتالي :

(أ) تتكون الحدود التي تتضمن وجهاً دانياً من أربع طبقات لا من ثلاث :  
الطبقة الكيفية والطبقة الكمية والطبقة المكابية والطبقة الوجهية :

(ب) تملأ الطبقة الوجهية الطبقات الثلاث الأخرى حيث تتخذ نواة لها لطبقة المكابية كما أن الطبقة الوجهية (= القسرية) تملأ طبقات الحمل جميعها. ويمكن الاستدلال على ذلك بأن المحدد الوجهي، إن وجد، يتقدم على المحدثات الأخرى :

(217) أ - نعم هؤلاء الثلاثة الرجال

ب - \* هؤلاء نعم الثلاثة الرجال

ج - \* الثلاثة نعم هؤلاء الرجال

(ج) يؤشر للوجه بالمخصص ٥2 الذي يتحقق إما بواسطة صيغة («نعم»، «بش»، «واحد»، «شيء»، «حقة...») أو بواسطة التثني أو بواسطة ايرتة (كما هو الشأن في اللغة الفرنسية حيث تختلف رتبة الصفة بالنظر إلى الاسم طناً بسمة الوجهية كما في الجملة (216 ب) مثلاً)<sup>(٦)</sup>. ويؤشر للوجه كذلك باللاحق ٥٠ الذي يتحقق في وحدات معجمة فقدت فحواها الأصلي وأصبحت تعبر عن سمة وجهية كما هو شأن «رائع» و«فطيم» و«خطير» في اللغة العربية الفصحى المعاصرة و«formidable» و«merveilleux» و«épouvantable» في اللغة الفرنسية.

(٦) J ai participé à une source sacrée

(٦) قدس بي (216 ب) ومعابيتها التالية



(د) علي هذا الأساس، تكون بقعة الحد العامة هي البنية (218) :

$$\{[4\theta] \ [3\theta] \ [2\theta] \ [\theta] \ [ص] \ 1\Omega \ 2\Omega \ 3\Omega \ 4\Omega\} : (ص, 1) \quad (2[8])$$

من أمثلة ذلك أنه يُمثل النبيّين الحذرين «نعم الفتى» و«نفس الجار» كالتالى :

(219) (سری : [مدح] ۱۱ [۵] [فتی] )

(220) (س ی : ل ذ م [ع ] ا ا ن ه ) جار و مج

حيث «صالح» و«ذم» سمتان وجهيتان مجردتان عامتان تشملان موقف الاستحسان والاستقباح من الذات الدال عليها الحذ.

في ختام هذا المبحث نود أن نشير إلى بعض المزايا التي من شأنها أن تدعم النموذج الرياضي المقترح هنا .

أولاً، يتخذ المتكلم موقفاً لا إزاء الفحوى القصوي الجملة ما فحسب بل كذلك إزاء ذات من الذات التي تحيل عليها حدود الجملة. وينبع هذا النموذج التمييز بين موقف المتكلم من القضية وموقعه من ذات ما، عن طريق التأشير بواسطة سمة وجهية في مستوى القضية ومستوى أحد الحدود ١

ثانيها، يسمح هذا النموذج. كذلك، بالتوحيد بين ظواهر كانت تُدرس،  
تقريباً، في أبواب متفرقة كأبواب «التعجب» و«المدح» و«الذم» مثلاً ؛

ثالثاً، فيما يخص «التعجب» نستطيع الآن أن نوفيه حقه بدرسته  
منصفاً لا علم الجملة ككل بحسب بل كذلك على أحد حدود الجملة :

وأخيراً، يمكننا في إطار التصوُّح المقترح أن نميز بوضوح بين العناصر الثابتة والعناصر الواردة للدلالة على فئة من السمات الوجهية. بهذا نكون أمام تصنيف جديد لعناصر الحدة وهو التصنيف الموضح في الرسم التالي :



خامساً، يبرهن النموذج الرباعي على أن المشكلة بين مكونات الجملة من حيث بنيتها الداخلية يمكن أن تذهب إلى أبعد من التوازي بين الكلمة والحد والحد والحمل، ولعل أبحاثاً أخرى يمكن أن تستكشف مشكلة بين الحد والجملة ككل إذا سبى أن من الحدود ما يمكن أن يستقل بقوة إنجازية تخصه كما هو الشأن في التراكيب لاستعمالية التي من قبيل :

(222) أ - سافر خالد إلى مراكش (أم إلى طنجة) ؟

ب - سافر خالد إلى أين ؟

#### 4 - الوظائف :

تحدثنا في مبحث سابق عن دور الحد وبيننا أنه يمكن في أن المشكك يتمثل بحدود الجملة للإحالة على ذات إحالة بناء أو إحالة تعيين أو للإحالة على صفة أو واقعة في حالة الحدود غير النموذجية (الحدود المستقة).

ونميز بين دور الحد ووظيفته على أساس أن الوظيفة علاقة سياقية تقوم بين الحد والمحمول وبينه وبين الحدود الأخرى وتشكل الوظائف وأنواعها ومستوياتها وطريقة إسنادها موضوع المبحث التالي

#### 4 - 1 - وظائف الحد :

##### 4 - 1 - 1 - أنماط الوظائف :

يُميز، كما هو معلوم، في نظرية النحو الوظيفي بين ثلاثة مستويات وظيفية وهي : (أ) الوظائف الدلالية و(ب) الوظائف التركيبية و(ج) الوظائف لتدارلية.

(أ) يتضمن حملُ جملة محمولاً يدل على واقعة ما ( = عمل، حدث، وضع، حالة) وحدوداً تدل على المشاركين في هذه الواقعة كما يتبين من التمثيل العام التالي :

(222) [ (محمول)، (حدا، حد2 ... حدث) ]

واقعة مشاركون

وتتحدد وظيفة كل حدٍ طبعاً لنوع مشاركته في الواقعة الدال عليها  
المحمول.

فهو إما «متفد» أو «متقبل» أو «مستقبل» حين تكون الواقعة «عملاً»  
كما في الجملة (223) :

(223) أعطى خالد (صف) علياً (مستق) كتاباً (متق)  
وهو «قوة» إذا كانت الواقعة حدثاً :

(224) دوى الرعد (قر)

و«متموضع» و«حائل» حين تكون الواقعة «وضعا» أو «حالة» :

(225) جلس خالد (متض)

(226) هند (حا) فرجة

هذا بالنظر إلى الحدود الواردة موضوعات، أما الحدود اللاحق فـ  
تأخذ وظائف دلالية ظرفية كوظائف «الزمان» و«المكان» و«الأداة» و«الحال»  
و«العلة» وغيرها. من أمثلة ذلك :

(227) أ - قابلي خالدميتسماً (حال)

ب - رأيت هند (الباحة) (زمان) في الشارع (مكان)

ج - قطعت هند اللحم بالسكين (أداة)

د - أخرجت هند من القاعة عقاباً لها (علة)

بخلاف الوظائف الأخرى، يؤثر للوظائف الدلالية في المعجم ذاته باعتبار  
لعلاقة القائمة بين المحمول وحموده. مثال ذلك المدخل المعجمي للفعل «شرب» الذي  
يمثل له على الشكل التالي :

(228) ش رب (فعل) ق (س<sup>1</sup> : «هي» منف (س<sup>2</sup> : «سائل») متق

حيث : يأخذ محلاً الموضوعين الأول والثاني الوظيفتين الدلالتين  
«منعد» و«متقبل» على التوالي :

(ب) من اللغات ما يكون وارداً فيها «توجيه» الواقعة المثل لها في المدخل المعجمي. ويتم توجيه الواقعة بأن يقدمها المتكلم من «وجهة» أحد المشاركين فيها (= أحد حدود الحمل). والوجه «منظوران» اثنان : (أ) منظور «أولي» و(ب) منظور «ثانوي»، ويؤشر لهذين المنظورين بواسطة الوظيفتين التركيبيتين (أو على الأصح «الوجيهيتين») الفاعل والمفعول على التوالي. على هذا الأساس يكون تعريف هاتين الوظيفتين، في إطار نظرية النحر الوظيفي، كالتالي :

(229) «تسند الوظيفة الفاعل إلى الحد المحيل على ما يشكل المنظور الأول للوجهة».

(230) «تُسند الوظيفة المفعول إلى الحد المحيل على ما يشكل المنظور الثانوي للوجهة».

مثال ذلك الحمل المحايد (231) الذي يمكن أن يُسند فيه الفاعل إلى الموضوع الأول والمفعول إلى الموضوع الثاني فيتحقق في الجملة (234) أو يسند فيه لفاعل إلى الموضوع الثاني فيتحقق آنذاك في الجملة (235) :

(231) (ش ر ب {فعل} ف {ع} ذ س<sup>1</sup> : خالد) منف  
(ع<sup>1</sup> ذ س<sup>2</sup> : شاي) متق

(232) (ش ر ب {فعل} ف {ع} ذ س<sup>1</sup> : خالد) منف فا  
(ع<sup>1</sup> ذ س<sup>2</sup> : شاي) متق مف

(233) (ش ر ب {فعل} ف {ع} ذ س<sup>1</sup> : خالد) منف  
(ع<sup>1</sup> ذ س<sup>2</sup> : شاي) متق فا

(234) شرب خالد شاياً

(235) شرب الشاي (من لبن خالد)

يسندعي هذا التعدد للوظيفتين الفاعل والمفعول الملاحظات التالية :

(١) شأنهما في ذلك شأن باقي الوظائف، تُشكل هاتان الوظيفتان

مفهوم أولئك (primitive) بحث لا نعدان مشتقتين من تركيبة شجرية ما بخلاف ما عليه الأمر في الانحاء التركيبية حيث تحدان على أساس سلمية مقولية معينة (٢) في الواقع، شكل وظيفتا الفاعل والمفعول مفهوميين تداوليين كما تبين من التحديدين (229) و (230) حيث يرتبطان باختيار الكلم للوحدة التي يريد أن يقدم الواقعة انطلاقاً منها. لذلك يفضل أن يمال «الوظيفتان التوجيهيتان» عموماً عن «الوظيفتان التركيبيتان» ربما لكل ليس.

(٣) بخلاف الوظائف الدالية والوظائف التداولية التي يستلزمها جميع اصغات والتي يمكن أن يقال عنها بالتالي إنها من الكليات اللسانية، تُستخدم وظيفت الفاعل والمفعول في لغات وتستخدم إحداها (= الفاعل) في لغات ويستغنى عنهما معاً في لغات أخرى. مثلاً ذلك أن العربية (المتوكل 1987 أ) والاعجليزية تستلزمان كلا من الفاعل والمفعول في حين أن اللغة الفرنسية تستغني عن المفعول، وثمة لغات لا تستلزم أيهما، ضابط ذلك أن ورود الفاعل يثبت في اللغات التي يمكن فيها إساده إلى حد آخر غير المفرد وأن ورود المفعول يثبت في اللغات التي يتسنى فيها إساده إلى غير الحد المتقبل.

(ج) الوظائف التداولية صمان . (أ) وظائف «داخلية» تسند إلى حدود الجملة و(ب) وظائف «خارجية» تحملها مكروبات لا تنتمي إلى الجملة ذاتها. وظائف الصنف الثاني ثلاث وظائف : «الابتداء» «الدليل» و«المنادى» أمثلة هذه لوظائف الثلاث هي (236 أ) و(236 ب) و(236 ج) على التوالي :

(236) أ - خالد، قرأت مقاله

ب - قابلتها اليوم، جارتنا السراء

ج - أيها الأطفال، حان وقت النوم

أما الوظائف الداخلية فوظيفتان المحور والبؤرة. اللتان تنقسم كلتاهما إلى وظائف فرعية

يذهب ديك (ديك 1989) إلى أن الخطاب، خاصة الخطاب السردى، يصمم أنواعاً شتى من المحاور أهمها (أ) المحور الجديد و(ب) المحور المعطى و(ج) المحور العائد و(د) المحور الفرعي. وقد يتنا (المسوك 1993 ب) طبيعة هذه الوظائف الأربع ودور كل منها في ضمان تماسق نص سردي كروائتي لحجب محفوظ

«خان الخليلي» و«زقاق المدق». نُعدُّ محوراً جديداً كل حدٍّ محيل على ذات تدرج لأول مرة في النص مثال النص :

(237) «كان خالد ينتظر من النافذة، فرأى فتاة تقطف وروداً ...»

بعد أن تدرج في النص يصبح نفس الحد محوراً معطى يمكن الإحالة عليه بمحور فرعيه قتل بعض سماته أو بعضاً من لوازمه من ذلك أن جارة أحمد عاكف في «خان الخليلي» بعان عليها في شكل محور جديد «فتاة» حين تدرج لأول مرة ثم في شكل محور معطى «نوال» ثم في شكل محاور فرعية مثل «قوائم الكرسي» و«الشال» حين ينقطع الحديث عن محور معطى. ويطول هذا الانقطاع فيلجأ إلى إوابات خاصة تتبع التذكير به قبل استئناف الحديث عنه. يكون آنذاك أمام محور عائد (أو مستأنف).

اثبتت دراسات عديدة (التوكل 1984 و1985، ديك 1989، المتوكل 1991 و1993 أ) أن اقتراح ديك (ديك 1978) لوظيفة بؤرية واحدة لا يفي برصد خصائص كل التراكييب البؤرية الواردة في اللغات الطبيعية. وقد أدت هذه الدراسات إلى اقتراح تقسيم البؤرة إلى بؤر فرعية تدرج في خاتمتين أساسيتين اثنتين هما «بؤرة الجهد» و«بؤرة المقابلة». تُسند بؤرة الجهد إلى الحد الحامل للمعلومة الجديدة بالنظر إلى مخزون المتكلم فتكون «بؤرة طلب» أو بالنظر إلى مخزون المخاطب فتكون «بؤرة تعميم». من أمثلة ذلك ضمير الاستمهام في الجملة (238 أ) وما يقابله («البارحة») في الجملة (238 ب) :

(238) أ - متى عادت هند ؟

ب - (عادت هند) البارحة

وتسند بؤرة المقابلة إلى الحد الحامل لمعلومة لا يتفق التكلم والمخاطب على أنها المعلومة الواردة. وتكون بؤرة المقابلة إما «بؤرة تثبيت» أو «بؤرة انتقاء» أو «بؤرة تعريض» أو «بؤرة حصر» كما في الجمل (239 أ) و(239 ب) (239 ج) و(239 د) على التوالي :

(239) أ - التي عشقها خالد هند

ب - هنداً عشق خالد

ج - عشق خالد هنداً (لا زلت)

د - ما عشق خالد إلا هنداً

التي ينمها التحتية هي (241) :

(240) أ - من شرب الشاي ؟

ب - شرب الشاي خالد

(241) أجب وي : اسي ي : ثب مض وي : اقا [ ش رب (فعل) ف

(ع1 ذ سا : خالد) متف قا يوجد (ع1 ذ ص2 : شاي) متق مف

مع[[[[

#### 4 - 1 - 2 - إسناد الوظائف :

تختلف الوظائف الدلالية عن الوظائف التوجيهية والوظائف التداولية في كونها يؤثر لها، كما أسلفنا، بدءاً في المدخل المعجمي ذاته في حين أن الوظائف الأخرى تُسند في مرحلة لا حقة من مراحل اشتقاق الجملة، أي بعد إدماج الحدود في محلاتها. ويرجع ذلك إلى أن الوظائف الدلالية سمات لازمة في حين أن الوظائف التوجيهية والوظائف التداولية سمات يحددها السياق (سياق الخطاب).

ويحضر إسناد هذه الوظائف إلى مجموعة من القيود فصلنا القول فيها في مكان آخر (المتموكل 1991 أ) ونورد أهمها في ما يلي :

(١) لا يتعدى إسناد الوظائف التوجيهية والوظائف التداولية مجال طبقة الحمل. فلا تسند هذه الوظائف إلى حدود قضية ولا إلى حدود إنجارية باستثت، وظيفة بؤرة المقابلة التي يمكن أن تسند إلى هذه الحدود في سياقات خاصة :

(٢) لا يسوغ - أو على الأقل يصعب - إسناد نفس الوظيفة التداولية إلى الحمل وإلى أحد حدوده في الوقت ذاته :

(٣) يمكن إسناد بؤرة الجديد إلى أكثر من حد واحد في نفس الحمل كما هو الشأن في الجملتين التاليتين :

(242) أ - من ذهب من ماذا ؟

ب - ذهب خالد بكرة سارة

أما بؤرة المقابلة فلا يسوغ إسنادها إلا إلى حد واحد :

(243) أ - \* هنداً البارحة قابلت

ب - \* ما قابلت إلا هنداً إلا البارحة

(٤) يشترط في الوظيفة المحور المعطى أن تستند إلى حدٍّ معرف. ويمكن صوغ هذا القيد بالشكل التالي :

(244) \* ( ك س ي : ق ) مع معطى

وواضح أن هذا القيد آيل إلى أن هذه الوظيفة تستند إلى حدٍّ محيل إجابة تعيين، أي حدٍّ يحيل على ذات متوافرة في مخزون المخاطب :

(٥) في مقابل ذلك يُستند المحور الجديد إلى حدٍّ نكرة باعتبار أن الحال عليه غير متوافر في مخزون المخاطب إذ يدرج فيه لأول مرة :

(٦) فيما يخص الوظيفتين التوجيهيتين فإنهما تستندان حسب سلمية تختلف باختلاف اللغات.

وقد استدلنا في مكان آخر (المتركل 1987 أ) على أن سلمية إسناد الداعل في العربية هي السلمية التالية :

(245) سلمية إسناد الفاعل في العربية :

منف مستق متق زم ملك

فا + + + + +

معاد السلمية (245) أن الوظيفة الفاعل تُستند إلى الحد المتقد أو إلى الحد المستقبل أو إلى الحد المتقبل أو إلى أحد الحدين اللاحقين الرومان والمكان على التوالي. من أمثلة إسناد الفاعل إلى هذه الحدود ما يلي :

(246) أ - منع خالد هنداً مالا

ب - ضجعت هند مالا

ج - أكل التعاض كلة

د - صم يوم الاثنين

هـ - صلي في المسجد.





حيث  $\alpha$  و  $\beta$  وظيقتان (داليتان أو توجيهيتان أو تداوليتان). من امثلة لتراكيب العطفه الخارقة لمبدأ التناظر ما يلي :

(249) أ - \* رأيت هنداً والبارح

ب - \* اعطيت هنداً ومالاً

ج - \* قابلت من وعمراً ؟

يكس نحن الجمل الثلاث في عطف زمان على متقبل ومتقبل على مستقبل ومحرر على بؤرة.

فيما يخص التأشير للوظائف في التركيب العطفى يمكن أن يوضح لها في العنصرين معاً أو يُكتفى بالتأشير لها بالنسبة للحد العطفى ككل نظراً لكونها تماثل، فبنية الحد «هنداً وخالداً» في الجملة (250) يمكن أن تكون البنية (251 أ) أو البنية (251 ب) :

(250) شكرت هنداً وخالداً

(251) أ - (س ي : (ع 1 س<sup>1</sup> : هند) متق مف يوجد

و (ع 1 ذس<sup>2</sup> : خالد) متق مف يوجد) متق مف يوجد

(252) ب - (س ي : (ع 1 ث س<sup>1</sup> : هند) و (ع 1 ذس<sup>2</sup> : خالد)

متق مف يوجد

من الواضح أن مطرة التمثيل الثانية تفضل الأولى لكونها تسمح بتلافي الحشو وقلة الكلمة.

4 - 2 - 2 - في التركيب الإضافي :

لرصد إمتداد الوظائف في التركيب الإضافي يجب التمييز بين التركيب وارداً في حد نموذجي وبينه وارداً في حد غير نموذجي.

4 - 2 - 1 - الحد النموذجي .

لنذكر بأن المقصود بالحد النموذجي كل حد كان مقدّمه الأول اسماً دالاً على ذات كما هو الشأن في :

(253) ليست معطف خالد

ماهي إذن الوظائف التي يمكن أن تسند داخل الحد النموذجي الإضافي ؟  
(أ) يمكن أن تقوم بين المضاف والمضاف إليه علاقات دلالية مختلفة من  
دلالة علاقة «الملكية» وعلاقة «الانتماء» وعلاقة «المكان» وعلاقة «الانتماء» كما  
هو الشأن في الحدود التالية :

(254) أ - منزل خالد

ب - شاعر قریش

ج - جبال المغرب

د - أبو هند

ويمكن التأشير لهذه العلاقات بواسطة وظيفة دلالية عامة تسند إلى  
لمضاف إليه وهي الوظيفة المالك (ما) ، فتكون البنية العامة للحد النموذجي الإضافي  
هي البنية (255) :

(255) (س ي : (س ي) : (س ع) ما

وعلى أساس البنية (255) يمكن التمثيل للحد (254 أ) مثلاً بالشكل  
التالي :

(256) (ع 1 ذ س ي : (منزل) : (ع 1 ذ س ع : خالد) ما

(ب) مزبأ أن الوظيفتين الفاعل والمفعول مرتبطتان بالوجهة التي تقدم  
لورقة انطلاقاً منها. على هذا يصبح اسناد هاتين الوظيفتين غير وارد في الحد  
النموذجي لكونه لا يحيل على واقعة.

(ج) توحي المعطيات بأن الوظائف التداولية بصعب اسنادها داخل الحد  
بحيث ما يمكن أن تسند إليه دون إشكال هو الحد بكامله. ويمكن استثناء الوظيفة  
ابزره التي يمكن أن تسند إلى العنصر المضاف أو إلى العنصر المضاف إليه :

(257) أ - مجولت في منزل خالد ( لا في مكتبه)

ب - مجولت في منزل خالد (لا في منزل هند)

مع ذلك لا يمكن إسناد جميع أنماط البؤر داخل الحد :

(258) أ - \* خالد زرت منزل

ب - \* ما زرت منزل إلا خالد

ويمكن الخروج من هنا الملاحظات إن صحت مبدأ عام مفاده أن إسناد الوظائف داخل مجال ما (عمل، حدث...) يخضع لقيود أكثر من القيود التي يخضع لها إسنادها إلى المجال ككل بعبارة أخرى، يصبح إسناد الوظائف أكثر تقييداً حين تنتقل لمجال ككل إلى عناصره الداخلية. ويزداد التقييد ويصبح أكثر صرامة حين يكون المجال حاملاً لنفس الوظيفة المراد إسنادها إلى أحد عناصره.

4 - 2 - 2 - الحد غير النموذجي :

الحدود النموذجية كما أسلفنا، هي الحدود التي يكون مفيدها الأول مفردة مشتقة (صفة، اسم فاعل أو اسم مفعول، مصدراً).

وقد رأينا في بحث سابق أن المقيدات المشتقة تأخذ من المعلائية ما تأخذه المفردات الفعلية الأصول وتأخذ، تبعاً لذلك، الوظائف الدلالية والتوجيهية والتداولية التي تأخذها الأفعال أصولها.

(أ) إذا كان المقيد المشتق أحادياً (دا موضوع واحد) أخذ الوظيفة الدلالية التي تناسب نوع الواقعة (= عمل، حدث، وضع، حالة) :

(259) أ - دخول خالد

ب - قصف الرعد

ج - جلوس هند

د - حزن زينب

أما إذا كان ثنائياً أو ثلاثياً فإنه يأخذ من الوظائف الدلالية ما يأخذه أصله الفعلي أي منفذ ومتقبل أو منف ومستقبل ومتقبل :

(260) أ - قُتل خالد بكرة

ب - شُغ خالد هنداً سرّاً

(ب) لا مانع يمنع من إسناد الوظيفتين التوجيهيتين الفاعل والمفعول إذ إن المعدل عليه في هذا الضرب من الحدود واقعه وهي الراقعة ذاتها التي يحيل عليها لفعل الأصل. ففي الحد (260 ب) مثلاً يأخذ الموضوع المنفذ الوظيفة الفاعل والموضوع المستقبل الوظيفة المفعول فتكون بنية هذا الحد هي البنية (261) :

(261) (س ي : (منح) (خالد) منف فا (هند) مستق مف (منزل) متق))

**ملحوظة :** أمام التراكيب التي من قبيل (259) و(260) يتبادر إلى الذهن السؤال التالي : هل من الجائز أن يرد الفاعل مجرداً وحكمه الرفع ؟  
سنجيب على هذا السؤال في مبحث الإعراب حيث سندافع عن فكرة أن إعراب المضاف إليه إعراب بنوي لا إعراب وظيفي.

(ح) يخضع التركيب الإضافي في الحدود غير النموزجية إلى ما يخضع له من قيود في الحد النموزجي بالنظر إلى إسناد الوظائف التداولية :

(١) يُسند المحصور إلى الحد ككل وسدر أن يُسند إلى أحد عناصره الداخلية وفقاً للمبدأ العام الأنف الذكر.  
(٢) بمقتضى نفس المبدأ يمكن أن تسند بثرة الجديدة وبعض النماط بثرة لمقابلة فقط :

(262) أ - من ساءك ضربه ؟

ب - ساءني ضرب خالد

(263) أ - \* هذا ألّني مهاجمة خالد

ب - \* ما ألّني مهاجمة خالد إلا هنداً

## 5 - من الحد إلى المركب :

عرجتنا في المباحث السابقة إلى الحد بوصفه بنية دلالية - تداولية تتضمن (أ) عناصر معجمية (= مقيدات) و(ب) مخصصات و(ج) وظائف حان الوقت الآن لنعرض للقواعد التي تضطلع بنقل هذه البنية الدلالية - التداولية إلى بنية صرفية تركيبية، أي بنقل الحد إلى مركب

هذه القواعد أربع فئات : قاعدة انتقاء الرأس وقواعد نقل المحضات  
لى محدثات وقواعد الاعراب وقواعد ترتيب عناصر الحد.

سنمصر عرضنا هنا على الفئات الثلاث الأولى على أساس أن ندرج  
الحديث عن الفئة الرابعة في الفصل الموالي الذي نقرده لقضايا ترتيب المكونات بصمة  
عامة

### 5 - 1 - انتقاء الرأس

يجب أن يتوافر في المعايير الممكن اعتمادها في انتقاء العنصر الذي  
يصبح رأساً للمركب السمات الثلاث التالية .

(١) أن تكون المعايير صرفية تركيبية إذ إن المركب، بخلاف الحد،  
مفهوم صرفي- تركيبى !

(٢) وأن تكون مستقاة من داخل النظرية تتلام ومبادئها العامة :

(٣) وأن تصل إلى قدر معقول من العموم لكي تكون واردة بالنسبة  
لأكبر عدد ممكن من اللغات المتباعدة نطقاً.

دار في خطيرة النحو الرظيفي حول المعايير التي يمكن اعتمادها في هذه  
لنظرية لانتقاء العنصر الصالح للرأسية نقاش أسهم فيه عدد من الباحثين (ديك 1978  
و1989، فان ديرأورا 1990؛ ما كنزى 1991، المتوكل 1993 أ).

من هنا النقاش يمكن استخلاص المبدأ العام التالي :

(2(4) « من عناصر الحد، يُنتقى رأساً للمركب العنصر الذي يحدد  
السمات الصرفية- التركيبية للمركب ككل »

ويمكن تفريع هذا المبدأ العام كالتالي :

(i) « مقولة الرأس هي مقولة المركب كاملاً »

مفاد ذلك أن مقولة المركب ككل تتحدد بمقولة الرأس، فباعتلاف مقولة  
الرأس يكون أمام « مركب اسمي » ( رأسه اسم ) أو مركب صيغي (= رأسه صفة) أو  
مركب ظرفي (= رأسه ظرف) أو مركب جملي (= مركب منقول عن حد مقبده الواحد  
جمعه)

(ii) «يحقق إعراب المركب ككل، في اللغات الإعرابية، في الرأس»

(iii) «في اللغات التي تقع فيها المطابقة من حيث الجنس داخل المركب (= بين الصفة والاسم)، يكون العنصر المطابق (يفتح الياء) هو العنصر الرأس».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السمات الأخرى غير الجنس (التعريف/ التنكير، العدد...) لا تندرج كما سبق أن بينا، في المطابقة وإنما هي سمات تهم المركب ككل.

إذا اعتمدنا (1 - iii) معايير انتقاء الرأس كان العنصر المرشح للرأسية هو المقيد الوحيد في الحدود ذات المقيد الواحد والمقيد الأول في الحدود المتعددة المقيدات. وعلى هذا الأساس يمكن أن نصوغ قاعدة انتقاء الرأس على النحو التالي :

(256) «ينتقى رأساً للمركب :

أ - المقيد الوحيد أو

ب - المقيد الأول»

بترتيب عن القاعدة (265) أن الرأس ينتقى من بين المقيدات دون المخصصات. مضافاً ذلك أنه في إطار نظرية النحو الوظيفي وحسب المعايير المعتمدة في انتقاء الرأس لا يمكن الحديث عن «المركبات المحددية» (Determiner phrases). وينتقى طبعاً أشكال الأسوار والأعداد في لغات كالعربية عالقاً ما دامت لم تحدد بالضبط طبيعة هذه العناصر (مخصصات أم مقيدات).

وبترتيب عن نفس القاعدة كذلك عدم إمكان الحديث عن «المركبات الخرفية» (Prepositional phrases) في هنا الصدد، يسوق ديك (ديك 983) الملاحظات التالية مؤشرات لعدم تأهل الحروف للرأسية :

أولاً، ليس من الممكن دائماً، ولا في جميع اللغات، أن يرد حرف بجزء وحده (دون فضلة) كما في الجمل الأنجليزية التالية :

(266) a - John is in the house

b - John is in

(267) a - Peter walked up the stairs

b - Peter walked up

ثانياً، في بعض اللغات يرد حرف الجر في آخر المركب شأنه في ذلك شأن العلامة الإعرابية. فإذا موثل بينهما أصبحت العلامة الإعرابية رأساً للاسم الذي يحملها.

ثالثاً، نفس التماثل نجده في حرف الجر والمصدریات ويترتب عن ذلك أن إذا عدوا الحروف رؤوساً تعين أن تعد المصدریات رؤوساً جملية كذلك.

في الواقع لا تعد الملاحظة الثالثة معياراً لإقصاء حروف الجر من الترشح إلى الرأسية إذ إن التطورات الأخيرة في النحو التوليدي التحولي أثبتت أن المصدری يمكن أن يكون رأساً فيحصل بذلك على «مركب مصدری».

ما يمكن الدفع به، في هذا الباب هو أن الحروف لا تستجيب، من حيث طبيعتها، لمعايير انتقاء الرأس الثلاثة الآتية الذكر. وقد تعد الحروف (وغيرها من الصرفات) رؤوساً مركبية في أطر نظرية أخرى تعتمد معايير أخرى

**ملحوظة :** صاغنا قاعدة انتقاء الرأس (265) صياغة تناسب النموذج لمعبر (ديك 1989) ويمكن إعادة صوغها في إطار النموذج الذي يقترحه رايكوف (رايكوف 1992) كالتالي :

(266) «تنتقي رأساً للمركب نواة الحد الاسمية (س ي)».

تفصي القاعدة (266) من الرأسية عناصر الطبقات الثلاث (أو الأربع) سواء أكانت مقدمات (= لواحق) أم مخصصات.

بعد أن يكون انتقاء رأس المركب قد تم، تصبح بقية المقدمات **فضلات** (complements) وتصبح بذلك بنية المركب العامة (يقطع الفطر عن الترتيب) هي لبنية التالية :

(267) (محدد، رأس، فضلة)

## 5 - 2 - نقل المخصص إلى محدد :

سبق أن أشرنا إلى أن المخصصات تحقق، في مستوى البنية الصورية- التركيبية (= المركب) في شكل محددات.

يتم نقل المخصصات إلى محددات عن طريق إجراء فئة من قواعد التعبير تتخذ كشكل عام الشكل التالي :



(268) α [حد] = قيمة

من امثلة هذه القواعد ما يلي :

(269) ك ا د : مُسَلِّم = مسلم - ن

(270) ك 2 ذ ا مسلم = مسلم - ان/ين

(271) ك ن ذ ا مسلم = مسلم - ون/ين

(272) ك ا ث ا مسلم = مسلم - ثُن

(273) ك 2 ث ا مسلم = مسلم - تان/تين

(274) ك ن ث ا مسلم = مسلم - اثن/تين

(275) ع ا ذ ا مسلم = ال - مسلم

(276) ع 2 ذ ا مسلم = ال - مسلم - ان/ين

(277) ع ن ذ ا مسلم = ال - مسلم - ون/ين

(278) ع ا ث ا مسلم = ال - مسلم - ة

(279) ع 2 ث ا مسلم = ال - مسلم - تان/تين

(280) ع ن ث ا مسلم = ال - مسلم - ا ت

(281) ش ا المسلم = هذا المسلم

(282) ش ا المسلمة = هذه المسلمة

(283) ش ا المسلمين = هذان المسلمان

(284) ش ا المسلمتان = هاتان المسلمتان

(285) ش ا المسلمين/المسلمات = هؤلاء المسلمون/المسلمات.

يتفحص هذه القائمة من القواعد بيمين :

أولاً، أن بعض المخصصات تتحقق دقعد واحدة في نفس الصورة الصرفية :

ثانياً، أن قواعد تحقق بعض المخصصات (كقاعدة تحقيق المخصص الإشاري) تُجرى على خرج قواعد أخرى :

ثالثاً، أن الصورة الصرفية لا تكتمل إلا بتحقيق إعراب الحد وذند ما سيكون موضوع الفقرة التالية.

رابعاً، أن تحقيق بعض المخصصات يرتبط بتحقيق مخصصات أخرى كما هو الشأن بالنسبة للإشارة والتعريف والمخصص القضوي كما يتبين من القاعدة التالية:

(286) مدح [المسلم] = نعم المسلم

تعرفنا في هذه المجموعة من القواعد لتحقيق المخصصات في الحدود لبسطة، أي الحدود التي تتضمن رأساً دون مصلات. أما الحدود المتضمنة لفضلات فيمكن القول عن تحقق المخصصات فيها ما يلي :

(أ) فيما يخص الحدود ذات البنية : (رأس - صفة) فإن مخصصي لتعريف/ التنكير والعدد ينحققان في عنصري الحد معاً على أساس انصب بهما عبيها دفعة واحدة كما سبق أن بينا. ويتحقق مخصص الجنس في الصفة عن طريق مطابقتها للرأس باعتبار هذا المخصص من لوازم الرأس.

(ب) باعتبار عنصري المركب الإضافي (المضاف والمضاف إليه) يحيلان على داتين مختلفتين ويحيلان بالتالي مخصصين مختلفين فإن تحقق هذين المخصصين يتم بواسطة قواعد تخص كلاً من العنصرين.

(ج) أما المركب العطفى فإن لعنصره (أو عناصره) مخصصاً بخصته باعتبار العنصرين محيلين على ذاتين مختلفتين ويتم تحقق هذين المخصصين بالصورة التي يتم عليها في المركب الإضافي مع فاروق أن عنصري المركب العطفى يفصل أن يتمثل مخصصاهما بمتنضى مبدأ التناظر. لذلك يمكن أن تصاغ قاعدة تحقق مخصص المركب العطفى على أساس أن هذه المخصصات تتناول المركب ككل

## 5 - 3 - الإعراب

## 5 - 3 - 1 - تعريف

يحدد ديك (ديك 1989 : 312) ما يعصد بالإعراب في نظرية النحو الوظيفي كالتالي :

(287) « نقصد بالإعراب الاختلافات الصرفية التي تلحق المحمولات الاسمية والعصبية وفقاً لوظائف الحدود التي تتضمنها هذه المحمولات ».

يستدعي التعريف (287) التعقيبات التالية :

(أ) الإعراب في نظرية النحو الوظيفي مفهوم صرفي يرتبط بتحديد، بصورة الصفة أو الاسم الصرفية. ويعني هذا أن الإعراب في هذه النظرية يختلف :

أولاً، عن الإعراب (case) كما هو محدد في نظرية الأحوال (فيلمور 1968) حيث الأحوال أدوار دلالية عميقة لا مقولات صرفية ؛

ثانياً، عن الإعراب كما يفهم في نظرية «العاملية والىطة» (شومسكي 1981)، حيث الإعراب «إعراب مجرد» (Abstract case) يرتبط بالعلاقات العاملة لقائمة بين مكونات الجملة

(ب) يرتبط الإعراب في النحو الوظيفي بالوظائف (الدلالية، لتوجيهية، التداولية) المسندة إلى حدود الجملة لا بالعلاقات التركيبية (الشعرية) لقائمة بينها فالتركيب يأخذ إعرابه بالنظر إلى وظيفته لا بالنظر إلى موقعه. لذلك نجد يحمل نفس الإعراب أياً كان موقعه في الجملة.

(ج) حسب التحديد (287)، لا يمكن القول إن الإعراب مقولة كلية فجددها في جميع اللغات. فالإعراب بهذا التحديد مقولة تخص اللغات التي يَدُلُّ فيها عن الوظائف بلواحق صرفية كاللغتين العربية واللاتينية. أما اللغات التي لا يوجد فيها هذه الخاصية وإنما يدل على الوظائف بوسائل أخرى (كالموقع وصورة المحمول...) فلا يمكن أن يقال عنها إنها لغات إعرابية إلا إذا وسعنا مفهوم الإعراب وجعلناه يشمل جميع الوسائل التي تسخرها اللغات للدلالة على الوظائف.

(د) يتعين التمييز، حين الحديث عن الإعراب، بين «الحالة الإعرابية» كرفع والنصب والجر و«العلامة الإعرابية» التي تشكل التحقق للموس للحالة إعرابية فالصم تحقق للرفع والفتح تحقق للنصب والكسر تحقق للجر في الحالات لعدية.

(هـ) تختلف اللغات الإعرابية من حيث عدد الحالات الإعرابية ويتراوح هذا العددين حالتين وأكثر من عشر حالات. فيما يخص العربية ثمة، كما هو معروف، حالات إعرابية ثلاث - رفع ونصب وجر - تتحقق، في أبسط الأحوال، بواسطة ثلاث علامات إعرابية.

### 5 - 3 - 2 - أفاط الإعراب

يروي التعريف (287) الذي يربط الإعراب بالوظائف بأن ثمة غطا واحداً من الإعرابات : الإعراب الوظيفي. إلا أن المعطيات اللغوية، معطيات العربية على الأقل، تُوحى بأن الإعراب بمطابق اثنان «إعراب وظيفي» و«دور الدلالة على الوظائف التي تحملها المركبات و«إعراب بنوي» غير مرتبط بالوظائف.

(أ) الإعراب الوظيفي في اللغة العربية رفع ونصب تحدد إمام الوظائف الدلالية أو الوظائف التوجيهية أو الوظائف الدلالية وفقاً لسلمية إسناد الإعراب التالية :

### (288) سلمية إسناد الإعراب

الوظائف التوجيهية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية.

حسب هذه السلمية، يأخذ المركب الرفع أو النصب طبقاً لوظيفته لتوجيهية (الرفع للفاعل والنصب للمفعول) ويأخذ النصب بمقتضى وظيفته الدلالية (بسم تكن له وظيفة توجيهية) ويأخذ الرفع في حالة كونه لا وظيفة توجيهية له ولا وظيفة دلالية، أي إذا كان مركباً «خارجياً» (مبتداً أو ذيل).

مفاد هذه السلمية أن الوظائف التوجيهية، بالنظر إلى الإعراب، «تحت» الوظائف الدلالية بمعنى أن المركب إذا كان يحمل وظيفة الفاعل أو وظيفة المفعول فإنه يأخذ الإعراب الذي تحوله إمام هذه الوظيفة أيأ كان وظيفته الدلالية مثال ذلك ما حصل في التراكييب المبينة للمجهول حيث يأخذ الفاعل الرفع سواء كان «منفداً» أم «مستقبلاً» أم «متقبلاً».

(ب) يُستند الحرفُ للاسم الذي يليه الحالة الإعرابية الجر «حاجباً» بذلك حاسه الإعرابية التي من المعروض أن يأخذها بمقتضى وظيفته الدلالة ويحدث ذلك في المركبات الحاملة لوظائف «العلة» و«الزمان» و«المصاحب» مثلاً :

(289) أ - عوقبت هند تأديباً له

ب - عوقبت هند لتأديبها

(290) أ - قابل خالد هنداً صباحاً

ب - قابل خالد هنداً في الصباح

(291) أ - خرج خالد وهنداً

ب - خرج خالد مع هند

ويحجب حرف الجر الوظيفة التوجيهية كذلك كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل :

(292) أ - هل زارني أحد حين كنت مريضاً ؟

ب - هل زارني من أحد حين كنت مريضاً ؟

(ج) ومن الإعراب البنيوي كذلك إعراب النصب الذي يلحق المركب في الجمل التي من قبيل (293) أ - ب :

(293) أ - إن زيداً سعيد

ب - علمت أن زيداً سعيد

يحق أن نعرض أن الاسم الموالي للأداة «إن/أن» في هذا الضرب من التركيب يأخذ الرفع بمقتضى وظيفته التوجيهية «الفاعل» وأن هذه الحالة تحجب مفعول الأداة ويمكن أن نستدل على سطحية هذا الإعراب بملاحظة النجاء القدماء : «إذا كان و ردة التي مفادها أن المعطوف على هذا الاسم يمكن أن يرد منصوباً كما يمكن أن يرد مرفوعاً .

(294) أ - إن زيداً سعيد وعمر

ب - علمت أن زيداً سعيد وعمر

(د) سبق أن أشرنا إلى أن المضاف إليه يأخذ الوظيفة الدلالية «المالك» في الحدود المودحية والوظيفة الدلالية التوجيهية الفاعل أو المفعول والوظيفة الدلالية مستقبل أو المستقبل أو غير ذلك في الحدود المسماة. إلا أن إعراب المضاف إليه اليبوي «لجر» يحجب وطبيعته التوجيهية أو وظيفته الدلالية كما يتبين من الجمل التالية .

(295) استعرت كتاب خالد

(296) أ - سرتي منح خالد بكرة المال اليوم

ب - سرتي منح بكر خالد المال اليوم

ج - سرتي منح المال خالد بكرة اليوم

د - سرتي منح اليوم خالد بكرة المال

**ملحوظة :** يذهب ديك (ديك 1985) إلى أن الحدود المسماة تخضع لنزوع انتكيف وخصائص الحدود المودحية. ويتم هذا التكيف حسب مراحل تنقل الحد المسمى من الفعلية العتري إلى الاسمية كما يتبين من الأمثلة التالية :

(297) a - That the enemy destroyed the city

b - the destruction of the city by the enemy

c - the city's destruction by the enemy

ولعل التراكيب التي من قيل (298 ب) الواردة في كتب النحاة تشكل، إن هي صحت، حلقة وسطى في مسلسل التكيف التدريجي في اللغة العربية :

(298) أ - ساءني أن شتم خالد بكرأ

ب - ساءني شتم خالد بكرأ

ج - ساءني شتم خالد بكرأ

5 - 3 - 3 - إسناد الإعراب

سم إسناد الحالات الإعرابية إلى المركبات بواسطة قواعد تعبير تأخذ الصورة العامة (268) المعاد مودها هنا للتذكير :

(268)  $\alpha$  [حد] = صمه

وتتخذ في إسناد الإعراب المسطرة العامة التالية :

(أ) تُسند الحالة الإعرابية إلى المركب ككل (رأسه وفضلاته إن كان ضمن فصالات) ؛

(ب) إذا كانت الفصلة صفة تحقق الإعراب في الرأس وفي الفصلة معاً باعتبار الإعراب منصباً عليهما انصباً واحداً ؛

(ج) ويصدق على المركب العطفي ما يصدق على المركب ذي العضدة الصفة حيث إن الإعراب ينصب على جميع العناصر العطفية دفعة واحدة ؛

(د) أما حين يكون المركب إضافياً فإن الإعراب يتحقق في الرأس وتأخذ لفظة المضاف إليه الإعراب البنيوي الجزء كما سبق أن بينا، في حين تأخذ الفصالات غير المضاف إليه في المركبات ذات الرأس المسعى الحالات الإعرابية التي تخولها إياها وظيفتها التوجيهية أو الدلالية إن لم تكن لها وظيفة توجيهية.

وهذه أمثلة من قواعد إسناد الإعراب :

(299) أ - أقدر المسلم الصادق

ب - مف [المسلم الصادق] = [المسلم الصادق] - نصب

ج - نصب [المسلم الصادق] = المسلم - نصب الصادق - نصب

د - نصب [المسلم] = المسلم

هـ - نصب [الصادق] = الصادق

(300) أ - قدم خالد وبكر

ب - فا [خالد وبكر] = [خالد وبكر] - رفع

ج - رفع [خالد وبكر] = خالد - رفع وبكر - رفع

د - رفع [خالد] = خالد'

هـ - رفع [بكر] = بكر'

يتضح مما أوردناه في (299) و(300) أن إسناد الإعراب يتم في مراحل: في المرحلة الأولى، تحدد القاعدة (299 ب) و(300 ب) الحالة الإعرابية للمركب بموجب وظيفته ، وفي المرحلة الثانية، تسند القاعدة (299 ج) و(300 ج) هذه

الحالة الإعرابية لكل من الرأس والفضلة ؛ أما في المرحلة الثالثة فتصند العلامة الإعرابية لكل من الرأس والفضلة طبقاً لحالتيهما الإعرابيتين<sup>(8)</sup>.

ولنتختم هذا المبحث عن الإعراب بالقاعد المسؤولة عن إسناد الجزء إلى الاسم المسبوق بحرف جر. ولتأخذ مثلاً لذلك المركب «في الشارع» الوارد في الجملة (301) أ .

(301) أ - قابلت بكراً في الشارع

ب - مك [الشارع] = في - الشارع

ج - في [الشارع] = في - الشارع - جر

د - جر [الشارع] = الشارع

بعد إنتقاء الرأس وتحقيق المخصصات وإسناد الحالة الإعرابية يصبح لمركب جهاً ليتخذ دخلاً لقواعد الترتيب التي هي موضوع الفصل الموالي.

(8) يمكن القول إن قواعد إسناد الإعراب فتشان أشتان مرتبتان هما : (أ) قواعد إسناد الحالات الإعرابية و(ب) قواعد إسناد العلامات الإعرابية علماً بأن قواعد الفئة الثانية يمكن ألا تهمى (في حالة ما يسمى «الإعراب المقدر» ) وعلمنا بأن العلامات الإعرابية يمكن ألا تطابق الحالات الإعرابية كما هو متوقع في الحالات العادية.





## الفصل الثالث رتبة المكونات



## الفصل الثالث رتبة المكونات

### 0 - مدخل :

تقوم بين العناصر المتواردة في البنية التحتية، سواء تعلق الأمر بمستوى الحد أم بمستوى الجملة ككل، علاقات مختلفة (دالية وتركيبية وتداولية). إلا أنه لا تقوم بينها أي علاقة رتيبة (أو سلسلية). ويهتم هذا الوضع صوغ «قواعد موقعة» (placement rules) تضطلع بترتيب العناصر داخل الحد والعناصر داخل الجملة، ويتحتم كذلك البحث عن مبادئ عامة تكون بمثابة ضوابط كلية لهذه القواعد.

لفحص هذه القواعد والمبادئ نكرس هذا الفصل منطلقين خاصة لما ورد في (ديك 1989) و(رايكوف 1992) و(سيفيرسكا 1988) والمتوكل 1985 و1986 و1987 أ و1993 أ).

### 1 - مسائل عامة :

#### 1 - 1 - مفهوم الرتبة :

يقال عن مجموعة من العناصر، بوحدة عام، إنها مرتبة إذا كانت تشكل سلسلة (sequence) تتوالى وحداتها خطياً كما هو الشأن بالنسبة للمتوالية التالية :

$$(1) \quad 1 \text{ أ } + \text{ ب } + \text{ ج } + \text{ د}$$

وتتضح علاقة السلسلية حين تقارن بعلاقتين أخريين : (أ) علاقة المجموعة و(ب) علاقة التفرعية يكون أمام مجموعة حين نكون أمام عدد من العناصر نجمع بينها خاصية "ما (أو خاصيات ما). ويمثل عادة لعلاقة المجموعة على الشكل التالي:

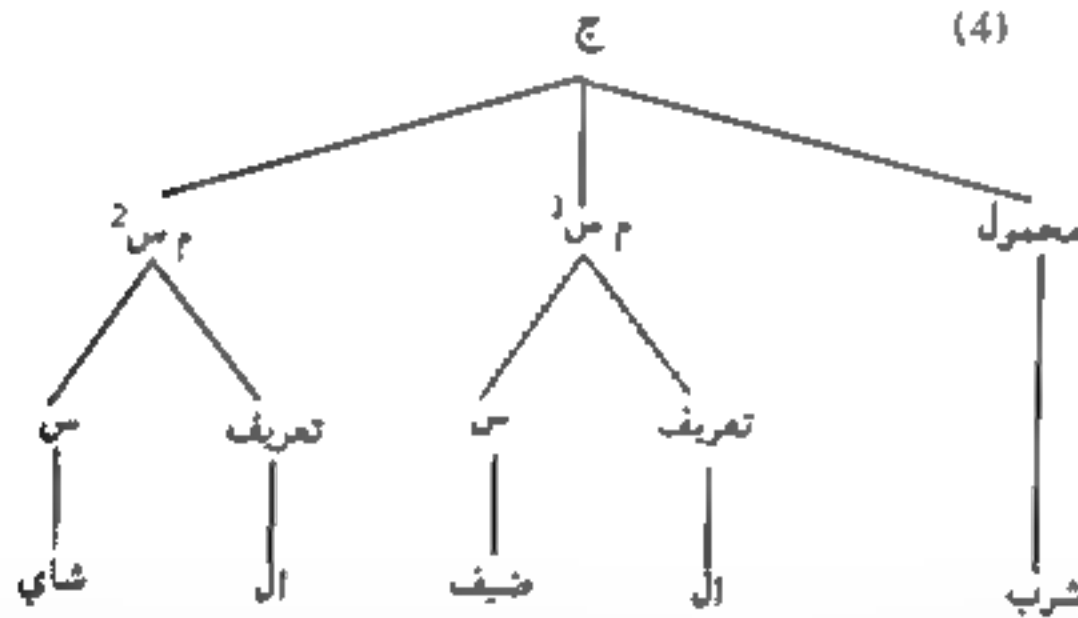
$$(2) \quad \{ \text{ أ } , \text{ ب } , \text{ ج } , \text{ د } \}$$

تعوم علاقة المجموعة هذه، في اللغة، بين العناصر المترادفة التي يمكن أن

تتعاقب في نفس السياق ففي الجملة (3)، مثلاً تُشكّل المفردة «الشاي» مع مرادفها (= المفردات التي يمكن أن يعاقبها في الجملة) مجموعة تتأخر عناصرها، في خاصية «السائل المشروب» :

$$(3) \text{ [شرب الضيف} \left\{ \begin{array}{l} \text{القهوة} \\ \text{الشاي} \\ \text{اللين} \end{array} \right\}]$$

وتقوم في نفس الجملة علاقة سلمية بين عناصر المركب (= محدده ورأسه) باعتبارها تندرج في مقولة واحدة، من جهة، وبين المركبات والجملة من جهة ثانية كما يتبين من الرسم الشجري التالي :



ويطلق غالباً على علاقتي الترتيب والسلمية مصطلحي «السبق» (precedence) و«الإشراف» (dominance). ويجدر أن نشير إلى أن علاقة الإشراف لا تستلزم، ضرورة، علاقة السبق حيث من الملاحظ أن رتباً متعددة يمكن أن تقوم داخل نفس السلمية (أن نعدم الفضلة على الرأس أو أن تأخر عنه مثلاً).

#### 1 - 2 - الرتبة وتنميط اللغات :

منذ بحث غرينبرگ (جرينبر: 1963) الرائد، درج الباحثون في مجال تنميط اللغات على تصنيفها بالنظر إلى ترتيب المكونات، اصنافاً ستة لغات فعل

فاعل مفعول ولغات فاعل فعل مفعول ولغات فعل مفعول فاعل ولغات  
مفعول فعل فاعل ولغات مفعول فاعل - فعل ولغات فاعل مفعول فعل  
باعتبار البنية الرتيبة السائدة في كل قصبة من الفصائل الست.

ويرى باحثون آخرون (لي وثمبسون 1976) ضمن آخرين) أن المعطيات  
ترجي بأن اللغات الطبيعية فضيلتان أساسيتان اثنتان . (أ) لغات يسود فيها العمل  
(Subject dominant languages) و(ب) لغات يسود فيها «المبتدأ» (Topic  
(dominant languages) على أساس أن المبتدأ هنا «مبتدأ حقيقي» (1) (Real  
(Topic). تندرج في العصبية الأولى العربية واللغتان الانجليزية والفرنسية وتنتمي  
إلى العصبية الثابتة لغات كاللغة الصينية حيث يرد فيها «المبتدأ» غير مثل له بضمير  
داخل الجملة كما يتبين من المثال التالي (لي وثمبسون 1975 : 462) :

(5) Nei-xie shùmu, shù shù dà

كبيرة الجذوع الأشجار - هذه

هذه الأشجار الجذوع كبيرة،

= هذه الأشجار جذوعها كبيرة،

ما يسترعي الانتباه هنا هو أن كلا التصنيفين يعتمدان معياراً واحداً في  
«تنظيم» معيار الوظائف التركيبية. والملاحظ أن ما يحدد ترتيب المكونات الوظائف  
اسمالية والوظائف التوجيهية والوظائف التداولية. وتتفاعل هذه الأنواع الثلاثة من  
الوظائف في تحديد الرتبة وفقاً لـ «سبب» صفاتها (التوكل 1985 و1987 أ) على  
الشكل التالي .

#### (6) سلمية إسناد الرتبة

الوظائف التداولية < الوظائف التركيبية > الوظائف التداولية

مفاد السلمية (6) أن المكونات مأخذ الموقع الذي تخولها إند وظيفتها  
اتداولية أو وظيفتها التركيبية (= التوجيهية) إن لم تكن لها وظيفة تداولية أو

11 : يُعصّد بالمبتدأ الحقيقي المبتدأ الذي لا يربطه بالجملة رابط صوري كالضمير كما هو الشأن في  
لغات مثل اللغة الصينية.

وظيفتها الدلالية إن لم تكن لها وظيفة تداولية أو وظيفة تركيبية. بتعبير آخر، يأخذ المكون الموقع الذي تقتضيه وظيفته التداولية أياً كانت وظيفته التركيبية أو وظيفته الدلالية. مثال ذلك المكون «هتلاً» في الجملة التالية :

(7) هتلاً عشق خالد (بئر «هتلاً»)

الذي يحتل الموقع الصدر ويحكم وظيفته التداولية البؤرة يبدأ الموقع الذي تقتضيه وظيفته التركيبية المفعول هو الموقع الذي يلي الفاعل كما في (8) :

(8) عشق خالد هتلاً

ومثال ذلك كذلك أن المكونين «هتلاً» و«في المسجد» يحتلان الموقع المتوسط بين الفعل والفاعل لكونهما محوريين في الجملتين (9 أ - ب) :

(9) أ - عشق هتلاً خالد (بئر «خالد»)

ب - صلى في المسجد أهل القرية (بئر «أهل القرية»).

يتضح من هذه الأمثلة، إذن، أن للوظيفة التداولية الغلبة في تحديد رتبة المكونات على الوظيفتين التركيبية والدلالية.

ويمكن أن نستنتج من غلبة الوظائف التداولية أموراً هامة أربعة وهي :

(أ) لا يمكن أن تعد البنيات الرتبة الست الأنفة الذكر بنيات قارة تتخذ معياراً لتنظيم اللغات إلا إذا ثبت أنه لا دخل فيها للوظائف التداولية إطلاقاً. فلا يمكن أن نقول عن البنيتين مفعول - فعل - فاعل وفعل - مفعول - فاعل إنهما رتبتان تركيبتان قارتان إلا إذا ثبت أن تقديم المفعول أو توسطه فيهما ليس ناتجاً عن تبشير .

(ب) يقال إن ترتيب المكونات ترتيبيان : ترتيب «محايد» تداولياً وترتيب «موسوم» تداولياً. ففي اللغة العربية، مثلاً، يقال إن الترتيب فعل - فاعل - مفعول ترتيب محايد تداولياً في حين أن الترتيبات الأخرى ترتيبات موسومة. هذا التمييز لا يمكن أن يقوم إذا نظر إلى التداول على أساس أنه محدد لجميع الترتيب، حتى لرتب التي تبدو «محايدة». فكل عبارة لغوية تطابق مقام مخاطب معنا يحدد بنيتها بما في ذلك ترتيب مكوناتها.

(ج) من التعميمات الواردة في أدبيات تنمط اللغات التمييز الذي يقبل بين اللغات ذات الرتبة الحرة (Free order languages) واللغات ذات الرتبة لثبته (Fixed order languages). وتدرج في الزمرة الأولى اللغات الإعرابية مثل اللغة العربية التي يفترض أن ترتيب مكونات الجملة الفعلية فيها يطابق البنيات لرتبة التالية :

(10) أ - فعل - فاعل - مفعول

ب - شرب الطفل لبناً

(11) أ - مفعول - فعل - فاعل

ب - لبناً شرب الطفل

(12) أ - فاعل - فعل - مفعول

ب - الطفل شرب لبناً

(13) أ - فعل - مفعول - فاعل

ب - شرب لبناً الطفل

(14) أ - فاعل - مفعول - فعل

ب - الطفل لبناً شرب

إذا تأملنا هذه التراكيب تبين أن الرتبة فيها مقبذة تداولياً إذ إن كل تركيب يطبق مقاماً مختلفاً ويخصص بالشالي وظيفة تداولية مختلفة. ويمكن أن نبنى على ذلك أنه من العسير الحديث عن لغات ذات رتبة حرة. فلكي يمكن أن نقول عن لغة ما إنها لغة ذات رتبة حرة يتعين أن تتغير الترتيب فيها وأن ينتج عن هذا التغيير تراكيب مترادفة. إذا اعتماداً هنا المعيار كانت اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة المقبذة (تداولياً).

(د) أثبتت دراسات عديدة (فينمان 1974، لي وثومبسون 1976، لي 1976 وديك 1980) أن غلبة الوظائف التداولية (بؤرة، محور) تتحقق حتى في تطور اللغات إذ إنها تتحكم في انتقال لغزما من بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى مثل ذلك أن مجموعة من اللغات ذات الرتبة فعل - فاعل - مفعول انتقلت إلى الرتبة



فاعل فعل مفعول نتيجة تصدير الفاعل الحامل للوظيفة التداولية المحور كما  
يتبين من التمثيل التالي :

(15) أ - فعل - فاعل - محور - مفعول ⇐

ب - فاعل - فعل - مفعول

ويعمل اتصال الفاعل إلى صدر الجملة في اللغة العربية المعاصرة مانح من  
هذا السلسل.

### 1 - 3 - المكونات الخارجية :

المكونات الخارجية، في نظرية السحر الوظيفي هي المكونات التي لا  
تنتمي إلى الجملة ذاتها أي المكونات التي لا يمكن أن تعدّ موضوعات لمفعول الجملة  
ولا لواحق له.

من بين هذه المكونات «الابتداء» و«الذيل» و«النادي». خاصية هذه  
المكونات أن لها رتبة قارة فهي إما أن تتقدم على الجملة أو أن تليها كما يتبين من  
النسبة العامة التالية :

(16) (نادي) مبتداً [جملة]، ذيل، (نادي)

يستدعي هذا الصنف من المكونات، بالنظر إلى رتبتهما، الملاحظات  
لتالية :

(أ) تأخذ هذه المكونات رتبتهما بمقتضى وظيفتهما التداولية إذ لا وظيفة  
تركيبية ولا وظيفة دلالية لها بحكم أنها ليست موضوعات ولا لواحق .

(ب) تأخذ هذه المكونات مواقع قارة، فالابتداء يتقدم على الجملة والذيل  
يتأخر عنها في حين يحتل النادي الموقع المتقدم على موقع المبتدأ أو الموقع الوالي لموقع  
الذيل ؛

(ج) يعدّ المكونات اللذان تصطلح على تسميتهما هنا «مبتدأ» و«ذيل»  
في نظرية النحو التوليدي التحولي مكوناً واحداً مفككاً (dislocated) إلى السمين  
نرة وإلى اليسار نارة أخرى (Right/left dislocated) ويعبر هذان المكونات في  
نظرية السحر الوظيفي مكونين متمايزين لهما وظيفتان تداوليتان مختلفتان تماماً

فابتدأ مكون دال على «مجال الخطاب» في حين أن الذيل مكون يدل على معلومة واردة للنسب أو التعديل أو التصحيح بالنظر إلى معلومة تتضمنها الجملة<sup>(2)</sup>. من أدلة تمايز هذين المكونين إمكان تواردهما كما في (17) :

(17) خالدٌ، وهيته إياه، المتزل

#### 1-4 - الوظائف بين الإعراب والرتبة :

من ياء، في الفصل الأول، أن السمات الدلالية والتداولية المؤشر لها هي شكر مخصصات يتوزع تحقيقها بين الصرف والتركيب. وبينما بهذا الصدد أن العبة تكون تارة للصرف وتارة للتركيب.

في نفس السياق، يلاحظ أن تحقق الوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية) يتوزع بين الوسائل الصرفية، خاصة الحالات الإعرابية (أو ما يقابلها)، والوسائل التركيبية خاصة الرتبة. ويتم تقاسم الصرف والتركيب الدلالة على الوظائف بالشكل التالي

(أ) من الممكن أن نتصور، نظرياً، لغات يبلغ فيها استغلال الصرف أقصى مداه بحيث يعبر صرفياً في الأنواع الثلاثة من الوظائف جميعها. في هذه الفئة من اللغات يتصامل دور التركيب (- الرتبة) ويخلص للدلالة على سمات أخرى يمكن أن نطلق عليها أحد المصطلحين الشائعين : «سمات أسلوبية» أو «سمات خطابية».

(ب) في اللغات غير الإعرابية أو التي فقدت الإعراب (كالمعرييات اندراج) يتم تحقق الوظائف تحقّقاً شبه كلي بوسائل تركيبية، خاصة ترتيب المكونات هذه سمات هي ما يطلق عليه مصطلح «اللغات ذات الرتبة الثابتة».

وبلاحظ في هذه الفئة من اللغات، نظراً لغياب الإعراب، أن المواقع التي يمكن أن تحتلها المكونات الحاملة لوظائف تداولية محدودة. مثال ذلك أن إمكان تصدر المكون البؤرة في اللغات العربية الدوارج شبه منعدم. فإذن :

(18) أ - شرب الصف شاياً

ب - شاياً شرب الصف

(2) انظر التفصيل في أنطوني الدبول (1985)

(19) أ - الضيف شرب أتاي

ب - \* أتاي شرب الضيف

(20) أ - الضيف شرب شاي

ب - \* شاي شرب الضيف

نفس الخاصية نجدها في اللغة الفرنسية :

(21) a - L'invité a pris du thé

b - Du thé l'invité a pris

وتستعير هذه اللغات عن التصدير بتراكيب خاصة أخرى كالتراكيب المفصولة أو شبه المفصولة أو التراكيب الحصرية كما يتبين من الأمثلة التالية :

(22) أ - اللي شرب الضيف أتاي (ينهر «أتاي»)

ب - الضيف ما شرب غير أتاي

(23) أ - اللي الضيف شرب الشاي

ب - الضيف ما شرب غير الشاي

(24) a - C'est du thé que l'invité a pris

b - L'invité n'a pas pris que du thé

c - Ce que l'invité a pris, c'est du thé

(ج) ثمة لغات، كالعربية المصحى، تسخر للدلالة على الوظائف السميعة من لوسائل معاً : الوسائل الصرفية (= الإعراب) والوسائل التركيبية (= الرتبة). فربما يحصى العربية المصحى، يلاحظ أن الإعراب يعنى بتحقيق الوظائف الدلالية والتركيبية، كما يتبين في الفصل السابق. في حين تضطلع الرتبة بالدلالة على الوظائف التداولية. فالمكون المحور يحتل صدر الجملة أو الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والعامل .

(25) أ - خالد قاتل بكرأ غداً

ب - قتل بكرأ خالد

ونحمل الموقع الصدور المكون الميار تبشر مقابلة كما في الجملة التالية :

(26) بكرأ قتل خالد

وتسحر الرتبة كذلك في هذه اللغة، للدلالة على وظيفتي الفاعل والمفعول خاصة حين لا تظهر علامة الإعراب في المكونين الحاملين لهما :

(27) أ - قتل موسى مصطفى

ب - قتل مصطفى موسى

1 - 5 - الرتبة الأصل / الرتب الفرعية :

يورد كثيراً في الأدبيات اللسانية مصطلح «الرتبة الأصل» (Base)، ويطلق على الترتيب الذي تأخذه المكونات في الجملة المسماة «الجملة البسيطة». ويعني بالجملة البسيطة الجملة الخيرية التي تعد مصدر اشتقاق لجملة أخرى أكثر تعقيداً.

منهزم الرتبة الأصل هذا لا يشتت وروده إلى في الأنحاء التي تستخدم في اليات (= قواعد تحويل) تتخذ وحلاً لها بنية رتبة «بسيطة» (أو «محايدة») لاشتقاق بنيات رتبة أخرى. مثال ذلك أننا إذا أخذنا بهذا المفهوم في وصف اللغة العربية تعين أن نطو البنية الرتبة فعل - فاعل - مفعول بنية رتبة أصلاً وباقى لبنيات الرتبة بنيات فرعية ولزم عن ذلك أن الجملة (28 أ) مصدر اشتقاق للجملة (28 ب - هـ) :

(28) أ - قابل عمر بكرأ

ب - بكرأ قابل عمرو

ج - قابل بكرأ عمرو

د - عمرو قابل بكرأ

هـ - عمرو بكرأ قابل

ما يسوغ تحليله كهذا هو عدم أخذ العدد التداولي بعين الاعتبار وإعطاء لوظائف التداولية من تحديد الرتبة. أمّا في نظرية النحو الوظيفي، التي هي من نظريات اللسانة المؤسسة بدولياً، فإن جميع البنات الرتبة تعدّ بنات متساوية

تستغل كل بنية منها بتحقيق شكيكة من الوظائف التداولية معينة تختلف عما تحققه البنيات الأخرى على هذا، نَعُدُّ الجمل (28 أ - هـ) جملًا مستقلة بعضها عن بعض لا تربط بينها أية علاقة اشتقاق.

التميز بين الرتبة الأصل والرتب الفرعية قسز غير وارد في هذه النظرية

إذن.

### 1 - 6 - الرتبة في النظريات اللسانية

إشكالك الرتبة من الإشكالات التي غُتبت بها جميع النظريات اللسانية قديمها وحديثها. إلا أن هذه النظريات اقترحت لهذا الإشكالك معالجات مختلفة. ويمكن إرجاع الاختلاف إلى كيفية الإجابة على سؤالكين أساسيين اثنين وهما : (أ) ماهي طبيعة البنية التي يتم على أساسها تحديد ترتيب المكونات ؟ و(ب) ماهي المعومات التي يتعبئ اعتمادها في هذا التحديد ؟

(أ) فيما يخص السؤالك الأول، ثمة نظريات تفترض أن البنية مصدر اشتقاق الجملة بنية مرتبة. في هذه الفئة من النظريات توجد رتبتان اثنتان : رتبة «عميقة» ورتبة «سطحية» على أساس أن الرتبة الثابتة مشتقة من الرتبة الأولى بواسطة قاعدة نقل تحويلية<sup>(3)</sup>. في مقابل ذلك، ثمة نظريات (نظرية «الدلالة التوليدية» ونظرية النحو الوظيفي مثلاً) يقوم اشتقاق الجملة فيها على افتراض أن البنية مصدر الاشتقاق (= البنية الشعية) بنية غير مرتبة. يؤدي هذا الافتراض إلى أمرين :

أولاً، يتم تحديد رتب المكونات في بنية واحدة (بنية سطحية) :

ثانياً، لا يُحتاج إلى قواعد تحويل تضطلع بنقل بنية مرتبة إلى بنية مرتبة أخرى. ففي نظرية النحو الوظيفي، مثلاً، يتم نقل البنية الشعية غير المرتبة، كما سرى، إلى بنية مكونات دفعة واحدة بواسطة قواعد تعبير غير تحويلية ( لا تُنقل بنية مرتبة إلى بنية مرتبة أخرى).

(ب) أما فيما يتعلق بالسؤالك الثاني فهالك نظريات تؤمن تحديد رتبة المكونات على معومات تتعلق بالعلاقات التركيبية الصرف الوارد في البنية لدخل

(3) مثال ذلك قاعدة «أثقل أ» المستخدمة في « النظرية المعيار الموسعة » لربط البنية العميقة بالبنية السطحية.

وهناك نظريات تؤمن بتحديد الرتبة على المعلومات التي توفرها البنية الدحل عن العلاقات الدلالية والتركيبية والتداولية جميعها.

يمكن أن نستنتج مما أوردناه في هذا المبحث أن موقف نظرية لسحو الوظيفي من إشكال الرتبة يتخلص في ما يلي :

أولاً، ليست الرتبة آتلة إلى الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول...) وحدها وإنما تحدد على أساس الأنماط الثلاثة من الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية :

ثانياً، تتفاعل هذه الوظائف في تحديد الرتبة وفق سلمية تكون فيها لعبة للوظائف التداولية على الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية : ما يحدد الرتبة بالدرجة الأولى هي الوظائف التداولية :

ثالثاً، يصدق التفاعل بين هذه الوظائف على المكونات الداخلية فقط، أي للوظائف الخارجية فرتبتها قارة موكولة إلى الوظائف التداولية أصلاً :

رابعاً، يترتب عن إسهام الوظائف في تحديد الرتبة أن مفاهيم « اللغات ذات الرتبة الحرة » و « الرتبة المعايمة » و « الرتبة الأصل » تصبح غير واردة :

خامساً، يتم تحديد الرتبة في مستوى شبه سطحي (= بنية المكونات) بواسطة قواعد موقعة تتخذ دحلاً لها بنية دلالية - تداولية غير مرتبة، لا طابع تحويلي لهذه القواعد إذ إنها لا تنقل بنية رتبة إلى بنية رتبة أخرى.

## 2 - البنية التحتية : سلمية / ترتيب :

### 2 - 1 - التمثيل الدلالي - التداولي :

تشكل البنية التحتية تمثيلاً دلالياً تداولياً للعبارة اللغوية يؤشر فيه لسمات الدلالية والتداولية

تتضمن هذه البنية ثلاثة أنماط من العناصر (أ) وحدات معجسة و(ب) مخصصات و(ج) وظائف.

الوحدات المعجسة هي، أساساً، المحمول وحدوده، ويرد المحمول، بالنظر إلى مقرنته المعجسة، إما فعلاً أو اسماً أو صفة أو ظرفاً كما بينا في الفصل الأول من

الكتاب أنها الحدود فهي، كما مر بنا في الفصل السابق، حدودٌ اسمية صفية أو حدود صروف أو حدود جمل، وتنقسم من حيث أهميتها بالنظر إلى الواقعة الدال عليها، للمحمول إلى حدود موضوعات وحدود لواحق.

المخصصات تُؤشر للماتردلالية - تداولية يتم تحقيقها بواسطة فئة من قواعد التعبير (= القواعد الصرفية) في شكل صُرقات، أدواب أو لواصق أو محذات.

أما الوظائف فهي العلاقات القائمة بين الحدود والمحمول وبين بعضها لبعض. هذه العلاقات إما دلالية (منعذ، متقبل، مستقبل ...) أو توجيهية («تركيبية») كالفاعل والمفعول أو تداولية (محور، بؤرة ...).

هذه الأنماط من العناصر تشكل التمثيل الذي تتخذ قواعد التعبير دحلاً بها لنقل البنية التحتية إلى بنية مكونات، أي بنية صرفية - تركيبية. ويمكن أن نأخذ كمثال البنية التحتية (30) للجملة (29) :

(29) البارحة، قابل هنداً خالد في الكلية

(30) لخب وي : لم ي : اثب مض وي : اتا [ ق ب ل {فاعل} ف  
(ع ا ذ س ا : خالد) متف فا يؤجد (ع ا ث س 2 : هند) متق متف مع  
(ع ا ث ص ا : كلية) مك (ع ا ث ص 2 : بارحة) زم [ [ [ [ [

من التمثيل (30) نبيّن ما يلي :

(أ) تتضمن الجملة محمولاً فعلياً «قابل» وحدتين موضوعيتين ولاحقين، «خالد» و«هند» و«البارحة» و«الكلية» وهذه وحدات معجمية :

(ب) يؤشر للقوة الإنجازية بالمخصص «خب» (إخبار) والإثبات والمضي بمخصصي الحمل «ثب» و«مض» وللجهة التصام بمخصص المحمول «ثا» : أها سمات اسعريف والعدد والجنس فيؤشر لها بمخصصات الحد «ع» و«ا» و«ذ» أو «ث» على التوالي :

(ج) وتؤشر الوظائف «متف» و«متق» و«زم» و«مك» للعلاقات الدلالية منعذ ومتقبل وزمان ومكان، والوظفان «قا» و«مف» للعلاقيتين التوجيهيتين

(أو التركيبيتين) <sup>(4)</sup> فاعل ومفعول، والوظيفتان «يوجد» و«مع» للعلاقيتين لتماولتين «بؤرة جده» و«محور».

ونعرض لكسفة تنظيم هذه الأنماط الثلاثة من العناصر في الفقرتين لتاليتين :

## 2 - 2 - البنية التحتية غير مرتبة :

يفترض، في النحر الوظيفي كما رأينا، أن البنية التحتية بنية غير مرتبة بمفهوم الرتبة كما حددناه في الفقرة 1 - 1. فالبنية التحتية في هذه النظرية تعد شبكة (network) من العلاقات الدلالية والتركيبية والتداولية تقوم بين وحدات معجمية، لمحمول وحدوده، بدون أن يربط بين هذه الوحدات أي علاقة تواليفي (أو علاقة سبق).

ضابط ذلك أنه بالإمكان تفسير مواقع هذه العناصر في البنية التحتية فيؤتى بالموضوع الثاني (س<sup>2</sup>) قبل الموضوع الأول (م<sup>1</sup>) أو باللاحقين (ص<sup>1</sup>) و(ص<sup>2</sup>) قبل الموضوعين وتظل البنية واحدة. أما المواقع التي تحتلها هذه العناصر في الجملة (29) فليست ناتجة عن قواعد نقل تسند إلى هذه العناصر مواقع سطحية غير التي تحتلها في البنية التحتية.

وبصدق ما قلناه عن بنية الجملة ككل على البنية الداخلية للحدود كذلك، فالحمد، كما أسلفنا، بعد إجراء قاعدة انتقاء الرأس والقواعد الصرفية التي تنقل المحصصات إلى محركات، تصبح بنيته العامة كالتالي :

(31) (محرك، رأس، فضلة)

حيث تشير الفواصل إلى أن (31) مجموعة غير مرتبة لا سلسلة.

يتبادر إلى الذهن، هنا، السؤال التالي : ما هو مبرر افتراض أن البنية لنحتمة بنية غير مرتبة ؟

على هذا السؤال يقدم ذلك (دبك 1989 : 335) الإجابة التالية «ليست

1 سبب أن أشرا إلى أننا ستعمل مصطلحي «الوظائف التركيبية» و«الوظائف التوجيهية» بمعنى المعنى محيلين بهما كليهما على وظيفتي الفاعل والمفعول.



الرتبة حاصيد «عميقة» في اللغات الطبيعية وأما هي وسيلة سطحية تُسحَر، بدرجات معدودة، لنقل العلاقات التحتية إلى سلسلات سطحية» (ديك 1989 - 335).

نرتب عن افتراض أن الرتبة ليست خاصية عميقة أمران :

أولاً، يُصبح من غير الضروري التمييز بين رتبة أصل واحدة ورتبة فرعية ويصبح من الممكن، مقابل ذلك، افتراض بنيات رتبته متعددة مستقلة تطابق كل بنى منها مقام تخاطب معين وتتضمن بالتالي، تشكيلة وظيفية تداولية معينة ،

ثانياً، يصبح من غير الوارد التمييز بين لغات ذات رتبة حرة ولغات ذات رتبة ثابتة إذ إن الرتبة ظاهرة سطحية لا يمكن اعتبارها، كباني الظواهر السطحية، معياراً لتنظيم اللغات.

ومن المكاسب التي يمكن أن تحققها نظرية "تنبئ افتراض سطحية الرتبة لتقريب بين مختلف اللغات الطبيعية إذ بذلك، تصبح البنية التحتية قاسماً مشتركاً بينها جميعها باعتبار هذه البنية التمثيل للخصائص (الدالية والتداولية) التي يُرجح أن تشكل «كليات لسانية» دليل ذلك أن جسر العبور المثالي في عملية الترجمة هو، كما بينا في مكان آخر (الموكل 1995)، التمثيل الدلالي - التداولي التحتي.

ويمكن هذا الافتراض النظرية من تحقيق أحد مزاياها الكبرى، الكفدية المنطقية، ويمكنها، بالتالي، من رصد خصائص أكبر عدد ممكن من اللغات وإن تبينت فطياً.

## 2 - 3 - التنظيم السلمي للبنية التحتية :

إذا كانت البنية التحتية بنى غير مرتبة فإنها، في مقابل ذلك، بنى "تفرم بين عناصرها علاقات سلمية. بعبارة أخرى، تخلو البنية التحتية من علاقات السبق إلا أنها لا تخلو من علاقات الإشراف وتكون السلمية في هذه البنية هي تضمها، كما هو معلوم، لأربع طبقات يعلو بعضها بعضاً (أ) طبقة الحمل المركزي و(ب) طبقة الحمل الموشع و(ج) طبقة القصبة و(د) طبقة الإيجاز.

تتألف طبقة الحمل المركزي من الحمل النووي (الحمول وموصوعاته) مضافاً إليه مخصص المحمول  $\pi$  ولواحق المحمول 6 .

(32)  $\pi$  [حمل نووي] (6).

(33)  $\pi$ , [جعل مرکزی] (6).

(34)  $\pi$ , [حمل موضع] (61).

(39)  $\pi$  [قطيعة] (46).

(36)  $\pi_1$  وي :  $\pi_2$  سي  $\pi_3$  وي :  $\pi_4$  [محمول (س)] ...  
[ $\pi_1$ ] [ $\pi_2$ ] [ $\pi_3$ ] [ $\pi_4$ ] [ $\pi_5$ ]

ولمجرد العلاقة السلمية قائمة داخل الحد نفسه حسب اقتراح ريكوف (ريكوف 1992) مكملاً باقتراح المتوكل (المتوكل قيد الطبع) حيث يشكون الحد من أربع طبقات، طبقة الوجه وطبقة المكان وطبقة الكم وطبقة الكيف كما يعضع من تمثيل التالي :

(37) (سى ۱، ۲، ۳، ۴، ۵، ۶، ۷، ۸، ۹، ۱۰، ۱۱، ۱۲، ۱۳، ۱۴، ۱۵، ۱۶، ۱۷، ۱۸، ۱۹، ۲۰، ۲۱، ۲۲، ۲۳، ۲۴، ۲۵، ۲۶، ۲۷، ۲۸، ۲۹، ۳۰، ۳۱، ۳۲، ۳۳، ۳۴، ۳۵، ۳۶، ۳۷، ۳۸، ۳۹، ۴۰، ۴۱، ۴۲، ۴۳، ۴۴، ۴۵، ۴۶، ۴۷، ۴۸، ۴۹، ۵۰، ۵۱، ۵۲، ۵۳، ۵۴، ۵۵، ۵۶، ۵۷، ۵۸، ۵۹، ۶۰، ۶۱، ۶۲، ۶۳، ۶۴، ۶۵، ۶۶، ۶۷، ۶۸، ۶۹، ۷۰، ۷۱، ۷۲، ۷۳، ۷۴، ۷۵، ۷۶، ۷۷، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۸۱، ۸۲، ۸۳، ۸۴، ۸۵، ۸۶، ۸۷، ۸۸، ۸۹، ۹۰، ۹۱، ۹۲، ۹۳، ۹۴، ۹۵، ۹۶، ۹۷، ۹۸، ۹۹، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۰۲، ۱۰۳، ۱۰۴، ۱۰۵، ۱۰۶، ۱۰۷، ۱۰۸، ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۱۱، ۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۴، ۱۱۵، ۱۱۶، ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۱۹، ۱۲۰، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۲۵، ۱۲۶، ۱۲۷، ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۳، ۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۴، ۱۹۵، ۱۹۶، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۴، ۲۳۵، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۱، ۲۴۲، ۲۴۳، ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۵۴، ۲۵۵، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۵۸، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۳، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۸۲، ۲۸۳، ۲۸۴، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۴، ۲۹۵، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۰۷، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۷، ۳۱۸، ۳۱۹، ۳۲۰، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۴۳، ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۶۰، ۳۶۱، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۶۴، ۳۶۵، ۳۶۶، ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۷۶، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۴، ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۸۹، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۲، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۱۴، ۴۱۵، ۴۱۶، ۴۱۷، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۳۲، ۴۳۳، ۴۳۴، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۴۱، ۴۴۲، ۴۴۳، ۴۴۴، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۴۷، ۴۴۸، ۴۴۹، ۴۵۰، ۴۵۱، ۴۵۲، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۵۷، ۴۵۸، ۴۵۹، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۶۴، ۴۶۵، ۴۶۶، ۴۶۷، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۵، ۴۷۶، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۷۹، ۴۸۰، ۴۸۱، ۴۸۲، ۴۸۳، ۴۸۴، ۴۸۵، ۴۸۶، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۸۹، ۴۹۰، ۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۴۹۷، ۴۹۸، ۴۹۹، ۵۰۰، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۰۵، ۵۰۶، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۱، ۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۴، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۱۸، ۵۱۹، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۲، ۵۲۳، ۵۲۴، ۵۲۵، ۵۲۶، ۵۲۷، ۵۲۸، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۳، ۵۳۴، ۵۳۵، ۵۳۶، ۵۳۷، ۵۳۸،

ونواكب العلاقة الطبيعية (أو تلزم عنها) علاقةٌ حَيَرِيَّةٌ حيث يقع محصص كلِّ طبقة في حَيَرٍ مخصص الطبقة التي تعلوها. ومتربط عن ذلك أن كل محصص يضع قيود توارد على القسم التي يمكن أن يأخذها المحصص الذي سيقف من ديد، القيود التي تحكم توارد وجوه مختلف الطبقات (الوجوه القصوة والوجوه الحاملة) التي فصلنا القول فيها في مكان آخر (الموكل 1995).

علاقة السلمية والحزبية هاتان تنزعان، بمقتضى مبدأ الاسقاطية الأنفة لإشارة إليه في الفصل الأول، إلى أن ترجما إلى ترتيب : سبق الإنجاز للفضه وسبق لقضية للحمل. من فوائد مبدأ الاسقاطية هذا، كما رأينا، التقريب بين البنية التحتية وبنية المكونات (أو البنية السطحية) والاقتصاد بالتالي في الإدالاب التي تصطبغ ببنية البنية الأولى إلى البنية الثانية إلا أن ترجمة العلاقات السلمية إلى علاقات ربيبة ليست مريحة تطلأبق بحيث تنقل كل علاقة سلمية إلى علاقة سبق. دليل ذلك أن عبارة طبقة سعلى يمكن أن تتصدر الجملة كما هو الشأن، مثلاً، في الجملة (29) حيث لاحق الحمل (الطبقة الثانية) يحتل الموقع الصدر

### 3 - من العلاقات إلى الرتب :

للربط بين البنية التحتية كما حددناها في البحث السابق وبنية مكونات، من حيث الرتبة، همت نظرية النحو الوظيفي بمرحلتين أساسيتين : ثنتين : مرحلة وضع قواعد موقعة تفي بترتيب المكونات وفقاً لبنيات رتبة معينة ومرحلة استكشاف المبادئ العامة التي تحكم الرتبة في اللغات الطبيعية بوجه عام والتي تقوم بدور التقليل من عدد هذه القواعد من جهة وتقييد اجرائها من جهة ثانية.

#### 3 - 1 - قواعد الموقعة :

يستلزم التفصيل لترتيب المكونات أمراً ثلاثة ، تعيين محددات بترتيب وتحديد البنيات الموقعية في كل لغة (أو كل نط من اللغات) وصوغ القواعد الكيفية بوساء المواقف. في هذه المبحث نعرض لهذه النقاط الثلاث بالتوالي .

#### 3 - 1 - 1 - محددات الرتبة :

نقصد هنا محددات العوامل التي على أساسها يتم إسناد المواقف إلى المكونات قد رأينا في مبحث سابق أن محددات الرتبة، حسب نظرية النحو الوظيفي، الوظائف بأغاطها الثلاثة : الوظائف التداولية والوظائف التركيبية والوظائف الدلالية. وقد أشرنا كذلك إلى أن الأغاط الثلاثة من الوظائف تتفاعل في تحديد الرتبة طعاً للسلمية (6) المعاد سوقها هنا للتذكير :

#### (6) سلمية إسناد الرتبة :

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية.

وقد وضعت السلمية (6) على أساس أن الوظيفة التداولية الغلبة في تحديد المرتبة على الوظيفة التركيبية والوظيفة الدلالية. بتعبير أدق، ثمة حالات ثلاث وهي التالية :

(أ) إذا لم يكن للمكون وظيفة تداولية ولا وظيفته تركيبية فإنه يأخذ موقع الذي تخوله إياه وظيفته الدلالية نفسها :

(ب) إذا كانت للمكون وظيفة تركيبية (= فاعل، مفعول) إضافة إلى وظيفته الدلالية فإنه يأخذ موقعه بمقتضى وظيفته التركيبية أيًا كانت وظيفته الدلالية :

(ج) إذا كانت للمكون وظيفة تداولية (مؤدة، محور) بالإضافة إلى وظيفته الدلالية أو وظيفته الدلالية والتركيبية فإنه يأخذ الموقع الذي تخوله إياه وظيفته التداولية أيًا كانت وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية والدلالية. وقد أوردت في لفرة 1 - 2 - أمثلة لهذه الحالات الثلاث.

أما المكونات الخارجية (المبتدأ والذيل والمنادي مثلاً) فإن ما يحدد موقعها وظيفتها التداولية نفسها على اعتبار أن هذه المكونات لا وظيفة دلالية ولا وظيفية تركيبية لها بحكم عدم انتمائها للحملة. ومعنى ذلك أن هذه الفئة من المكونات لا يخضع ترتيبها للسلمية (6).

نستنتج من هذا أنه إذا كانت الوظائف بأعاطها الثلاثة تتفاعل في تحديد الرتبة فيتعين أن توضع البنات الموقعية وأن تصاغ قواعد إسناد المواقع على هذا الأساس.

### 3 - 1 - 2 - البنات الموقعية :

يفتقد لها بالبنات الموقعية (ordering patterns/templates) بنات عامة تُرصد فيها المواقع التي يمكن أن تحتلها المكونات في لغة ما على أساس وظائفها.

لكل لغة بنية موقعية تترتب مكونات الجملة بمقتضاها. ويمكن أن تنقسم محمصة من اللغات منس المنية الموقعية أو على الأقل بنات موقعية متعارفة. بل إن بعض المواقع تكاد نجدتها في جميع اللغات. مثال ذلك موقع المبتدأ والذيل والموقع المصدر في الجملة، أي الموقع م<sup>2</sup> وم<sup>3</sup> وم<sup>1</sup> بالتوالي.

فيمما يخص اللغة العربية (الفصحى)، استدللنا في بحوث سابقة

المتوكل 1985 و 1986 و 1987) على أن ترتب المكونات في الجملة الفعلية والجملة غير الفعلية (الجملة ذات المحمول الاسمي أو الصعي أو الظرفي) يتم وفقاً للبنتين التاليتين :

(38) م<sup>4</sup>، م<sup>2</sup>، م<sup>1</sup> ∅ ف (م<sup>3</sup>) فا (مف) (ص)، م<sup>3</sup>

(39) م<sup>4</sup>، م<sup>2</sup>، م<sup>1</sup> ∅ (ط) فا ∅ (مف) (ص)، م<sup>3</sup>

تتقاسم البنيات (38) و (39) مواقع مشتركة واردة في كليهما وهي :

(أ) المواقع الخارجية م<sup>3</sup> وم<sup>2</sup> وم<sup>3</sup> التي تحتلها المكونات المادي والمبتدأ والذيل على التوالي،

(ب) الموقع الصدر في الجملة م<sup>1</sup> المخصص للأدوات الصدر (أداتي الاستفهام، «إن» ... )،

(ج) الموقع الصدر الثاني م ∅ الذي يحتله المكون المحرور أو المكون لهزة<sup>(5)</sup> :

(د) موقعاً الفاعل فا والمفعول مف،

(هـ) الموقع (أو الحيز الموقعي)<sup>(6)</sup> ص الذي يأوي المكونات التي ليست لها وظيفة تركيبية ولا وظيفية تدارلية تخولها احتلال موقع خاص، أحد الموقعين فا ومف أو أحد الموقعين م<sup>1</sup> وم ∅ .

وتختلف البينتان الموقعتان (38) و (39) من حيث المواقف التالية :

(أ) يحتل المحمول في الجملة الفعلية الموقع ف في حين يحتل الموقع ∅ في الجملة غير الفعلية باعتباره صفة أو اسماً أو ظرفاً :

(ب) يحتل الناعل في الجملة الفعلية الموقع الموالي لموقع المحمول الصعي في حين أنه يتقدم في الجملة غير الفعلية على محموله :

5. يعتبر أدق، يحتل الموقع م ∅ المكون الحاصل لنوع يؤري معجم : بؤرة الانتعاش، انظر مقترحاتنا في باب تخطيط البؤر في (المتوكل 1993 أ)

(6) يبرر قولنا «حيز موقعي» أن ص يتخصص أكثر من موقع واحد، وقد مصطنا القول في ترتيب اللاحق داخل هذا الحيز في (المتوكل 1987).

(ج) يخصص الموقع ط للفعل الرابط الذي يواكب المحمول حسب شروط (رماننة - جهته) معكنة ؛

(د) تنفرد البنية (38) يتضمن موقع آخر للمكون المحور، الموقع م<sup>6</sup>.

تستدعي البنيتان (38) و(39) التعقيبات التالية ؛

أولاً، تُعدّ (38) و(39) بنيتين عامتين تتضمنان مواقع ثابتة ومواقع متغيرة (المواقع الموصوغة بين قوسين) يمكن أن تُملأ كما يمكن ألا تُملأ. فمن النادر جداً أن نجد جملاً فيها جميع مواقع هاتين البنيتين ؛

ثانياً، أعفلت في البنيتين معاً مواقع جزئية تحتلها بعض الأدوات كادة سفي وبعض الأفعال المساعدة بموجب مبدأ الاسقاطية الأنف الذكر؛

ثالثاً، ومنعت المواقع في البنيتين على أساس أن المكونات التي تحتلها مركبات اسمية لا ضمائر، ولو أخذت الضمائر بعين الاعتبار لحدث تعبير في الترتيب، مثال ذلك أن ضمير الفاعل مع الفعل المضارع يتقدم في حين أنه يتأخر مع الفعل الماضي.

وأخيراً، من المواقع الواردة في البنيتين (38) و(39) ما تنقسمه العربية مع لغات أخرى ومنها ما هو خاص بها (أو ينمط معين من اللغات) كالموقع الثاني في صدر الجملة، الموقع م<sup>(7)</sup>؛

لم يُص ديك بالتفصيل لمواقع عناصر المركب عنايته بالتفصيل لمواقع المركبات داخل الجملة وإنما أشار (ديك 1989 : 339، 366) إلى أن ترتيب عناصر المركب يرتبط بمبادئ عامة عن «المجال» حيث إن كل مجال (مركب، جملة) ينقسم إلى رأس و(ب) ما قبل الرأس (Prehead) و(ج) ما بعد الرأس (Postfield). البنية العامة إذن لكل مجال هي البنية التالية (ديك 1989 : 339) ؛

(40) [ \_\_\_\_\_ :رأس \_\_\_\_\_ ]  
ما قبل الرأس                      ما بعد الرأس

وتحلل عناصر المجال (محدداته وفضلاته) مواقعها قبل الرأس أو بعده وفقاً لمبادئ عامة ستعرض لها في المبحث 3 - 2.

7، انظر (ديك 1989) عن لغات أخرى تستخدم الموقع «صدر الثاني» م<sup>0</sup>.

## 3 - 1 - 3 - قواعد إسناد المواقع :

تتخذ القواعد المسؤولة عن إسناد المواقع إلى المكونات داخل الجملة وفقاً لوظائفها الصورة العامة التالية :

$$(41) \alpha \leftarrow \beta$$

حيث  $\alpha$  = مكون ما ؛  $\beta$  = موقع ؛  $\leftarrow$  = « يتموقع في »

دور القواعد التي تندرج في (41) إسناد موقع من المواقع الواردة في البنيتين (38) و (39) لمكون من المكونات وفقاً للوظيفة التي يحملها في البنية الدحل. ونحذر الإشارة هنا إلى أن هذه القواعد لا تنهم إلا المكونات المنتهية بالجملة ذاتها ؛ أما المكونات الخارجية فإنها تحتل مواقعها (م<sup>1</sup> وم<sup>2</sup> وم<sup>3</sup>) بدءاً أي في البنية التحتية نفسها. لذلك كان من الممكن ألا نورد المواقع الخارجة عن الجملة في البنيتين (38) و (39).

ونشير كذلك، من جديد، إلى أن قواعد الموقعة هذه لا يمكن أن تعد قواعد تحويلية إذ إنها لا تقوم بنقل مكون ما من موقع إلى موقع وإنما تُسند موقعاً ما لمكون وارد في بنية غير مرتبة أصلاً.

فيما يخص اللغة العربية، وصفنا في أعمال سابقة (المشوكل 1985 و 1986 و 1987) بعضاً من قواعد الموقعة المسؤولة عن ترتيب المكونات داخل الجملة الفعلية صفاتها على النحو التالي :

$$(42) \text{أدوات صدور} \leftarrow \beta$$

$$(43) \left\{ \begin{array}{c} \text{ضم} \\ \text{مقا} \\ \text{مع} \end{array} \right\} \leftarrow \beta$$

$$(44) \text{مع} \leftarrow \beta^1$$

$$(45) \text{أ - فعل} \leftarrow \beta$$

$$\text{ب - فاعل} \leftarrow \beta$$

$$\text{ج - مفعول} \leftarrow \beta$$

تفقد القاعدة (42) أن الأدوات الصدور تحل الموقع الصدر في الجملة م وتندرج في هذه الزمرة من الأدوات أداتا الاستفهام «هل» والهمزة «الأداة لوجهية «إن».

وتفقد القاعدة (43) أن المكون الحامل لاحدى وظنفي المحور وبؤرة المعيلة أو أحد صحائر الاستفهام («من»، «أين»، «كيف»...) يحل الموقع الصدر انشائي م. تعد هذه القاعدة مسؤولة عن رتبة المكون المنصتر في الجمل التالية :

(46) أ - متى قابلت خالداً ؟

ب - ثريداً أكلت هند.

ج - علياً أكرمته (8).

وتعد القاعدة (44) مسؤولة عن موقعة المكون المحور في الجمل التي يحتل فيها هذا المكون الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل :

(46) - قتل اللعين الخارس

أما القواعد (44 أ - ج) فهي القواعد المسؤولة عن موقعة المكونات بفعل والفاعل والمفعول.

ويخضع تطبيق هذه القواعد لقبرد محلبة أهمها ما أسميناه «قيد أحادية الموقعة» والذي صغاه (المنوكل 1985، 1986) كما يلي :

(47) - قيد أحادية الموقعة :

«لا يتموقع في موقع واحد أكثر من مكون واحد»

خرق القيد (47) هو ما يجعل من التراكيب التالية تراكيب لاحقة :

(48) أ - \* متى هنذا قابلت ؟

ب - \* البارحة خالداً رأيتُ

ج - \* في المفهى خالداً قابلت

8 مظر تفصيل تحليلي للتراكيب التي من قبيل (46-ج) في (المنوكل 1993 أ) حيث تعد المكون مصدر فيها مبتدأ حصص لعملية امتصاص داخل الجملة وأصبح بذلك مفعولاً محموراً في حين أصبح الصير مجرد علامة مطابقة.



نكس لحن الجمل (48 أ - ج) في أن مكونين اثنين يحتلان معا الموقع م<sup>٥</sup>

ملحوظة : يتبادر إلى الذهن التساؤل عن مدى ورود موقعين اثنين في صدر الجملة م<sup>١</sup> والموقع م<sup>٥</sup>، وقد يبرر هذا التساؤل أن مجموعته من البحوث أثبتت أن عدت عدة تخصص موضعاً صدرأً واحداً، الموقع م<sup>١</sup>، لكل مكون حكمه الصدر. الإجابة على هذا التساؤل هي أن العربية، بخلاف تلك اللغات، يمكن أن يتقدم فيها على الفعل أداة صدر ومكون بؤرة أو محور كما يتبين من سلامة الجمل التالية

(19) أ - أبكراً قابلت ؟

ب - أفني الشارع رأيت خالد ؟

ج - أعلياً أكرمته ؟

إذا أخذنا بعين الاعتبار قيداً أحادية الموقعة (47)، نصين أن غميز بين موقعين صدرين اثنين لرصد خصائص التراكيب التي من قبيل (49 أ - ج).

يلاحظ أن القواعد (42) و(43) و(45) ب - ج) تصلح للاضطلاع بترتيب المكونات داخل نمطي الجمل في النعة العربية كليهما لكونها تهم مراقب مشتركة بين البستين الموقعتين (48) و(49)، ويمكن، على غرار القاعدة العامة (11)، صوغ قواعد أخرى، ففي برصد رتبة المكونات الخاصة بالجملة غير الفعلية كقاعدتين (50 أ - ب) اللتين يتم بفتحاهما موقعة الفعل الرابط والمحمول غير النعلي

(50) أ - رابط ← ط

ب - محمول ← {  $\begin{matrix} \text{اسم} \\ \text{صفة} \\ \text{ظرف} \end{matrix} \right\}$

3 - 2 - من القواعد إلى المبادئ :

سبق أن أشرنا إلى أن ترتيب المكونات في النحو الوظيفي تحدده قواعد موقعة ومبادئ عامة. عرضنا في البحث السابق للقواعد المسؤولة عن إسناد المواقع في العربية العصبى وسأل هنا مبادئ الترتيب العامة منطلقين أساساً مما هو وارد في (ديك 1989) و(رايكوف 1997) و(ديك 1994).

### 3 - 2 - 1 - لماذا المبادئ ؟

تبيّن لنا في المبحث السابق أن دور قواعد الموقعة هو رصد رتبة المكونات في لغة معينة. ففي ذلك المبحث فحصنا القواعد التي تضطلع بإسناد المواقع إلى مكونات الجملتين الفعلية وغير الفعلية في اللغة العربية الفصحى. إذا كان هذا هو دور قواعد الموقعة فما هي وظيفة المبادئ ؟ يُقصد بها (ديك 1989) عن تيسير وجود مبادئ رتيبة عامة في أي نظرية ترمي إلى وصف وتفسير ظواهر الرتبة في اللغات الطبيعية، أن دور هذه المبادئ دوران أساسيان وهما التاليان :

(أ) لئن كانت قواعد الموقعة تخص لغة بعينها فإن المبادئ تهتم بالرتبة في اللغات الطبيعية بوجه عام. مثلاً لذلك يُورد رايكوف (رايكوف 1992 : 212) مبدأ «الحيَزة» (Principle of Scope) القاضي بما يلي :

(١) تتقدم أداة الإشارة على العدد إذا وردا كلاهما قبل الاسم الرئيس :

(٢) وتتأخر أداة الإشارة عن العدد إذا وردا كلاهما بعد الرئيس :

بموجب هذا المبدأ، تكون أمام سياث رتيبة أربع ممكنة وهي :

(٥١) أ - إشارة - عدد - اسم

ب - إشارة - اسم - عدد

ج - عدد - اسم - إشارة

د - اسم - عدد - إشارة

وتنتهي كل لغة بترتيب من بين البنيات الأربع الممكنة. هذا الانتقاء لا يتم في مستوى المبادئ بل في مستوى قواعد الموقعة التي تنتمي إلى أنواع خاصة، أي أنواع لغات معينة. بعبارة أوضح، تنتمي المبادئ إلى «النحو الكلي» في حين تندرج لقواعد في الأنواع الخاصة.

(٢) تقوم المبادئ بالنظر إلى القواعد بدور الضوابط. فالمبادئ كما يقول ديك (ديك 1989 : 333) «تتبع السلسلات التركيبية الممكنة والتواردات الممكنة بين هذه السلسلات في مختلف المجالات (مجال الجملة ومجال المركب)»

يتحلى هذا الدور، مثلاً، في أن مبدأ الحيَزة القاضي بعدم إمكان تقدم

لعدد على الإشارة يسمح توليد البنات (51 أ - ج) على أنها بنيات سلمية ومنع توليد السنين (52 أ - ب) بأعبارهما بشتين لا حنتين :

(52) أ \* عدد إشارة - اسم

ب \* اسم إشارة عدد

كما يتبين مثلاً، من الجملتين الساليتين

(53) أ - \* أكره الثلاثة هؤلاء الرجال

ب - \* أكره الرجال هؤلاء الثلاثة

دور هذا المبدأ، إذن، يكمن في تحديد المسلسلات الممكنة واقصا، لسلسلات غير الممكنة في اللغات الطبيعية. ودوره، بالتالي، أنه يقيّد القاعدة، المسؤولة عن تحديد رتبة الإشارة والعدد في الأبناء الخاصة، لأخذ كمثال آخر لمبدأ، لتالي (ديك 1989 : 346) :

(54) وتنقي المعلقات (9) كموقع مفضل :

أ - موقع التوسط بين المعلقين :

ب - أو صدارة المعلق الذي تشكل معه مكوناً واحداً .

يعاد هذا المبدأ، بالنسبة للمعلقات العاطفة، السلسلة الممكنة (55)، والسلسلتين غير الممكنتين (56 أ - ب) :

(55) [[ معلق ] معلق ] معلق ] .

(56) أ - \* [[ معلق ] معلق ] معلق ] .

ب - \* [ معلق ] معلق [ معلق ] .

بذلك يُصبح المبدأ (54) توليد جمل عطفية كالجملة (57) ومنع توليد جمل عطفية من قبيل (58) :

، يشمل مفهوم المعلق ( Relator )، في النحو الوظيفي، أدوات العطف والأدوات الدامجة ( «أن» .. ) وحروف الجزاء.

(57) شربت شايًا ودهوة

(58) أ - \* شربت شايًا قهوة و

ب - \* شربت وشايًا قهوة.

3 - 2 - 2 - من مبادئ الترتيب :

يصوغ ديك (ديك 1989) مجموعة من المبادئ التي تحكم ترتيب المكونات في مجال الجملة ككل ومجال المركب، نجد بعضها مفصلاً وممثلاً له في عدة كبير من اللغات في (رايكوف 1992). ويكتفي هنا بفحص بعض من هذه المبادئ.

3 - 2 - 2 - مبدأ الترتيب العاكس :

يصوغ ديك (ديك 1989 : 340) مبدأ الترتيب العاكس (Principle of iconic ordering) بالشكل التالي

(59) « تخضع المكونات لمبدأ الترتيب العاكس حين يرد ترتيبها عكساً بكيفية من الكيفيات للمعوى الدلالي للعبارة التي تتضمنها ».

ويورد ديك كأمثلة للترتيب الذي يخضع للمبدأ (59) ما يلي :

(أ) تتوالي أجمل في نص سردي وفقاً لتوالي الأحداث التي تعبر عنها.

(ب) في مستوى الجملة المركبة يتجلى الخضوع للمبدأ (59) في ما يلي :

(١) تفضّل الجمل الرمانية التي من قبيل « بعد أن ج » أن تتقدم على الجملة الرئيسية فاجملة (60) ب) جملة موسومة إذا قورنت بالجملة (60) أ) .

(60) أ - بعد أن دخل خالد، خرجت هند

ب - خرجت هند بعد أن دخل خالد

ويحصل عكس ذلك حين تكون الجملة الزمانية من قبيل « قبل أن ج »،

(61) أ - خرجت هند قبل أن يدخل خالد

ب - قبل أن يدخل خالد، خرجت هند

(٢) أشار غرينبرگ (1963) إلى أن الجملة الشرطية تنزع إلى أن متقدم على الجملة الرئيسية -

(62) أ - إذا أردت أن تنجح، يجب أن تجتهد

ب - يجب أن تجتهد إذا أردت أن تنجح.

ويتضح الفرق خاصة في الجمل التي من قبيل (63) أ - ب) :

(63) أ - من اجتهد نجح

ب - نجح من اجتهد

وبعلل غرينبرگ ذلك بكون الشرط سابقاً مفهوماً للمشروط.

(ج) بفرع ديك (ديك 1989 : 346) عن المبدأ (59) مبدأ يتعلق بموقعي الفاعل والمفعول بصوغه كالتالي

(64) « يسبق موقع الفاعل موقع المفعول ».

يرجع ديك اسبقية الفاعل على المفعول في الرتبة إلى كون المنظور الرئيسي للوجهة سابقاً مفهوماً لظورها الثاني (ديك 1989 : 346).

(د) ويمكن أن نضيف إلى هذه الأمثلة ترتيب العناصر داخل المركب أيضاً ففي الحالات العادية يتم ترتيب الفضلات، بالنظر إلى رأس المركب، وفقاً لدرجات التقبيد حيث تتأخر العضة الأكثر تقبيداً عن الفصلة الأقل تقبيداً كما يتبين من المقارنة بين (65) أ) و(65) ب) :

(65) أ - زرت المدن المغربية الشاطئية

ب - زرت المدن الشاطئية المغربية (10).

3 - 2 - 2 - 2 - مبدأ الاستقرار الوظيفي.

بصوغ ديك هذا المبدأ (Principle of functional stability) كما يلي:

(66) « تحتل المكونات الحاملة لنفس الوظائف نفس المواقع ».

رأى بعد الجملة (65) ب) عربية، بمعانيتها بالجملة (65) أ) إذا كان محط الحديث المدن المغربية لا المدن الشاطئية بوجه عام.

يقضي المبدأ (66) أن تحتل المكونات الحاملة لوظائف معينة (دلالة أو تداولية أو تركيبية) المواقع التي تخولها إياها هذه الوظائف. فالمكونان الفاعل والمفعول يحتلان الموقعين المخصصين لهما في البنية الرتبية. والمكون الحامل لوظيفة محرر أو لوظيفة البؤرة يتعشّن أن يحتل الموقع الخاص (م<sup>1</sup>) أو م<sup>2</sup>) المخصص لهما في لوظيفتين

ومع المبدأ (66) توليد سلسلات تحتل فيها المكونات مواقع غير التي تقتضيها وظائفها إلا إذا كان ذلك بموجب مبدأ آخر كما سنرى.

### 3 - 2 - 2 - 3 - مبدأ الإبراز التداولي :

يأخذ هذا المبدأ (Principle of pragmatic highlighting) في (ديك 1989) الصياغة التالية :

(67) « تتموقع المكونات الحاملة لوظائف تداولية خاصة (محرر، بؤرة) في مواقع خاصة تشمل على الأقل<sup>(1)</sup> الموقع الصدر م<sup>1</sup> »

يقضي المبدأ (67) أن تحتل المكونات مواقع أخرى غير مواقعها العادية لأسباب تداولية. مثال ذلك احتلال المكون المفعول للموقع الصدر في الجملة إذا كان هذا المكون يحمل الوظيفة التداولية البؤرة كما هو الشأن في الجملة التالية :

(68) كتاباً طالع خالد

### 3 - 2 - 2 - 4 - مبدأ تمام المجال :

بصريح ديك (ديك 1989 : 343) مبدأ تمام المجال (Principle of domain integrity) بالشكل التالي :

(69) « تنزع المكونات المنتمية إلى مجال ما أن تظل داخل مجالها ».

مفاد المبدأ (69) أن مكونات مجال ما، سواء أكان جملة، أم مركباً، تفصل ألا تتموقع في موقع خارج هذا المجال.

(1) يشير ديك بعبارة «على الأقل» إلى إمكان افتراض موقع صدر آخر كالوقع م<sup>2</sup> الذي أثبتنا وجوده في اللغة العربية

من الأمثلة التي يمكن أن نوردّها بهذا الصدد أن كلّ طيقة من طيقات الخمعة الأربع باعتبارها مجالات تقارن ضغطاً على العناصر النسيمة إليها (لواحقها مثلاً) كي لا تسفل خارجها. إلا أنه كثيراً ما تحدث «زحزحة» (displacement) مخرج المكون عن محاله كما هو الشأن في الجملة (29) المكررة هنا للتذكير

(29) البأرحة، قابل هنذا خالد في الكلية

حيث يتموقع اللاحق الزماني خارج مجاله الأصلي : الحمل.

سنعود إلى ظاهرة الزحزحة هذه في البحث اللاحق

### 3 - 2 - 2 - 5 - مبدأ تجمانس المجالات :

يعود مبدأ تجمانس المجالات (Principle of cross-domain har-) (noay إلى غرينبرگ (1963)، ويقترح ديك (ديك 1989 : 344) صوغ هذا لمبدأ على النحو التالي

(70) «تنزع كل لغة إلى انتقاء مجال قبلي (Prefield) أو مجال بعدي (Postfield) على أساس أن يكون الانتقاء وارداً بالنسبة لمجموعة والمركب معاً»

معاد المبدأ (70) أنه إذا اختارت لغة ما أن تقدم الفصلات على رأس فإن ذلك يصدق على الجملة كما يصدق على المركب. مثال ذلك أن اللغات التي يحتل فيها الفعل آخر الجملة، كاللغات ذات البنية الربيّة فاعل - مفعول - فعل، تقدم فصلة المركب (العصمة، المضاف إليه) على الرأس. أمّا إذا كان الاختيار هو تأخير العصمة عن الرأس فإن الفعل يتصدر الجملة يتلوّه الفاعل والمفعول كما يتصدر الرأس المركب. مثال ذلك ما يحدث في العربية العصبى حيث تنزع الفصلات في الجملة إلى أو يتأخر عن الفعل نزوعها في المركب إلى التأخر عن الرأس.

تفرع ديك عن المبدأ (70) المبدأ التالي :

(71) «تختار كل لغة مجالاً قبلياً أو مجالاً بعدياً لترتيب العضلات بالنظر إلى الرأس».

بمقتضى المبدأ (71) يمكن أن نصنف اللغات إلى لغات ذات مجال قبلي ولغات ذات مجال بعدي كما هو موضح في ما يلي :

#### (72) لغات ذات مجال قبلي

(١) الجملة :

فاعل - مفعول - فعل

(٢) المركب

(أ) مضاف إليه - مضاف

(ب) صفة - اسم

لغات ذات مجال بعدي

(١) الجملة :

فعل - فاعل - مفعول

(٢) المركب

(أ) مضاف إليه - مضاف

(ب) اسم - صفة

فيما يخص اللغة العربية الفصحى، يشعر إدراجها في اللغات ذات المجال البعدي، فهي من اللغات التي يتصدر فيها الفعل الجملة والرأس المركب. على ذلك، تكون بنية المركب المرتبة في العربية هي البنية التالية :

(73) أمحد - رأس - فضلة.

يتضح أن بنية المركب في العربية هي البنية (73) من المقارنة بين طرفي لزوجي الجملتين التاليتين :

(74) أ قرأت رسالة هــ

ب \* قرأت هـ رسالة

(75) أ اشترت قميصاً أبيض

ب \* اشترت أبيض قميصاً



## 3 - 2 - 2 - 6 - مبدأ التعقيد المتزايد :

بصوغ ديك (ديك 1989 : 345) مبدأ التعقيد المتزايد (Principle of increasing complexity) كالتالي :

(76) « تنزع اللغات التي ترتب المكونات حسب التعقيد المتزايد ».

ويتفرع عن هذا المبدأ « الترتيب المفضل المستقل عن اللغات » (Language-independent preferred order of constituents) الذي بصوغه ديك (ديك 1989 : 351) على النحو التالي :

(77) « تفضل المكونات أن تترتب وفقاً للتعقيد المتزايد، حيث يحده التعقيد كما يلي :

(أ) ضمير متصل > ضمير منفصل > مركب اسمي > مركب حرفي > جملة مدمجة ؛

(ب) بالنسبة لكل مقولة س : س > س و س

(ج) بالنسبة لكل مقولتين س و ص : س > [س [ص]]

مفاد المبدأ (77) أن المكونات الأقل تعقيداً يفضل أن تتقدم على المكونات الأكثر تعقيداً ولو كان حكمها، يقتضي وظيفتها، أن تتأخر ذلك ما نتبئه من المقارنة بين (78 ب) و (78 أ) :

(78) أ - بلغ المدير أن الموظفين تغيبوا جميعهم

ب - ؟ بلغ أن الموظفين تغيبوا جميعهم المدير

## 3 - 2 - 2 - 7 - مبدأ الاسقاطية (12) :

بيّنّا في الفصل الأول من هذا الكتاب أن الصرفات التي تحقق مختلف مخصصات طبقات الجملة الأربع تنزع، في رأي ديك (ديك 1994) إلى أن تنوال في سطح الجملة (= بنيتها المكونية) وفقاً للعلاقات الخيرية القائمة بينها في البنية

(12) بورد ورايكوف (رايكوف 1992) كما سبق أن أشرنا إلى ذلك « مبدأ الحينة » وهو لا يختلف كثيراً في مضمونه عند مبدأ الاسقاطية الذي نجده في (ديك 1994).

التحتية : تتقدم صرفة المخصص الإنجازي على صرفة المخصص القضوي التي تتقدم على صرفة المخصص الحلي التي تسبق صرفة المخصص المحملي. بعبارة أخرى تُترجم العلاقات الحيزية القائمة بين المخصصات إلى سلسلات من الصرفات بمقتضى ما أسماه ديك (ديك 1994) «مبدأ الإسقاطية».

ويمكن أن توسع مجال هذا المبدأ ليشمل كذلك الصرفات التي تحقق مخصصات الحد بحيث يمكن القول إن صرفة الوجه في مستوى المركب تسبق صرفة الإشارة التي تتقدم على صرفة الوجه التي تتقدم على صرفة العدد. على هذا تكون بنية المركب في اللغة العربية هي البنية (79) :

(79) [وجه إشارة عدد رأس] (فضلة)

وقد مررنا (الفصل الأول) أن مبدأ الإسقاطية هذا وارد كذلك بالنسبة لتوالي الصرفات التي تحقق المخصصات الجزئية (الوجه والزمان والجهة مثلاً).

### 3 - 2 - 3 - تفاعل مبادئ الترتيب :

بعد ترتيب المكونات في لغة ما وفي مرحلة معينة من مراحل تطورها، ناتج تفاعل المبادئ التي عرضنا لها في الفقرة السابقة (وغيرها مما لم نعرض له).

تفاعل المبادئ في تحديد الرتبة غالباً ما يكتسي طابع التنافس والصراع حيث إن الرتبة التي تنتج عن مبدأ ما يمكن أن تتعارض والرتبة التي يحددها مبدأ آخر، وكثيراً ما يؤدي هذا التنافس بين المبادئ إلى أن يُبطل مبدأ ما مفعول مبدأ آخر. ومن الملاحظ أن الغلبة تكون، في هذا الصراع، لمبادئ معينة منها «مبدأ الإبراز التداولي» و«مبدأ التعقيد المتزايد».

ونورد في ما يلي أمثلة لتفاعل هذين المبدأين مع المبادئ الأخرى :

(أ) يُبطل مبدأ الإبراز التداولي مفعول مبدأ الترتيب العاكس حيث إن المكون المبأر يحتل موقعاً خاصاً (الموقع م<sup>1</sup> أو الموقع م<sup>2</sup>) أيما كانت الرتبة التي يخولها إياها هذا المبدأ. مثال ذلك أن الجملة المدحجة التالية على الزمان التي من قبيل «قبل أن ج» تتقدم الجملة الرئيسية إذا كانت مبأرة كما يتضح من المقارنة بين (61 أ - ب).

ويبطل نفس المبدأ مفعول مبدأ تمام المجال حيث يقضي بأن يحتل المكون المبأر موقعاً خاصاً خارج مجاله الأصلي. من أشهر الأمثلة في هذا الباب موقعه ضحائر

الاستفهام في صدر الجملة الرئيسية ولو كان حكمها أن تتحقق في الجملة المدمجة مجالها الأصلي :

(80) أ - تظن أن خالد قابل من ؟

ب - من تظن أن خالد قابل ؟

ويلقى مبدأ الإبراز التداولي مفعول مبدأ الاستقرار الوظيفي حيث المكون المفعول، مثلاً، إذا ما ورد حاملاً للوظيفة الهوزة، يحتل الموقع م (أ) أو الموقع م<sup>1</sup> في غير العربية) بيد أن حكمه أن يحتل، بموجب مبدأ الاستقرار الوظيفي، الموقع الموالي لموقع الفاعل كما يتضح من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(81) أ - أَلْقَتْ هُتْد دِيَوَانْ شَعْر

ب - دِيَوَانْ شَعْرٍ أَلْقَتْ هُتْدُ

(ب) ويتج عن تنافس مبدأ التعقيد المتزايد مع مبدأي الترتيب العاكس أن يُلغى مفعول هذين المبدأين لصالح المبدأ الأول.

فإذا بلغ المكون درجة عليا من التعقيد، كأن يكون جملة مثلاً، احتل الموقع الآخر في الجملة ولو كان حكمه، بمقتضى وظيفة، أن يتقدم، مثال ذلك ما يحصل في الجملة (78 أ) في مقابل الجملة المتوقعة (78 ب).

وإذا كانت إحدى فضلات المركب جملةً تُعيّن أن تتأخر ولو كان حكمها التقديم بموجب مبدأ الترتيب العاكس. مثال ذلك ما يحدث في التراكيب التي من قبيل (82) :

(82) أ - زُوت المَدْن الشاطِئَة الموجودة بالمغرب

ب - ؟ زُوت المَدْن التي توجد بالمغرب الشاطِئَة

وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء مبدأ ما لمفعول مبدأ آخر لا يعني أن هذا المبدأ غير وارد، فمفعوله يظل قائماً ما لم يتعارض مع مبدأ آخر.

ويؤدي التعارض بين المبادئ، عن طريق التحجّر، إلى انتقال اللفظة من بنية رتبة إلى بنية رتبة أخرى. من أمثلة ذلك ما يحدث في اللفظ ذات الرتبة فعل - فاعل - مفعول التي تنتقل إلى الرتبة فاعل - فعل - مفعول بإطراء احتلال الفاعل للموقع الصدر بموجب مبدأ الإبراز التداولي.

ويمكن أن تفسر انتقال الإشارة إلى ما بعد رأس المركب في بعض اللغات العربية الدواج كالمصرية والتونسية بتحجر تأخيرها حين تكون مبالغة. بعبارة أخرى يمكن أن تعدّ التراكييب التي من قبيل (84 أ - ب) ناعجة عن تحجر التراكييب التي من قبيل (83 ب) :

(83) أ - اشترت هذه المجلة

ب - اشترت المجلة هذه (13)

(84) أ - اشترت المجلة دي

ب - شريت المجلة هذيه (14)

ولنشر في ختام هذا المبحث إلى أن تفاعل المبادئ الذي رسمنا خطوطه العرضية في ما تقدم لا يتم في مجال المركب بنفس الطريقة التي يتم بها في مجال الجملة من ذلك أن عناصر المركب، غير خاضعة لمبدأ الإبراز التداولي خضوع عناصر الجملة له. ففي اللغات ذات المجال البعدي كاللغة العربية تظل القسطة محتفظة بموقعها بعد رأس المركب ولو وردت مبالغة كما يتبين من نحن الجملة (85 ج) :

(85) أ - تزوجت هند كاتياً مصرياً

ب - تزوجت هند كاتياً مصرياً (لا سورياً)

ج - " تزوجت هند مصرياً كاتياً (لا سورياً)

ولعل ذلك راجع إلى أن الترتيب داخل المركب أقل مرونة من الترتيب داخل الجملة، ونرجو، بهذه المناسبة، أن يعمق البحث في مسألة المشاكلة التي عرضنا لها في الفصل السابق لمعرفة مدى ورودها كذلك في مستوى التركيبية للجملة والمركب. بعد أن ثبت في مستوى بنيتها التحتية (15).

(13) هذا التفسير يقوم على افتراض أن الفرق بين (83 أ) و (83 ب) كما سنرى في أن «هنا» مبالغة في الجملة (83 ب) باعتبار هذه الجملة، بخلاف الجملة الأولى، ترادف الجملة التالية :

(i) اشترت المجلة هذه لا تلك

(14) يستوعق أن نشهد عن ظاهر تحجر وثبة الإشارة في هاتين الدارجتين كونها لم يعد من الممكن أن تتقدم على الرأس :

(ii) أ - " اشترت دي المجلة

ب - شريت هذيه المجلة

(15) في انتظار ذلك يمكن أن نحازف بالقول إن المشاكلة بين المركب وثبة الجملة التركيبية لا ترقى إلى مستوى المشاكلة بين الحد وثبة الجملة الدلالية التداولية. إذا ما ثبت ذلك يمكن أن يضاف كدليل على صحة الأطروحة المتينة في التحجر الرظيفي القائلة بأن التقارب بوجه عام يشعن البحث عنه في البنية الدلالية التداولية التحتية أكثر مما يشعن عنه في البنية الصرفية التركيبية السطحية.